

كلمة التصريح

تواصل الإصدار في إطار السعي نحو تحقيق هدفها المتمثل في نشر الوعي المصرفي والاقتصادي في نشر الدراسات والبحوث في المجالات ذات الصلة.

يتضمن هذا العدد بجانب الأبواب الثابتة أربعة موضوعات، يحلل الأول أثر تقلبات سعر الصرف على التضخم، بينما يتناول الثاني تطور أداء معدل التضخم في السودان خلال الفترة 2004 - 2014م، ويستعرض الثالث رؤية حول تنمية وتطوير الصادرات السودانية، أما الرابع فيناقش معوقات تطبيق الصيرفة الإلكترونية في الوطن العربي بالتركيز على السودان.

تُنشد هيئة التحرير الباحثين والكتاب من داخل وخارج بنك السودان المركزي تزويد المجلة بالموضوعات البحثية والمقالات التعريفية لتحقيق الأهداف المرجوة.

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل،،

رئيس التحرير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المصرفي

مجلة مصرفية واقتصادية ربع سنوية
تصدرها: الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء
بنك السودان المركزي
العدد الثمانون - يونيو 2016م

الهيئة الإشرافية

سمية عامر عثمان
محمد عثمان أحمد
د. مصطفى محمد عبد الله

رئيس التحرير

محمد الحسن محمد أحمد الخليفة

سكرتير التحرير

أزاهر حسن محمد علي

المدررون

معاوية يوسف محمد الحسن
حسن محجوب الزبير
سالية فاروق هباني
عيسى أحمد ترايو

الإخراج الفني

يحيى ميرغني عبد الله

الطابعون

مطبعة دبي 0912308712

تنويه

كل ما يرد في هذه المجلة من آراء ووجهات نظر لا تمثل بالضرورة رأي بنك السودان المركزي، إنما تقع مسؤولية ذلك على الكاتب.

4

أثر تقلبات سعر الصرف على التضخم:
دراسة تجريبية لحالة السودان
د. مصطفى محمد عبد الله - كبير الباحثين - مدير إدارة البحوث والتنمية



دراسات وبحث



دراسات وبحث

تطور أداء معدلات التضخم في السودان
خلال الفترة 2004-2014
هويدا محجوب إبراهيم - إدارة المراجعة الداخلية

21

33

رؤية حول تنمية وتطوير الصادرات السودانية
د. مهدي عثمان الركابي
باحث اقتصادي وأستاذ مساعد في الاقتصاد (متعاون)



دراسات وبحث



دراسات وبحث

معوقات تطبيق الصيرفة عبر شبكة الإنترنت في الوطن العربي
بالتركيز على السودان
د. صلاح الدين محمد علي الفرجاني - باحث في تقنية المعلومات المصرفية

40

50

أضواء على سياسات بنك السودان المركزي السارية
حسن محجوب الزبير علي
إدارة البحوث والتنمية



سياسات

المصرفي



أضواء على

الآثار المترتبة على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي
عيسى أحمد ترايو
إدارة البحوث والتنمية

52

54

أبعاد المبادرة متعددة الأطراف لإعفاء الديون
أزاهر حسن محمد علي
إدارة البحوث والتنمية



ماذا تعرف عن



مؤشرات اقتصادية

مؤشرات اقتصادية
نفيسة محمد ميرغني
إدارة الإحصاء

57

أثر تقلبات سعر الصرف على التضخم: دراسة تجريبية لالة السودان



دراسات
وبحوث

ملخص

تهتم هذه الدراسة بتحليل مؤشرات قياس تقلبات سعر الصرف وهي الانحراف المعياري والتباين وباستخدام نماذج الانحدار الذاتي مع ثبات التباين والمعروفة اختصاراً بأساليب ARCH and GARCH Models بعد تحديد اهم العوامل المؤثرة في تقلبات سعر الصرف ايضا تم قياس أثر تقلبات سعر الصرف على التضخم في السودان. أولاً تم استخدام بيانات يومية لسعر الصرف في السوق الموازي واسعار الذهب في الفترة من أول يناير 2014 إلى نهاية يونيو 2016م اثبتت الادلة التجريبية وجود علاقة قوية بين تقلبات اسعار الذهب في الاسواق المحلية والبورصة العالمية وتقلبات سعر الصرف مما يعني انه في السنوات الاخيرة اصبح دولار الذهب احد اهم محددات سعر الصرف في المدى القصير، ثانياً تم استخدام نفس المنهجية لبيانات شهرية غطت الفترة من يناير 1998 حتى يونيو 2016م لقياس أثر تقلبات سعر الصرف على معدلات التضخم في السودان، واوضحت النتائج وجود علاقة قوية بين تقلبات سعر الصرف ومعدلات التضخم في الفترة تحت الدراسة. أيضاً استخدمت الدراسة النموذج النقدي لسعر الصرف لتحليل اهم محددات سعر الصرف في المدى البعيد لبيانات سنوية غطت الفترة 1970-2015، اظهرت الدراسة ان ارتفاع التوسع النقدي مقارنة بنمو الإنتاج هي اهم عوامل انخفاض سعر الصرف و بروز ظاهرة عدم الاصطفاف في سعر الصرف الحقيقي والتي ترتب عليها تدني تنافسية الصادرات واتساع فجوة موارد النقد الأجنبي. توصى الدراسة بتعديل نظام سعر الصرف واستخدام تغييرات دولار الذهب ضمن نظام تحديد سعر الصرف وان يوضع في الاعتبار ضرورة تحييد الآثار التضخمية للتوسع في إنتاج الذهب للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي، وضرورة اتخاذ اجراءات تقلل من أثر تقلبات سعر الصرف عبر تعديل نظام سعر الصرف ليكون وفقاً لنظام المسار المزدوج.



د. مصطفى محمد عبد الله

كبير الباحثين
مدير إدارة البحوث والتنمية

الجنيه السوداني الى 2.5 دولار، اي ان يكون الدولار يعادل 0.4 جنيه سوداني، ومن ذلك التاريخ بدأت سياسة تخفيض سعر الصرف والتي اتبعت في اطار سياسات التثبيت الاقتصادي التي اوصى بها صندوق النقد الدولي، حيث شهدت الفترة التالية تخفيضات متوالية، وفي سبتمبر 1979 تم الاعلان عن تخفيض سعر الجنيه السوداني ليصبح 2 دولار للجنيه، والغيت الضريبة واستحدثت بدلا عنها نظام سعر الصرف المزدوج (Dual Exchange Rate system)، حيث تم تحديد سعر الصرف الموازي وكان يعادل 1.24 دولار للجنيه، وطبق السعر الحر على جميع السلع المستوردة ما عدا 19 سلعة بالسعر الرسمي.

واستمرت سياسة تخفيض سعر الصرف، حيث تم في نوفمبر 1981 الغاء السعر الموازي وتخفيض سعر الجنيه الى 1.11 دولار. وفي نوفمبر 1982 ايضا تم تخفيض سعر الجنيه ليصبح 0.77 دولار او واحد دولار يعادل 1.30، وبذلك انخفضت قيمة الجنيه السوداني عن عتبة الواحد دولار.

وحسب الاسس النظرية التي اعتمدت عليها برامج الصندوق كان الغرض الرئيسي هو زيادة تنافسية الصادرات، الا ان سياسات سعر الصرف لم تؤدي الى تشجيع الصادرات لاعتماد البلاد على محصول نقدي واحد هو القطن وقد تقدمت صناعات البدائل من الريون والنايلون وانتشار استخدام المشتقات البترولية وهذه العوامل ادت الى تراجع اسعار القطن بشكل لم يسبق له مثيل.

تم استحداث سعر صرف جديد سمي بسعر الصرف الحر يعادل 1.8 جنيه للدولار وسعر الصرف الرسمي 1.3 جنيه للدولار. وفي يناير 1984 تم تخفيض السعر الحر الى 2.1 جنيه للدولار. وفي فبراير 1985 تم السماح للبنوك التجارية بتحديد سعر الصرف الحر ليكون في حدود 3.15 جنيه للدولار بينما ثبت سعر الصرف الرسمي في 2.5 جنيه للدولار.

في الفترات من مارس 1985م - ابريل 1985م، فبراير 1986م ومارس 1986م تم تثبيت سعر الصرف الرسمي في 2.5 جنيه للدولار، بينما تم تعديل سعر الصرف الحر الى 3.15 جنيه للدولار، 3.25 جنيه للدولار، 3.30 جنيه للدولار، 3.45 جنيه للدولار على التوالي.

في اكتوبر 1987 تم الاعلان عن توحيد السعيرين ليكون السعر الرسمي 4.5 جنيه للدولار. وازاء الضغوطات التي واجهت البلاد واختلال ميزان المدفوعات وارتفاع عجز الموازنة العامة تم انشاء لجنة موارد السوق المصرفية والاعلان عن سعر 11.3 جنيه للدولار في اكتوبر 1988م، واستمر تدهور سعر الصرف بشكل متتالي حيث

نجد أن الاهتمام بتقييد النمو النقدي ومعالجة اختلالات الحساب الجاري وعجز الموازنة العامة من اجل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي. وترشيد الطلب على النقد الأجنبي لأغراض الاستيراد والدفعيات الأخرى لتقليل أثر الانفتاح الاقتصادي.

كما توصى الدراسة بتبني نظام سعر صرف يهدف الى تعزيز متحصلات النقد الأجنبي وترشيد المدفوعات عبر حزمة متكاملة من الاجراءات في الإطار الاقتصادي الكلي، ولتحديد أثر التقلبات لا بد من تشجيع تحويلات المغتربين وتشجيع الاستثمارات الأجنبية.

الإطار النظري وادبيات الموضوع:

تسلط هذه الورقة الضوء على محددات سعر الصرف في المدى القصير لمعرفة اهم العوامل المؤثرة في تقلبات سعر الصرف وفقا لبيانات يومية تشمل دراسة العلاقة بين سعر الصرف الموازي وتكلفة دولار الذهب لتجربة السودان خلال الفترة من يناير 2014م - يونيو 2016م، ايضا تهتم الدراسة بقياس محددات سعر الصرف في المدى الطويل وفقا لبيانات شهرية خلال الفترة يناير 1998 الى يونيو 2016م، وكذلك بيانات سنوية من عام 1970 - 2015م وفقا للمنهجيات المتعارف عليها في اساليب النمذجة الاقتصادية الكلية. للمساهمة في صياغة سياسات سعر الصرف في المدى القصير والمدى البعيد وفقا لرؤية علمية معتمدة على نتائج تجريبية.

تطورات سياسة سعر الصرف في السودان:

يمكن تقسيم الحقب التاريخية التي طبقت فيها سياسات سعر الصرف في السودان الى المراحل التالية:

1/ فترة تثبيت سعر الصرف: 1956-1979م

منذ الاعلان عن استقلال البلاد اول يناير 1956م تم اطلاق عملة الجنيه السوداني بواسطة لجنة العملة، وقد اشتهر السودان بإنتاج وتصدير القطن والمنتجات الزراعية المتعددة التي عززت من قيمة الجنيه السودان ودعمت استقراره، وبنهاية اول عام مالي في يوليو 1957م تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على تحديد سعر صرف الجنيه السوداني بما يعادل 2.87 دولار، أي ان يكون سعر الجنيه 0.35 دولار، واستمر تثبيت سعر الجنيه في هذا المعدل الى مارس 1972م عند استحداث ضريبة تحويل على الواردات او علاوة تشجيع بنسبة 15% وهى عبارة عن تخفيض غير معلن، لكن ظل نظام سعر الصرف ثابتاً حتى نهاية سبعينات القرن الماضي.

2/ فترة سياسة تخفيض سعر الصرف: 1979-1992م

في يونيو 1979 تزامنا مع اعداد الموازنة العامة للدولة تم تخفيض

للاستثمار الأجنبي من الصين وماليزيا وغيرها من الدول التي استثمرت في مشروع البترول السوداني، حيث اتجه السودان شرقاً، وادى ذلك الى توفر موارد النقد الأجنبي وتم تقليص الفرق بين سعر الصرف الرسمي والموازي وازالته بنهاية العام 1999م كما هو موضح في الجدول (1) اعلاه.

5/ التعويم المدار: 1999-2008م

شهدت هذه الفترة استقرار سعر الصرف بشكل لم يسبق له مثل نتيجة لزيادة تدفقات عائدات النفط والتي اسهمت في توفير موارد مقدره لسوق النقد الأجنبي، في هذه الفترة طبقت السلطات النقدية نظام سعر الصرف المرن المدار حيث اصبحت قوى العرض والطلب هي المحدد الأساسي لسعر الصرف ويكون التدخل في سوق النقد الأجنبي لتصحيح المسار وإدارة السيولة في الاقتصاد.

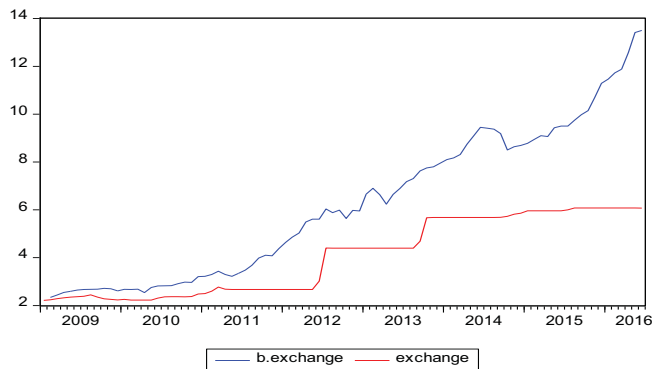
6/ التعويم المدار وفترة شح موارد النقد الأجنبي 2008-2016م

نتيجة لتداعيات الازمة المالية العالمية في الموجة الثانية فقد تقلصت عائدات النفط بشكل واضح واصبحت عائدات الصادرات غير البترولية في تراجع، ولذلك بدأت بعض الضغوطات تظهر في سوق النقد الأجنبي ومن اهم المؤشرات التي تقيس ذلك بروز السوق الموازي من جديد فمئذ اوائل 2009 بدأت تتعدد اسعار الصرف في ومع التخفيضات المتلاحقة لسعر الصرف الرسمي ايضا انخفض سعر الصرف في السوق الموازي.

كما هو واضح من الشكل (1) الى الاسفل فقد ارتفع الفارق بين سعر الصرف الرسمي والموازي نتيجة لتبعات الازمة المالية العالمية وكذلك فقدان البترول بسبب انفصال دولة جنوب السودان.

الشكل رقم (1)

سعر الصرف الرسمي والموازي 2009-2016م



بلغ سعر الصرف الرسمي 15 جنيه للدولار في اكتوبر 1991م بينما بلغ سعر الصرف الحر 30 جنيه للدولار.

3/ فترة تعويم سعر الصرف: 1992-1999م

تم الاعلان عن سياسة التحرير الاقتصادي في فبراير 1992م والغى نظام سعر الصرف الرسمي والحر وتم تحديد سعر الجنيه 90 للدولار بواسطة اتحاد المصارف وفقا لمؤشرات العرض والطلب، ادى تعويم سعر الصرف في ظل انعدام احتياطات النقد الأجنبي الى انخفاض كبير في سعر الصرف ليصل في اكتوبر 1993 الى 300 جنيه للدولار، في ظل ارتفاع حاد في معدلات التضخم واتساع فجوة الموارد في القطاع الخارجي، وتنامى عجز الموازنة وازدياد الضغوط التضخمية نتيجة لتآكل القوى الشرائية للعملة الوطنية، مما حدا الى تحديد سعر نافذة البنك المركزي 225 جنيه للدولار، وفي يونيو 1994 تم الالغاء نظام النافذتين وسمح لكل بنك بتحديد سعره بدون الرجوع الى البنك المركزي.

وقد تمت اجازة لائحة تنظيم اعمال الصرافة 1995 بموجب قانون تنظيم التعامل بالنقد، وتم تقنين نشاط شراء وبيع النقد الأجنبي، مع اتساع الفجوة بين السعيرين الرسمي والموازي. الجدول رقم (1) يلخص التفاوت بن السعيرين خلال الفترة:

جدول رقم (1)

سعر الصرف الرسمي والموازي 1992-1999م جنيه للدولار

السنة	السعر الرسمي	السعر الموازي	علاوة السوق الاسود
1992	100	143	43%
1993	215	335	56%
1994	315	525	67%
1995	832	902	8%
1996	1460	1795	23%
1997	1712	1840	7%
1998	2370	2400	1%
1999	2577	2587	0%

4/ الربط الزاحف: 1997-1999

منذ العام 1997م اتبعت الدولة سياسات مالية انكماشية تزامنت مع سيطرة كاملة على التوسع النقدي بواسطة البنك المركزي لامتناس مصادر التوسع النقدي عبر سياسة نقدية انكماشية، حيث تم رفع الاحتياطي القانوني وتقليص تمويل القطاع الخاص، ومما تجدر الاشارة اليه ان نفس الفترة قد شهدت تدفقات كبيرة

وتعتبر تقلبات سعر الصرف من اهم القضايا التي تواجه واضعي السياسات النقدية في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، تعتمد التقلبات بشكل اساسي على نظام سعر الصرف من ناحية واهم محددات سعر الصرف من ناحية اخرى، تقاس التقلبات بمؤشرات الانحراف المعياري والتباين وهى تعكس معدل التغير في سعر الصرف عبر الزمن، الاطار العام للنموذج:

$$y_t = \beta_1 + \beta_2 x_{2t} + \dots + \beta_k x_{kt} + \mu_t \dots \dots \dots (1)$$

قدم Engle (1982) لأول مرة اساليب تحليل التقلبات باستخدام نموذج ARCH(1)⁽¹⁾ وذلك بتفسير دالة التباين الثابت على النحو التالي:

$$h_t = \omega + \alpha_1 \varepsilon_{t-1}^2 \dots \dots \dots (2)$$

حيث h_t تمثل التباين دالة في الصدمات السابقة ε_{t-1} شريطة استيفاء شرط $\alpha_1 \geq 0$; $\omega > 0$ في حالة ان يكون $\alpha = 0$ فهذا يعنى ثبات التباين وكذلك اشتراط تماثل هامش الخطأ ε_t .

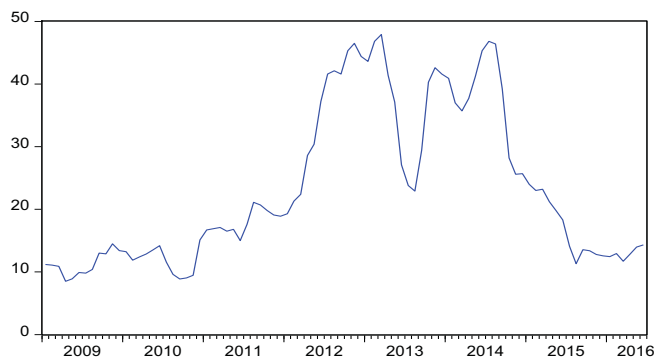
الاساس النظري لهذه النماذج اعتمد بشكل رئيسي على اساليب ARMA⁽²⁾ والتي تهتم بإجراء انحدار المتغير التابع لفترات زمنية سابقة مع امكانية اضافة متغيرات مفسرة حسب التوصيف الرياضي ومتطلبات احتساب فترات الابطاء وفقا للمنهجيات المعروفة في هذا المجال⁽³⁾. في حالة تساوى الوحدة $\omega = 1 - \alpha$ فهذا يعنى ان هناك جذر للوحدة في التباين الشرطي، مما يدل على ان الصدمات السابقة لا تتلاشى وانما تمتد لفترات مستقبلية على مدى من الزمن. عليه يركز النموذج على شرط الوسط وشرط التباين.

تم استخدام النموذج لتحليل الاسواق المالية بشكل مكثف خلال عقد الثمانينات واستطاع Bollerslev (1986) أحد طلابه في دراسة الدكتوراه من تطوير النموذج ليصبح GARCH model⁽⁴⁾ وذلك لان نماذج ARCH(p) يصعب تقديرها من ناحية ولطبيعة العلاقة الصدمات ديناميكيا ولهذا قدم نموذج GARCH (1,1) التالي:

تمثل الاثار المترتبة على انفصال جنوب السودان اهم الاسباب التي عمقت من مشكلة ندرة موارد النقد الأجنبي، حيث فقدت البلاد 76% من موارد النقد الأجنبي وحوالي 56% من الإيرادات العامة للدولة، وسرعان ما انتقلت الصدمة الى القطاعات الاقتصادية المختلفة وشهدت البلاد ارتفاع الضغوط التضخمية منذ يوليو 2011م، وتدنى الإنتاج الحقيقي في القطاعات الإنتاجية وارتفع عجز الموازنة العامة وترتب على ذلك تنامي الكتلة النقدية وارتفاع تكلفة المعيشة تباعا.

الشكل (2)

التضخم 2016-2009
inflation



الشكل (2) مقروءا مع الشكل (1) يوضح وجود علاقة ارتباط قوية بين تقلبات اسعار الصرف في السوق الموازي شهريا وتذبذبات التضخم في نفس الفترة 2016-2009م، حيث اصبح الاقتصاد يعاني من ارتفاع الضغوط التضخمية وانخفاض القوى الشرائية للعملة الوطنية ولم تفلح سياسات تخفيض سعر الصرف الرسمي في تقريب الفارق، في هذه الدراسة يتم تفسير اسباب تقلبات سعر الصرف، وأثر ذلك على سلوك التضخم ومن ثم تقديم رؤية علمية حول كيفية اصلاح نظام سعر الصرف حتى يتسنى مجابهة ذلك عن طريق رسم سياسات اقتصادية كلية وتطبيق حزمة من الاجراءات التي تهدف الى اصلاح نظام سعر الصرف وتطوير سوق النقد الأجنبي.

الاسس النظرية لدراسة تقلبات سعر الصرف:

تقاس تقلبات سعر الصرف بالانحراف المعياري ويمكن احتساب التباين وهو الجذر التربيعي للانحرافات المعيارية لمعرفة حجم التقلبات ايضاً، وفي السلاسل الزمنية يمكن حساب التباين المتحرك.

1) ARCH: Autoregressive Heteroscedasticity Model
2) ARMA: Autoregressive Moving Average models
3) SIC: Shuartz information criterion and AIC: Akike Information Criterion
4) GARCH: Generalized Autoregressive Heteroscedasticity Model

بالإمكان التمييز بين النموذج وحيد التفاوت univariate model الذي استخدم بواسطة Engle (1982) & Bollerslev (1986) والنماذج متعددة المتغيرات multivariate models التي تم تقديمها بواسطة Bollerslev (1990) & Engle and Kroner (1995) وهي تمثل انتقال متطور لاستخدام التباين الشرطي والعلاقات ودراسة العائد والمخاطر والتقلبات في اسواق المال. ومع الالفية الجديدة تم تطوير نفس النماذج وتطبيقها في مجال تنبؤات سعر الصرف وانتقال الاضطرابات عبر الاسواق.

ابتكر Engle (2002) منهجية ديناميكية الارتباط الشرطي (DCC⁽⁵⁾) وهي معنية بإزالة شرط الثبات وافترض ان الاثار المباشرة وغير المباشرة تنتقل بشكل ديناميكي عبر الزمن. في هذه الورقة يتم التركيز على استخدام منهجية BEKK⁽⁶⁾ وهي المعنية بدراسة مصفوفة المعلمات الرئيسية لنموذج GARCH (1,1) والتي يمكن صياغتها كالتالي:

$$H_t = C' C + A' \varepsilon_{t-1} \varepsilon_{t-1}' A + B' H_{t-1} B \dots\dots\dots(6)$$

$$H_t = \begin{bmatrix} h_{11,t} & h_{12,t} \\ h_{21,t} & h_{22,t} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} c_{11} & \\ & c_{22} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} a_{11} & a_{12} \\ a_{21} & a_{22} \end{bmatrix}' \begin{bmatrix} \varepsilon_{1,t-1}^2 & \varepsilon_{1,t-1} \varepsilon_{2,t-1} \\ \varepsilon_{2,t-1} \varepsilon_{1,t-1} & \varepsilon_{2,t-1}^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} a_{11} & a_{12} \\ a_{21} & a_{22} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} b_{11} & b_{12} \\ b_{21} & b_{22} \end{bmatrix}' \begin{bmatrix} h_{11,t-1} & h_{12,t-1} \\ h_{21,t-1} & h_{22,t-1} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} b_{11} & b_{12} \\ b_{21} & b_{22} \end{bmatrix} \dots\dots\dots(7)$$

حيث H_t هي مصفوفة 2×2 لثبات التباين والترابط في الفترة الزمنية t و C هي المصفوفة 2×2 الدنيا للمعلمات، A هي ايضا مصفوفة 2×2 للمعلمات التي تقيس الدرجة التي يرتبط بها ثبات التباين بمربع الصدمات او الاخطاء السابقة، بينما B هي مصفوفة 2×2 لمربع المعلمات التي تقيس مدى ارتباط التباين الثابت بثبات التباين سابقاً. عليه يمكن صياغة التباين كالتالي:

$$r_t / F_{t-1} \approx (O, Q_t)_{t=1,2,\dots,n}$$

$$Q_t = D_t \Gamma D_t' \dots(8)$$

$$D_t = [diag(h_t)]^{1/2}$$

$$D_t = [diag(h_t)]^{1/2}$$

$$D_t = [diag(h_t)]^{1/2}$$

5) DCC: Dynamic Conditional Correlation
6) Baba , Engle , Kraft , and Korner (BEKK)

$$h_t = \omega + \alpha_1 \varepsilon_{t-1}^2 + \beta_1 h_{t-1} \dots\dots\dots(3)$$

حيث h_t التباين متغير تابع دالة في القاطع ω و الصدمات السابقة a والتباين في الفترة السابقة b . بمعنى آخر الثابت w ومعامل ARCH ومعامل GARCH ويمكن تعميم النموذج ليشمل الفترات السابقة GARCH (p,q) وفقا للتالي:

$$h_t = \omega + \sum_{j=1}^p \alpha_j \varepsilon_{t-j}^2 + \sum_{k=1}^q \beta_k h_{t-k} \dots\dots\dots(4)$$

ودلالات معاني نموذج GARCH تشمل:
- نموذج بشكل معمم يمكن ان يشمل الفترات السابقة وكذلك المتغيرات المفسرة الاخرى.
- ارتباط ذاتي يعتمد على القيم السابقة.
- تباين شرطي يعتمد على المعلومات السابقة.
- عدم التجانس دلالة على عدم ثبات التباين حسب (1986) Bollerslev تم افتراض ثبات التباين الشرطي (CCC⁽²⁾) حيث تم تطبيق النموذج في دراسة تقلبات العائد على الاوراق المالية في الاسواق المالية، ومثلت نتائج النموذج اساس لتفسير كيفية ادارة المخاطر وتحليل الحساسية بإضافة متغيرات مفسرة اخرى ليصبح نموذج متعدد (MGARCH)⁽³⁾ وبالتالي أصبح بالإمكان تحليل انتقال الأثر عبر الاسواق المالية المختلفة. لاحقا تمكن Nelson (1991) من تطوير نموذج EGARCH⁽⁴⁾ النموذج غير الخطى عن طريق ادراج لوغاريتم التباين الثابت لضمان تفادى القيم السالبة ومعرفة اشارة الأثر وحجم الصدمات، والفكرة الرئيسية هي ان الصدمات السالبة تتردد بشكل مختلف عن الصدمات الإيجابية في تأثيرها على التباين الشرطي عند تحليل أثر العائد المنتظم حسب شرط التقلبات والمعتمدة بشكل جوهري على شرط التباين:

$$(5) \dots \log(h_t) = \omega + \alpha_1 z_{t-1} + \gamma_1 (|z_{t-1}| - E[|z_{t-1}|]) + \beta_1 \log(h_{t-1})$$

حيث $z_t = \varepsilon_t / h_t$ تمثل البواقي المعيارية و g تحدد المكون غير المنتظم.

(1) لمزيد من التفاصيل راجع المصدر السابق.

2) CCC: Constant conditional correlation
3) MGARCH: Multivariate GARCH
4) EGARCH: Exponential Generalized Autoregressive Constant Heteroscedasticity Model or Linear versus Non Linear GARCH

كما تدخل في دورة إنتاج السلع داخلياً، في المقابل توضح الاثار غير المباشرة والمقصود بذلك ان تعديلات سعر الصرف ستؤثر على سعر الصرف الحقيقي، والذي بدوره ينعكس على مجمل النشاط الاقتصادي فيؤثر على الطلب الكلي والإنتاج الكلي عبر الية انتقال أثر سعر الصرف ومعدل التغير الذي ينعكس على المستوى العام للأسعار فيما يعرف بأثر المرور عبر سعر الصرف Exchange rate pass-through effect. وتمثل الاثار غير المباشرة ايضاً استجابة الصادرات للتغير في سعر الصرف الحقيقي والذي بدوره يقود الى التأثير على الطلب الكلي في الاقتصاد.

قدم (2008) Yelena Takhtamanov تفسيراً لانخفاض أثر مرور سعر الصرف على التضخم في اقتصاديات دول OECD في تسعينات القرن الماضي مقارنة بالثمانينات ولخص اهم عوامل تحديد هذه العملية في عوامل رئيسية تتمثل في درجة استجابة المنشآت للتغير في سعر الصرف الحقيقي، نسبة سلع الاستيراد الى جملة سلع سله المستهلك، ونسبة المنشآت المرنة في تعديل اسعار منتجاتها ومصداقية السلطات النقدية.

نظراً لان معظم بيانات الاسواق المالية والبيانات الاقتصادية تتميز بعدم ثبات الاستقرار وتغير الوسط الحسابي والتباين عبر الزمن مما يجعل استخدامها في النماذج يؤدي الى نتائج معقدة وغير قابلة للتدقيق لمدى ملاءمتها لطبيعة النماذج المستخدمة، عليه تم اختبار مدى سكونية استقرار البيانات اعتماداً على طريقة ADF-PP⁽¹⁾. لتفادي نتائج الانحدار المخادع تم استخدام الفرق الاول في بيانات المتغيرات التي اثبتت الاختبارات حالة اللاسكونية.

استخدام نموذج (BEKK) يسهل معرفة ارتباط التباين الشرطي لمتغير سعر الصرف بتاريخه اي فترات الإبطاء المختلفة، وكذلك علاقته بطبيعة المتغيرات المفسرة الاخرى كأسعار الذهب ومن ثم توضيح طبيعة العلاقة مع معدلات التضخم.

اعتمدت الدراسة على ثلاثة انواع من البيانات (1) بيانات يومية عن اسعار الصرف واسعار الذهب محلياً وعالمياً (2) بيانات شهرية عن اسعار الصرف ومعدلات التضخم ومعدل نمو عرض النقود. (3) بيانات سنوية عن سعر الصرف الحقيقي واهم محدداته وتشمل معدل نمو الإنتاج والنمو النقدي والعجز في الحساب الجاري والموازنة العامة للدولة والتضخم.

أولاً: نماذج البيانات اليومية:

فيما يلي تلخيص لاهم البيانات والتي غطت الفترة من اول يناير

$$H_t = C_0' C_0 + \sum_{i=1}^q A' \varepsilon_{t-i} \varepsilon_{t-i}' A_i + \sum_{i=1}^q G' H_{t-i} G_i$$

حيث التباين الشرطي عبارة عن مصفوفة قطرية والمعامل D يتم استنباطه من الوحيد التفاوت من عملية GARCH في المعادلة (3)، η_t عبارة عن وسط صفراً في الحالة المعيارية يصبح $(\eta_t = \nu_t / \sqrt{h_t})$ ، ويستخدم لتقدير الارتباط الشرطي الديناميكي كالآتي:

$$\Gamma_t = [diag(Q_t)^{-1/2}] Q_t [diag(Q_t)^{-1/2}] \dots \dots \dots (8)$$

Q مصفوفة التباين الشرطي

وبالتالي يمكن صياغة DCC كالآتي:

$$Q_t = (1 - \theta_1 - \theta_2) \bar{Q} + \theta_1 (\eta_{t-1} \eta_{t-1}') + \theta_2 Q_{t-m} \dots \dots \dots (9)$$

وتقيس متجهات θ_1 أثر الصدمات السابقة والارتباط الشرطي الديناميكي

تقوم منهجية الدراسة على التفريق بين نوعين من النماذج: نماذج تقوم على تفسير الارتباط الشرطي والارتباط conditional covariance correlation وتشمل نماذج ثبات الارتباط الشرطي وديناميكية الارتباط الشرطي (CCC) و (DCC) على التوالي، ونماذج تقوم على مصفوفة التغير الشرطي conditional covariance matrix على وجه التحديد نماذج BEKK.

في هذه الدراسة تم اختبار فرضية رئيسية مفادها ان اسعار النفط الدولية تمثل أحد اهم مصادر تقلبات سعر الصرف في الدول التي تتبع نظام سعر الصرف المرن كالتعويم المدار، والسؤال هو إذا كانت عائدات الذهب قد غطت أكثر من 64% من عائدات النفط بعد انفصال دولة جنوب السودان، هل بالإمكان نمذجة العلاقة بين تذبذبات اسعار الذهب محلياً وعالمياً وتقلبات سعر الصرف الموازي؟ او بمعنى ادق هل اصبحت تكلفة دولار الذهب هي المحرك الاساسي لحركة سعر الصرف اليومية في السوق الموازي. وهذا يتطلب توظيف النماذج المشار اليها في الإطار النظري اعلاه وتحديداً نماذج الارتباط الشرطي الثابت (CCC) ونماذج ديناميكية الارتباط الشرطي (DCC).

ايضاً تهدف الدراسة الى تقديم ادلة تجريبية حول الاثار المباشرة وغير المباشرة لتقلبات سعر الصرف على معدلات التضخم، وتشير الاثار المباشرة الى ان تعديلات سعر الصرف تنتقل الى الاسعار المحلية عبر التضخم المستورد، وقتياً وعبر فترات ابطاء زمنياً عبر متباينة حسب نوعية السلع المستوردة هي سلع نهائية ام مدخلات إنتاج

1) PP : Phillipe Peron ADF: Augmented Dicky Fuller

لإجراء تقدير نموذج BEKK أولاً يجب اختبار وجود ثبات التباين من بواقي النموذج، هل فعلاً طبيعة البيانات تلائم نموذج ARCH وهذا يعني اختبار هل المتغير متماثل التفاوت أم مختلف التفاوت⁽¹⁾. قبل إجراء تقدير النموذج وفقاً للتوصيف المذكور أعلاه يجب أولاً اختبار عدم التجانس Heteroscedasticity وذلك باستخدام طريقة Lagrange Multiplier، وذلك لمعرفة الارتباط الذاتي لمربعات البواقي المعيارية.

نتائج الاختبار في الجدول رقم (3) إلى الأسفل توضح ملاءمة النموذج لطبيعة البيانات التي تم جمعها، حيث تم رفض الافتراض الأساسي بعدم وجود اختلاف في التفاوت.

Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	0.348694	Prob. F(1,488)	0.5551	
Obs*R-squared	0.349873	Prob. Chi-Square(1)	0.5542	
Test Equation:				
Dependent Variable: WGT_RESID^2				
Included observations: 490 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.029053	0.132485	7.767317	0.0000
WGT_RESID^2(-1)	-0.026719	0.045247	-0.590503	0.5551
R-squared	0.000714	Mean dependent var	1.002305	
Adjusted R-squared	-0.001334	S.D. dependent var	2.754103	
S.E. of regression	2.755939	Akaike info criterion	4.869467	
Sum squared resid	3706.458	Schwarz criterion	4.886587	
Log likelihood	-1191.019	Hannan-Quinn criter.	4.876191	
F-statistic	0.348694	Durbin-Watson stat	2.002079	
Prob (F-statistic)	0.555127			

تم إجراء اختبار Ljung-Box Q واثبتت النتائج المطبقة على بواقي النموذج ومربعات البواقي أنه من الأنسب اعتبار أن تباين

1) homoscedasticity

2014 إلى يونيو 2016م، حيث تشير البيانات إلى ارتفاع علاوة السوق الأسود خلال العامين السابقين، فقد سجل متوسط سعر الصرف الرسمي 5.9 جنيه للدولار بينما سجل متوسط سعر الصرف الموازي 9.8 جنيه للدولار أي أن الفرق بين سعر الصرف الرسمي والموازي بلغ 40% في المتوسط خلال فترة الدراسة، وبلغ متوسط أسعار الذهب محلياً 321 جنيه للجرام وأعلى سعر 476 جنيه للجرام بينما أدنى سعر للجرام بلغ 305 جنيه للدولار.

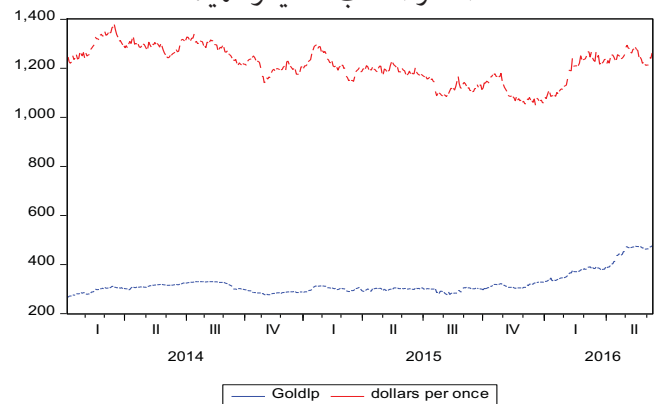
الجدول رقم (2)

ملخص بيانات النموذج

	GOLDLP	OFFICIAL_RATE	PARALLEL_RATE
Mean	321.1602	5.903460	9.822734
Median	305.0000	5.957300	9.400000
Maximum	476.5000	6.077100	13.60000
Minimum	266.5000	5.681600	8.000000
Std. Dev.	45.45159	0.167270	1.406805
Skewness	2.065383	-0.328295	1.109851
Kurtosis	6.783093	1.410239	3.370418
Jarque-Bera	643.1877	60.64824	103.8178
Probability	0.000000	0.000000	0.000000
Sum	158010.8	2904.502	4832.785
Sum Sq. Dev.	1014331.	13.73777	971.7380

الشكل رقم (3)

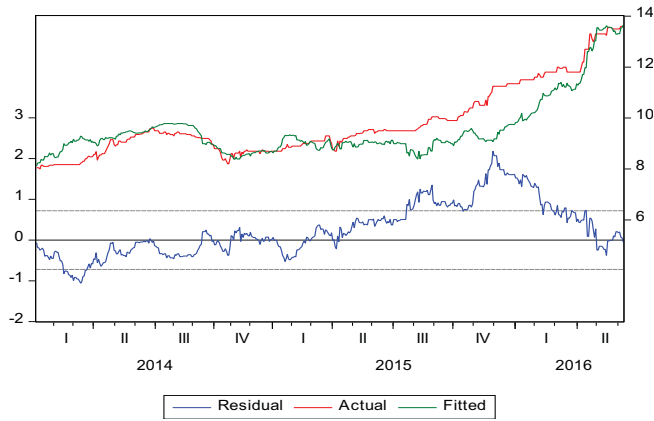
أسعار الذهب محلياً وعالمياً:



تشير النتائج الى ان معامل مربع (-1) RESID ذو دلالة احصائية مما يدل بان تقلبات سعر الصرف في السودان في فترة الدراسة قد تأثرت بتغيرات اسعار الذهب محليا وخارجيا، ايضا اوضحت النتائج الى ان معامل (-1) GARCH بدلالة احصائية في مستوى 99%، مما يدل على ان التقلبات السابقة لسعر الصرف قد أثرت على التقلبات الحالية.

اوضحت النتائج ان تقلبات سعر الصرف كانت مؤثرة وبجهم كبير، معامل $\alpha + \beta = 1$ ذات دلالة احصائية بنسبة 99%، تم تفسير 73% من التغيرات في سعر الصرف، معامل اسعار الذهب 0.20 يبرز علاقة طردية بدلالة احصائية 99%.

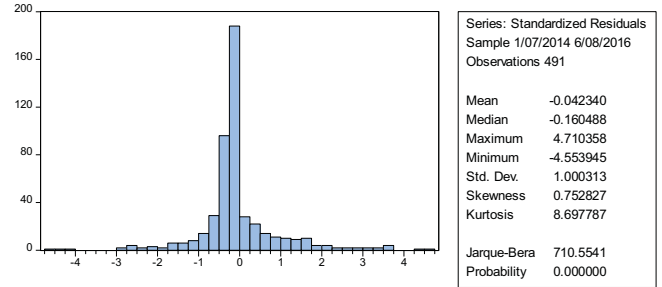
الشكل رقم (4)



اوضحت النتائج استقرار النموذج وقدرته العالية في تفسير تقلبات سعر الصرف باستثناء الربعين الثالث والرابع من العام 2015، ويرجع ذلك الى تراجع اسعار الذهب بشكل ملحوظ في هذه الفترة بالرغم من استمرار تقلبات سعر الصرف، وقد تزامن ذلك مع انخفاض كمية إنتاج الذهب المصدر ايضا. عليه بالإمكان تقدير معادلة الوسط وكذلك معادلة التباين الموضحة سابقاً في المعادلتين () و (). اوضحت نتائج النموذج بان المكونات القطرية B11 تبرز علاقة التقلبات الشرطية الانية مع التباين الشرطي سابقاً، بينما بينت المعلومات خارج القطر وجود علاقة قوية بين تقلبات سعر الصرف حركة اسعار الذهب محلياً وعالمياً.

سعر الصرف يتغير عبر الزمن. ايضا تم اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات وتحديد اقياس التفلطح skewness والتي تقيس مدى البعد عن الرقم صفر وكذلك الانبعاث kurtosis في حدود الرقم 3، كمعايير مسبقة. ويمكن اختبار ذلك عن طريق Jarque-Bera، QQ-plot بمعنى اخر هل تتبع البيانات توزيعا طبيعيا ام لا ؟

Histogram: Normality test: اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:



نتائج تقدير النموذج:

Dependent Variable: PARALLEL_RATE				
Method: ML ARCH - Normal distribution (BFGS / Marquardt steps)				
GARCH = C(3) + C(4)*RESID(-1)^2 + C(5)*GARCH(-1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C	1.085846	0.055149	19.68919	0.0000
GOLDLP	0.026365	0.000173	152.3787	0.0000
Variance Equation				
C	0.002401	0.001104	2.175169	0.0296
RESID(-1)^2	0.657690	0.180346	3.646828	0.0003
GARCH(-1)	0.348121	0.078053	4.460051	0.0000
R-squared	0.738510	Mean dependent var	9.822734	
Adjusted R-squared	0.737977	S.D. dependent var	1.406805	
S.E. of regression	0.720118	Akaike info criterion	0.983106	
Sum squared resid	254.0994	Schwarz criterion	1.025774	
Log likelihood	-236.8441	Hannan-Quinn criter.	0.999860	

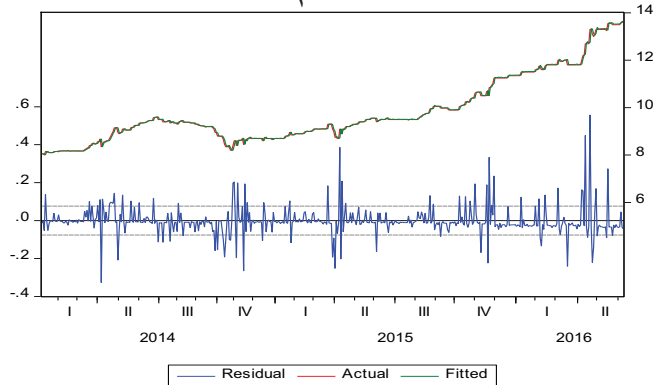
من الواضح ان النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي، تم ادراج متغير AR(1) حيث تشير النتائج الى تحسن معامل Durbin Watson=2.2 وان 99% من التقلبات في سعر الصرف تم تفسيرها بواسطة النموذج. بما ان معاملي $\alpha + \beta = 1$ هذا يدل على وجود تذبذبات حادة في حركة سعر الصرف تم تفسيرها بواسطة النموذج، حاصل جمع معامل $\alpha + \beta = 0.97$ وهي نتيجة ايضا تدل على عمق تذبذبات سعر الصرف

النموذج بعد ادراج متغير AR(1)

Dependent Variable: PARALLEL_RATE				
Method: ML ARCH - Normal distribution (BFGS / Marquardt steps)				
GARCH = C(4) + C(5)*RESID(-1)^2 + C(6)*GARCH(-1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C	7.112966	0.582967	12.20132	0.0000
GOLDLP	0.002439	0.000671	3.636590	0.0003
AR(1)	1.006419	0.001405	716.0979	0.0000
Variance Equation				
C	0.000383	6.18E-05	6.189675	0.0000
RESID(-1)^2	0.264077	0.032306	8.174154	0.0000
GARCH(-1)	0.713332	0.029305	24.34137	0.0000
R-squared	0.997081	Mean dependent var	9.826344	
Adjusted R-squared	0.997069	S.D. dependent var	1.405956	
S.E. of regression	0.076118	Akaike info criterion	-2.645729	
Sum squared resid	2.827467	Schwarz criterion	-2.594449	
Log likelihood	655.5266	Hannan-Quinn criter.	-2.625591	
Durbin-Watson stat	2.203217			

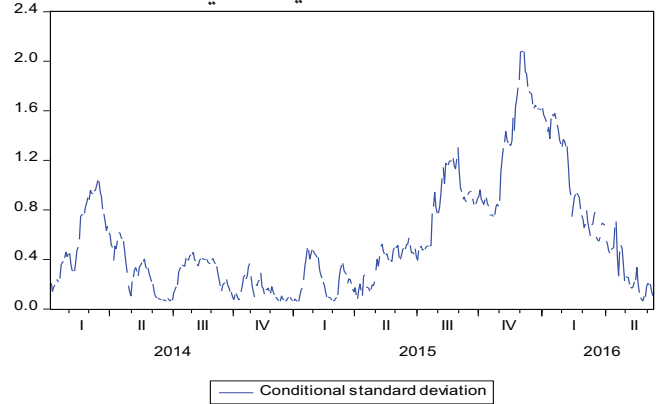
بعد ادراج متغير AR(1) أصبح النموذج أكثر قدرة على تفسير تقلبات سعر الصرف كما في الشكل الى الاسفل:

الشكل رقم (7)



الشكل رقم (5)

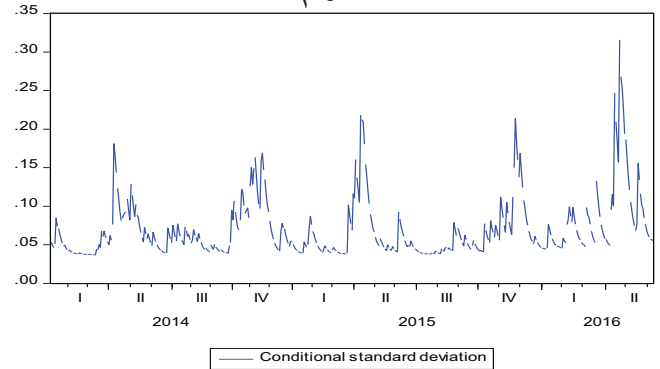
الانحراف المعياري الشرطي



يلاحظ ان الانحراف المعياري الشرطي وكذلك التباين الشرطي قد أبرز علاقة قوية وبنفس المنوال، اي ان التغيرات الكبيرة في اسعار الذهب قد تبعها تعديلات كبيرة في سعر الصرف الموازي بينما التغيرات الصغيرة في اسعار الذهب محليا قد تبعها تغيرات طفيفة في سعر الصرف الموازي.

التباين الشرطي:

الشكل رقم (6)



حسب النتائج التي تم التوصل اليها هناك ارتباط شرطي قوي بين تقلبات سعر الصرف واسعار الذهب وفقا للبيانات اليومية. لمعرفة مدى وجود تقلبات مرتدة (volatility clustering⁽¹⁾) يمكن استخدام Ljung-Box Q لتوضيح الفترات التي شهدت تقلبات حادة في سعر الصرف وانماط التغير التي حدثت في اسعار الذهب محليا.

(1) يقصد بها تغيرات كبيرة تتبعها تغيرات كبيرة او تغيرات طفيفة تتبعها تغيرات طفيفة، وبالتطبيق على حالة سعر الصرف في السودان محاولة الاجابة على السؤال مدى ارتباط تذبذبات اسواق الذهب المحلية بتغيرات سعر الصرف.

نتائج نموذج البيانات الشهرية:

الفكرة الرئيسية لهذا النموذج هي اختبار محددات التضخم كظاهرة نقدية، والسؤال الرئيسي هو هل تلعب تقلبات سعر الصرف اي دور في تحديد معدلات التضخم؟ عليه سيتم تقدير نموذج ARCH & GARCH وفقا للأسس التي تم توضيحها مسبقا ومن ثم احتساب كل من الانحراف المعياري الشرطي وشرط التباين وتوضيح ما إذا كانت لتقلبات سعر الصرف اي أثر على التغير في معدلات التضخم.

لبناء نموذج وفقا للبيانات الشهرية تم جمع بيانات تفصيلية للفترة يناير 1998 الى يونيو 2016م شملت كل من سعر الصرف الرسمي والموازي والتضخم وعرض النقود والجدول رقم (4) يلخص اهم خصائص هذه البيانات:

الجدول رقم (4)

	B_EXCHANGE	EXCHANGE	INFLATION	M2
Mean	3.934756	3.062643	15.41686	28285.83
Median	2.601600	2.574000	12.58000	17868.61
Maximum	13.50000	6.077100	47.90000	104211.0
Minimum	1.730000	1.730000	0.889592	1696.565
Std. Dev.	2.738705	1.307484	11.09012	28398.57
Skewness	1.661937	1.458294	1.436028	1.093824
Kurtosis	4.622845	3.519965	4.354945	3.005362
Jarque-Bera	125.9863	80.82019	92.86219	44.06956
Probability	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
Sum	869.5810	676.8441	3407.126	6251169.
Sum Sq. Dev.	1650.111	376.0930	27057.99	1.77E+11
Observations	221	221	221	221

شهدت الفترة استقرار كامل في الاقتصاد الكلي في الالفية الجديدة حيث تم تحقيق استقرار سعر الصرف وتخفيض معدلات التضخم الى رقم أحادي في ظل سياسة نقدية مرنة، الا انه ومنذ 2009 وحتى 2016 ارتفعت الضغوط التضخمية وازدادت تقلبات سعر الصرف.

تم اعادة تقدير النموذج بطريقة EGRACH ، تشير النتائج الى تطابق ما تم التوصل اليه في طريقة GARCH(1,1) حيث تم تفسير 99% من تقلبات سعر الصرف وانتفاء مشكلة القياس المترتبة بالارتباط الذاتي للبواقي، Durbin Watson 2.1، واهم ما برز من نتائج هو ان معامل (4) c بإشارة سالبة ذات دلالة احصائية 99%، قد تحولت الى اشارة موجبة (5) C وبنفس مستوى الدلالة الاحصائية، بينما (6) C ضئيلة التأثير وبدون دلالة احصائية، وقد تحولت الى اعلى معامل 0.9 وبدلالة احصائية 99% في (7) c وهذا يؤكد عمق التقلبات في سعر الصرف الموازي وارتباطها بأسعار الذهب محلياً.

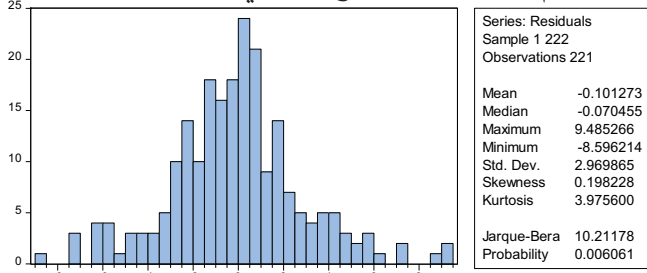
الجدول رقم (3)

Dependent Variable: PARALLEL_RATE				
Method: ML ARCH - Normal distribution (BFGS / Marquardt steps)				
LOG(GARCH) = C(4) + C(5)*ABS(RESID(-1)/@SQRT(GARCH(-1))) + C(6)				
*RESID(-1)/@SQRT(GARCH(-1)) + C(7)*LOG(GARCH(-1))				
Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C	7.227290	0.369589	19.55493	0.0000
GOLDLP	0.002216	0.000560	3.954934	0.0001
AR(1)	1.007116	0.001160	868.5281	0.0000
Variance Equation				
C(4)	-0.784835	0.094827	-8.276501	0.0000
C(5)	0.461025	0.045710	10.08580	0.0000
C(6)	0.005168	0.026576	0.194445	0.8458
C(7)	0.908958	0.014082	64.54643	0.0000
R-squared	0.997071	Mean dependent var	9.826344	
Adjusted R-squared	0.997059	S.D. dependent var	1.405956	
S.E. of regression	0.076241	Akaike info criterion	-2.661726	
Sum squared resid	2.836626	Schwarz criterion	-2.601899	
Log likelihood	660.4537	Hannan-Quinn criter.	-2.638232	
Durbin-Watson stat	2.196956			

نموذج البيانات الشهرية:

للتأكد من مدى ملاءمة البيانات للتوزيع الاحتمالي الذي تعتمد عليه نمذجة GARCH تم اختبار توزيع عن طريق Normality Test ووفقاً لمعايير التفلطح والانبعاج skewness and kurtosis ومعرفة اختبار Jack Bera JB، الفرض الأساسي ان التوزيع الاحتمالي طبيعي والفرض البديل هو التوزيع غير طبيعي.

الشكل رقم (11) اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:



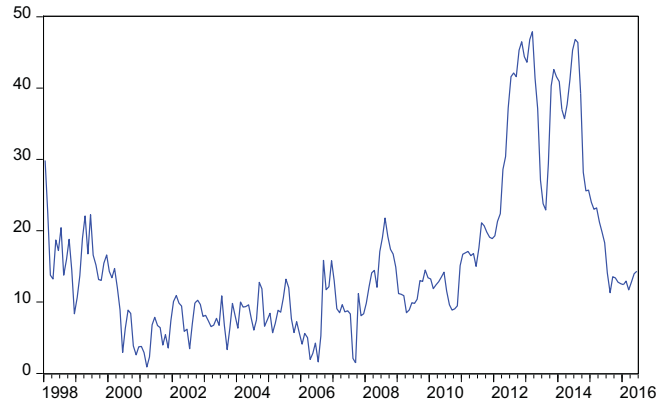
وجود دلالة عن اختلاف التفاوت Heteroscedasticity يبرز خطأ ما في توصيف النموذج، لربما بسبب غياب أحد اهم المتغيرات المفصرة او البناء الهيكلي غير منضبط منطقياً او غيرها من الاسباب، ولذلك يكون من الانسب استخدام نماذج ARCH & GARCH، ومما هو متعارف عليه ان النماذج الكلاسيكية تفترض ثبات بواقي التباين عبر الزمن، لان متغير البواقي مستقل عشوائياً بوسط متوقع صفراً وتباين حول الوسط.

اختبار مدى ملاءمة النموذج لطبيعة البيانات:

Heteroscedasticity Test: ARCH				
F-statistic	0.047909	Prob. F(1,218)	0.8269	
Obs*R-squared	0.048338	Prob. Chi-Square(1)	0.8260	
Test Equation:				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.982100	0.167779	5.853540	0.0000
WGT_RESID^2(-1)	0.014829	0.067747	0.218882	0.8269
R-squared	0.000220	Mean dependent var	0.996927	
Adjusted R-squared	-0.004366	S.D. dependent var	2.271736	
S.E. of regression	2.276690	Akaike info criterion	4.492372	
Sum squared resid	1129.963	Schwarz criterion	4.523223	
Log likelihood	-492.1609	Hannan-Quinn criter.	4.504830	
F-statistic	0.047909	Durbin-Watson stat	2.001247	
Prob(F-statistic)	0.826947			

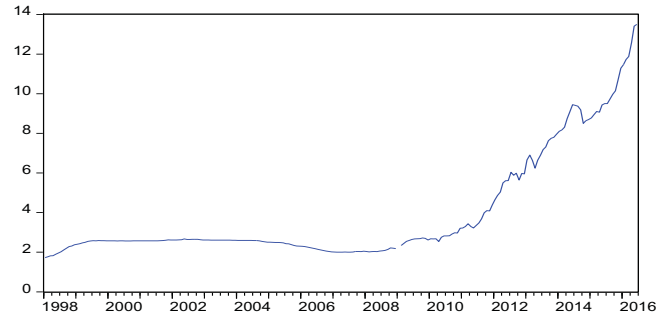
الشكل رقم (8)

معدلات التضخم
inflation



الشكل رقم (9)

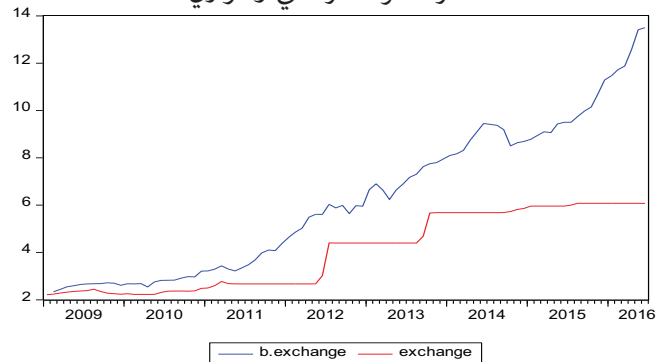
سعر الصرف الموازي
b.exchange



من الشكل (8) والشكل (9) يلاحظ هناك ارتباط قوي بين تذبذبات سعر الصرف وتغير معدلات التضخم، في هذا الجزء حاولت الدراسة نمذجة هذه العلاقة وفقاً لمنهجية ARCH and GARCH وتحديداً باستخدام طريقة CCC وكذلك تطبيقات BEKK لمعرفة الاثار المباشرة وغير المباشرة لتقلبات سعر الصرف على التضخم.

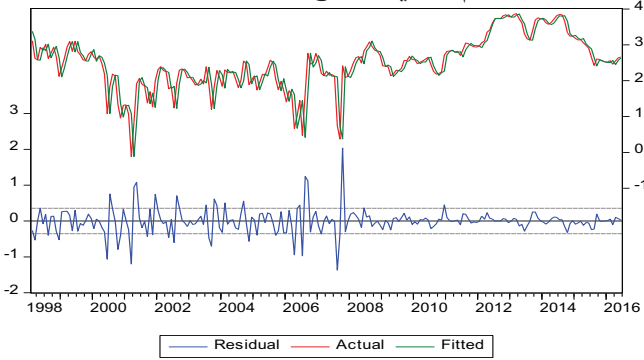
الشكل (10)

سعر الصرف الرسمي والموازي



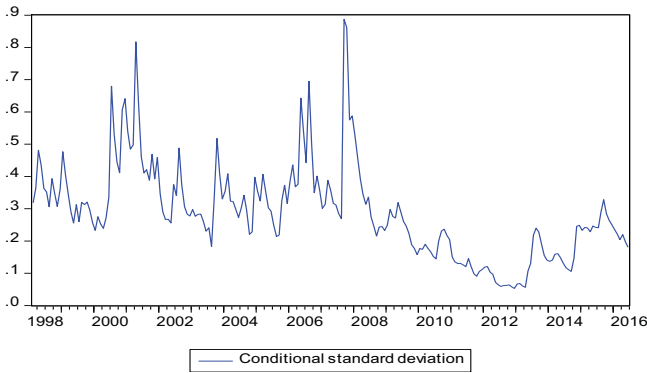
الشكل (12)

الرسم البياني لنموذج البيانات الشهرية



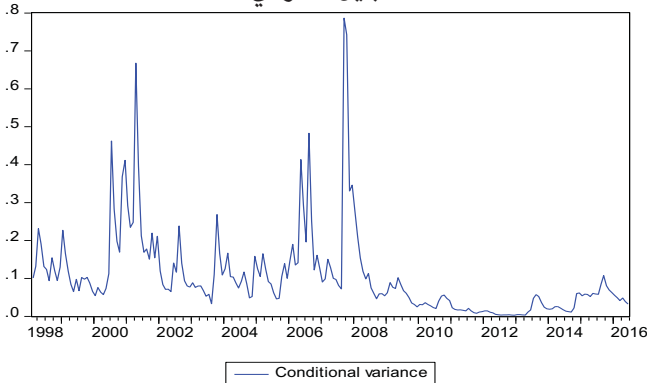
من الشكل اعلاه يمكن القول بان النموذج مستقر نسبيا / ماعدا عام 2008 وهي الفترة التي شهدت تقلبات حادة في اسعار البترول والذهب نتيجة لازمة المالية العالمية. الانحراف المعياري الشرطي:

الشكل رقم (13)



الشكل رقم (14)

التباين الشرطي



من الجدول اعلاه يلاحظ ان طريقة التقدير GARCH تتلاءم مع بيانات النموذج حيث تأكد وجود شرط تفاوت التغير Heteroscedasticity

محددات التضخم:

Dependent Variable: LOG(INFLATION)				
Method: ML ARCH - Normal distribution (BFGS / Marquardt steps)				
Sample (adjusted): 1998M02 2016M06				
LOG(GARCH) = C(5) + C(6)*ABS(RESID(-1))/SQRT(GARCH(-1)) + C(7)				
*RESID(-1)/SQRT(GARCH(-1)) + C(8)*LOG(GARCH(-1))				
Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C	-46.28780	193.1550	-0.239641	0.8106
LOG(M2)	1.340559	0.591313	2.267090	0.0234
LOG(EXCHANGE)	0.342878	0.90396	3.780725	0.0377
AR(1)	0.999089	0.005233	190.9372	0.0000
Variance Equation				
C(5)	-0.271490	0.062857	-4.319160	0.0000
C(6)	0.129656	0.063119	2.054162	0.0400
C(7)	-0.364288	0.060193	-6.051960	0.0000
C(8)	0.944953	0.019811	47.69721	0.0000
R-squared	0.759469	Mean dependent var	2.490522	
Adjusted R-squared	0.756144	S.D. dependent var	0.719167	
S.E. of regression	0.355138	Akaike info criterion	0.154023	
Sum squared resid	27.36863	Schwarz criterion	0.277033	
Log likelihood	-9.019518	Hannan-Quinn criter.	0.203692	
Durbin-Watson stat	2.106301			

تم تقدير النموذج بطريقة EGRACH وتشير النتائج الى ان 76% من تقلبات التضخم قد تم تفسيرها بواسطة النموذج، بعد ادراج متغير (1) AR تم تقليص مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي لحدود ضيقة وتحسنت قراءة معامل Durbin = 2.1، واتضح ان تقلبات التضخم قد اقتربت بمعدل التغير في عرض النقود بمعامل 1.3 وبدلالة احصائية 95% بينما معامل سعر الصرف فقط 0.34 وبمستوى معنوية 95% وهذا يدل على ان سلوك كل من التضخم وسعر الصرف ظاهرة نقدية في الاقتصاد السوداني.

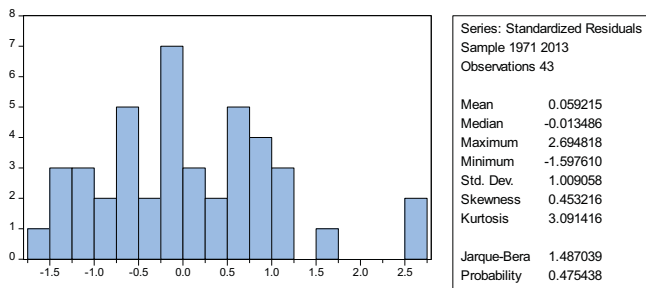
تفاوت التغيرات:

Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	0.019496	Prob. F(1,40)	0.8897	
Obs*R-squared	0.020461	Prob. Chi-Square(1)	0.8863	
Test Equation:				
Dependent Variable: WGT_RESID^2				
Included observations: 42 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.032875	0.285459	3.618293	0.0008
WGT_RESID^2(-1)	-0.022084	0.158165	-0.139630	0.8897
R-squared	0.000487	Mean dependent var	1.010510	
Adjusted R-squared	-0.024501	S.D. dependent var	1.512907	
S.E. of regression	1.531328	Akaike info criterion	3.736596	
Sum squared resid	93.79865	Schwarz criterion	3.819342	
Log likelihood	-76.46852	Hannan-Quinn criter.	3.766926	
F-statistic	0.019496	Durbin-Watson stat	2.003217	
Prob(F-statistic)	0.889653			

يشير الجدول الى الاعلى تناسب طريقة التقدير ARCH & GARCH لطبيعة البيانات حيث تم رفض فرض عدم بعدم وجود تفاوت في التغير.

اختبار التوزيع الطبيعي:

الشكل رقم (15)



تبين نتائج النموذج ان سلوك التضخم وسعر الصرف قد اتبع طريقة التقلبات الحادة وتأثيرها المباشر، حيث اتضح ان الارتفاع الكبير في معدلات التضخم قد ارتبط بتغيرات كبيرة في سعر الصرف، والارتفاع المحدود في معدلات التضخم ايضا ارتبط بتعدلات محدودة في سعر الصرف (Volatility clustering). تبرز النتائج ارتفاع معدلات التضخم بوتيرة مشابهة لتعدلات سعر الصرف وبنفس الاتجاه والحجم (volatility clustering)، بمعنى انه في حالة انخفاض سعر الصرف بمعدل عالي ترتفع معدلات التضخم تباعا بمعدلات عالية، بينما تنخفض تنبؤات التضخم مع انخفاض معدل تغير سعر الصرف.

نموذج البيانات السنوية

لمعرفة العلاقة طويلة الامد بين سعر الصرف ومحدداته الاساسية تم تقدير المعادلة التالية:

$$y_t = b_0 + b_1 x_{it} + \epsilon_t \dots \dots \dots (10)$$

حيث y_t تمثل متجه المتغير التابع سعر الصرف، بينما x_{it} مصفوفة المتغيرات المفسرة وفقا للأسس النظرية للنموذج النقدي لسعر الصرف (Dornbusch 1978) وتشمل المتغيرات المفسرة معدل نمو الإنتاج، النمو النقدي، تكلفة التمويل، كما تم ادراج متغيرات قياس الفجوة الداخلية والخارجية وهي عجز الحساب الجاري وعجز الموازنة العامة، وذلك لمعرفة مدى تأثير سلوك سعر الصرف الحقيقي بأساسيات الاقتصاد الكلي.

ملخص اهم بيانات النموذج:

	RER	INF	GDP	M2	S1	CAGDP	GGDP	I
Mean	0.279146	34.74130	59432.71	11629.91	0.964750	-5.284783	18.63043	15.79562
Median	0.003779	23.81500	621.4900	197.2120	0.425345	-5.350000	20.60000	12.00000
Maximum	1.784355	130.4400	536860.0	115053.0	2.871913	11.90000	27.10000	41.70000
Minimum	7.30E-05	1.700000	0.761000	0.129910	0.001722	-16.00000	5.300000	4.000000
Std. Dev.	0.434886	34.03146	120529.9	24124.83	1.047816	4.797776	5.997143	9.357147
Skewness	1.649350	1.574994	2.671621	2.655992	1.060930	0.591732	-0.542303	0.947558
Kurtosis	5.063527	4.518970	9.726224	9.982463	2.390678	5.206985	2.205763	2.968955
Jarque-Bera	29.01751	23.44026	141.4353	147.5296	9.340989	12.02013	3.463764	6.885487
Probability	0.000000	0.000008	0.000000	0.000000	0.009368	0.002454	0.176951	0.031977
Sum	12.84069	1598.100	2733905.	534975.7	44.37851	-243.1000	857.0000	726.5984
Sum Sq. Dev.	8.510658	52116.30	6.54E+11	2.62E+10	49.40637	1035.839	1618.457	3940.029
Observations	46	46	46	46	46	46	46	46

انخفاض الإنتاج المحلي انخفض سعر الصرف.

بعد عرض وتحليل محددات سعر الصرف الاسمي ايضا يمكن تحليل محددات سعر الصرف الحقيقي، ويعرف سعر الصرف الحقيقي بأنه سعر الصرف الاسمي اخذين في الاعتبار التضخم الداخلي والخارجي وفقا لقاعدة تعادل القوى الشرائية:

محددات سعر الصرف الحقيقي:

Dependent Variable: RER				
Method: ML ARCH - Normal distribution (BFGS / Marquardt steps)				
LOG(GARCH) = C(8) + C(9)*ABS(RESID(-1))/@SQRT(GARCH(-1))) + C(10)				
*RESID(-1)/@SQRT(GARCH(-1)) + C(11)*LOG(GARCH(-1))				
Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C	0.034990	0.020295	1.724056	0.0847
LOG(GDP)	0.121796	0.008526	14.28447	0.0000
LOG(M2)	-0.077638	0.007996	-9.709589	0.0000
I	-0.009832	0.000443	-22.21831	0.0000
CAGDP	-0.002748	0.000592	-4.639406	0.0000
GGDP	-0.005604	0.000946	-5.923634	0.0000
AR(1)	-0.039828	0.253179	-0.157311	0.8750
Variance Equation				
C(8)	-1.658316	0.503233	-3.295324	0.0010
C(9)	3.096540	0.699538	4.426550	0.0000
C(10)	-0.972180	0.575826	-1.688324	0.0913
C(11)	1.064666	0.074113	14.36535	0.0000
R-squared	0.466705	Mean dependent var	0.285333	
Adjusted R-squared	0.382501	S.D. dependent var	0.437747	
S.E. of regression	0.343987	Akaike info criterion	-1.517051	
Sum squared resid	4.496420	Schwarz criterion	-1.075422	
Log likelihood	45.13365	Hannan-Quinn criter.	-1.352416	
Durbin-Watson stat	0.967050			

يمثل الإنتاج المحلي اهم محددات سعر الصرف الحقيقي، عليه يمكن تفسير الآثار غير المباشرة لتقلبات سعر الصرف وتأثيرها على التضخم وبالتالي استجابة الطلب الكلي لهذه التعديلات وهي بالتالي تمثل الآثار غير المباشرة لتقلبات سعر الصرف عن طرق التأثير على تنافسية الصادرات وعجز القطاع الخارجي، تشير النتائج الى ان معامل نمو الإنتاج 0.12 بمستوى معنوية 99%، يليه النمو النقدي بعكس الاتجاه ومعامل -0.07 ومن ثم عوامل تكلفة

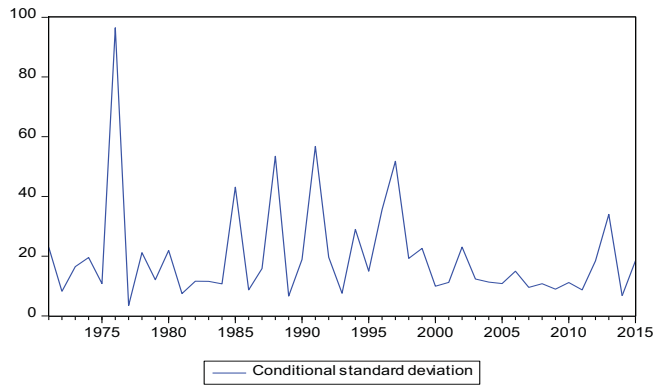
Dependent Variable: S				
Method: ML ARCH - Normal distribution (BFGS / Marquardt steps)				
LOG(GARCH) = C(7) + C(8)*ABS(RESID(-1))/@SQRT(GARCH(-1))) + C(9)				
*RESID(-1)/@SQRT(GARCH(-1)) + C(10)*LOG(GARCH(-1))				
Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C	-1.934079	0.183471	-10.54161	0.0000
LOG(GDP)	0.735931	0.054425	13.52189	0.0000
CAGDP	0.016321	0.005192	3.143370	0.0017
GGDP	0.021545	0.005228	4.121129	0.0000
LOG(M2)	-0.536897	0.054996	-9.762531	0.0000
OPEN	1.791019	0.368218	4.864013	0.0000
Variance Equation				
C(7)	-2.356694	1.023375	-2.302864	0.0213
C(8)	1.931247	0.663117	2.912380	0.0036
C(9)	0.453721	0.390548	1.161754	0.2453
C(10)	0.701740	0.299999	2.339141	0.0193
R-squared	0.719575	Mean dependent var	1.087257	
Adjusted R-squared	0.682677	S.D. dependent var	1.419194	
S.E. of regression	0.799452	Akaike info criterion	0.516442	
Sum squared resid	24.28671	Schwarz criterion	0.921939	
Log likelihood	-1.361714	Hannan-Quinn criter.	0.666820	
Durbin-Watson stat	0.273519			

حسب نتائج النموذج تم تقدير التغير في سعر الصرف بنسبة 71%، اهم العوامل المحددة لسعر الصرف هي درجة الانفتاح الاقتصادي بمعامل 1.7 بمستوى معنوية 99% يليه حجم الإنتاج بمعامل 0.73 والعلاقة طردية بمستوى معنوية 99%، بينما النمو النقدي الاشارة السالبة -0.53، ومن ثم معاملات كل من الانفاق الكلي والحساب الجاري 0.2 و 0.16 على التوالي. وهذا يدل على ان القطاع الخارجي يلعب دورا رئيسيا في تحديد سعر الصرف، ونظرا لنمو الواردات بمعدلات عالية خلال العقدين الماضيين يمكن القول بان درجة الانفتاح الاقتصادي قد أثر كثيرا على تحديد سعر الصرف، يمثل نمو الإنتاج ايضا عاملا حاسما في محددات سعر الصرف فكلما ارتفع الإنتاج المحلي كلما ارتفع سعر الصرف وكلما

يوضح الشكل رقم (16) تذبذبات التضخم نتيجة لتقلبات سعر الصرف الحقيقي والعوامل الرئيسية الأخرى. بعكس التقلبات في نموذج البيانات اليومية والشهرية والتي أوضحت وجود تقلبات ارتدادية volatility clustering اظهرت نتائج نموذج البيانات السنوية وجود حركة مشتركة بين معدل التضخم ومحدداته الرئيسية comovement volatility كما عبر عنها الانحراف المعياري الشرطي.

الانحراف المعياري الشرطي:

الشكل رقم (17)



الخاتمة والتوصيات:

استعرض هذه الدراسة سياسات سعر الصرف في السودان، بعد شرح وتوضيح المراحل المختلفة التي مرت بها سياسات سعر الصرف، تم تقديم إطار مفاهيمي ونظري لتفسير تقلبات سعر الصرف ومن ثم شرح وتوضيح أثر تقلبات سعر الصرف على التضخم.

من الناحية المنهجية تم استخدام اساليب ARCH & GARCH بالإضافة الى تحليلات EGARCH لتفسير تقلبات سعر الصرف اعتمادا على الانحراف المعياري الشرطي والتباين الشرطي باستخدام نموذج ثبات الارتباط الشرطي (CCC) وكذلك ديناميكية الارتباط الشرطي (DCC).

تتوزع الدراسة على ثلاثة محاور اساسية حسب طبيعة البيانات المستخدمة:

التمويل والانفاق العام وعجز الحساب الجاري بمعاملات متدنية.

محددات التضخم: أثر مرور سعر الصرف

لمعرفة أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي على معدلات التضخم، تم تقدير معادلة محدّدات التضخم الرئيسية، توضح النتائج بان اهم محدّدات التضخم في المدى البعيد ايضا هو الإنتاج بمعامل 31 ومستوى معنوية 99%، ومن ثم تنامي النقود بمعامل 31 بمستوى معنوية 95%، سعر الصرف الحقيقي 13- بمستوى معنوية 96%، وعجز الحساب الجاري 0.58- بينما مثلت كل من تكلفة التمويل، ونسبة الانفاق العام 0.7 و 0.1 وهي ليست ذات دلالة احصائية.

Dependent Variable: INF				
Method: ML ARCH - Normal distribution (BFGS / Marquardt steps)				
LOG(GARCH) = C(9) + C(10)*ABS(RESID(-1))/@SQRT(GARCH(-1))				
+				
C(11)*RESID(-1)/@SQRT(GARCH(-1)) + C(12)*LOG(GARCH(-1))				
Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C	54.54832	9.596794	5.684015	0.0000
RER	-13.51957	6.102816	-2.215301	0.0267
LOG(GDP)	-31.16784	11.48146	-2.714623	0.0066
LOG(M2)	31.00859	13.40968	2.312403	0.0208
I	0.773755	0.513514	1.506783	0.1319
CAGDP	-0.583050	0.215216	-2.709137	0.0067
GGDP	0.106482	0.431627	0.246700	0.8051
AR(1)	0.845794	0.075583	11.19022	0.0000
Variance Equation				
C(9)	6.814655	0.207837	32.78842	0.0000
C(10)	2.363047	0.631308	3.743098	0.0002
C(11)	-0.065313	0.390235	-0.167369	0.8671
C(12)	-0.516905	0.109223	-4.732563	0.0000
R-squared	0.525036	Mean dependent var	35.42444	
Adjusted R-squared	0.435179	S.D. dependent var	34.09554	
S.E. of regression	25.62437	Akaike info criterion	8.591380	
Sum squared resid	24294.51	Schwarz criterion	9.073157	
Log likelihood	-181.3061	Hannan-Quinn criter.	8.770982	
Durbin-Watson stat	2.644232			

حسب النموذج المعتمد على بيانات يومية يناير 2014 - يونيو 2016م حاولت الدراسة نمذجة علاقة تقلبات سعر الصرف في السوق الموازي مع اسعار الذهب يوميا للإجابة على السؤال الرئيسي: هل يمثل سعر جرام الذهب مقود ANCHOR لحركة سعر الصرف في السوق الموازي؟ تشير النتائج الى ان تقلبات اسعار الذهب قد ادت الى تقلبات في سعر الصرف، وتم اختبار طبيعة هذه التقلبات حيث اتضح ان التقلبات تعتمد بشكل رئيسي على التقلبات السابقة في سعر الصرف نفسه، وكذلك تقلبات اسعار الذهب. وباستخدام كل من الانحراف المعياري الشرطي والتباين تم توضيح ان سعر الصرف يتبع تقلبات ارتدادية volatility clusters التقلبات الكبيرة تعقبها تقلبات كبيرة والتقلبات المحدودة تعقبها تقلبات طفيفة. اوضحت النتائج ان تقلبات سعر الصرف كانت مؤثرة وبحجم كبير، معامل $\alpha + \beta = 1$ بدلالة احصائية بنسبة 99%، تم تفسير 73% من التغيرات في سعر الصرف، معامل اسعار الذهب 0.20 يبرز علاقة طردية بدلالة احصائية 99%.

تم اعادة تقدير النموذج بطريقة EGRACH، تشير النتائج الى تطابق ما تم التوصل اليه في طريقة GARCH(1,1) حيث تم تفسير 99% من تقلبات سعر الصرف وانتفاء مشكلة القياس المترتبة بالارتباط الذاتي للباقي، Durbin Watson 2.1، واهم ما برز من نتائج هو ان معامل C(4) بإشارة سالبة ذات دلالات احصائية 99%، قد تحولت الى اشارة موجبة C(5) وبنفس مستوى الدلالة الاحصائية، بينما C(6) ضئيلة التأثير وبدون دلالة احصائية، وقد تحولت الى اعلى معامل 0.9 وبدلالة احصائية 99% في C(7)، وهذا يؤكد عمق التقلبات في سعر الصرف الموازي وارتباطها بأسعار الذهب محلياً.

يلاحظ ان الانحراف المعياري الشرطي وكذلك التباين الشرطي قد أبرز علاقة قوية وبنفس المنوال، اي ان التغيرات الكبيرة في اسعار الذهب قد تبعها تعديلات كبيرة في سعر الصرف الموازي بينما التغيرات الصغيرة في اسعار الذهب محلياً قد تبعها تغيرات طفيفة في سعر الصرف الموازي.

ايضا استخدمت الدراسة نموذج يعتمد على بيانات شهرية ضم متغيرات كل من سعر الصرف الرسمي والموازي والتضخم والنمو النقدي، وأصبح بالإمكان تقديم تحليل تجريبي لانتقال أثر تقلبات

سعر الصرف الى التضخم، اكدت نتائج النموذج ما توصل اليه نموذج البيانات اليومية بوجود تقلبات حادة في سعر الصرف، وتم تقييم أثر تعديلات سعر الصرف والعوامل النقدية الى التضخم.

هناك ارتباط قوى بين تذبذبات سعر الصرف وتغير معدلات التضخم، في هذا الجزء حاولت الدراسة نمذجة هذه العلاقة وفقا لمنهجية ARCH and GARCH وتحديداً باستخدام طريقة CCC وكذلك تطبيقات BEKK لمعرفة الاثار المباشرة وغير المباشرة لتقلبات سعر الصرف على التضخم.

تم تقدير النموذج بطريقة EGRACH وتشير النتائج الى ان 76% من تقلبات التضخم قد تم تفسيرها بواسطة النموذج، اتضح ان تقلبات التضخم قد اقترنت بمعدل التغير في عرض النقود بمعامل 1.3 وبدلالة احصائية 95% بينما معامل سعر الصرف فقط 0.34 ومستوى معنوية 95% وهذا يدل على ان سلوك كل من التضخم وسعر الصرف يعتبر ظاهرة نقدية في الاقتصاد السوداني.

لمعرفة أثر تقلبات سعر الصرف غير المباشرة spillover effect تم بناء نموذج لسعر الصرف للبيانات السنوية، والفكرة الرئيسية هي دراسة أثر انتقال تعديلات سعر الصرف الى الطلب الكلى ومعرفة مدى استجابة كل من سعر الصرف والتضخم لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية، تم تقدير معادلة محددات التضخم الرئيسية، توضح النتائج بان اهم محددات التضخم في المدى البعيد ايضا هو الإنتاج بمعامل 31 ومستوى معنوية 99% ومن ثم تنامي النقود بمعامل 31 بمستوى معنوية 95%، سعر الصرف الحقيقي 13- بمستوى معنوية 96%، وعجز الحساب الجاري 0.58- بينما مثلت كل من تكلفة التمويل، ونسبة الانفاق العام 0.7 و 0.1 وهي ليست ذات دلالة احصائية.

من خلال تقييم تجربة سياسات سعر الصرف في السودان وتحليل النتائج التجريبية للنماذج المستخدمة توصي الدراسة بالآتي:
1/ لا يمكن تحرير سعر الصرف بشكل كامل لان ذلك من شأنه ان يزيد من تقلبات سعر الصرف ويترتب عليه ارتفاع معدلات التضخم المستورد ويتسبب في ارباك الموازنة العامة للدولة وزيادة اختلال القطاع الخارجي مما يعمق من تحديات الاستقرار الاقتصادي.

10/ تحجيم عجز الموازنة العامة وتقليل النمو النقدي في الاقتصاد وتفعيل اليات التنسيق بين السياسة المالية والنقدية.

References:

- 1- Bank of Sudan annual reports – different issues.
- 2- Bollerslev (1986) “Generalized Autoregressive Conditional Heteroskedasticity” Journal of Econometrics 31 North Holland.
- 3- Dorra ZOUARI*, Achraf GHORBEL(2013) “Herding behavior contagion in Tunisian financial system during the revolutionary period ” SSfax faculty of Economics and Management, Tunisia
- 4- Yelena Takhtamanova (2008) “Understanding Changes in Exchange Rate Pass-Through” FEDERAL RESERVE BANK OF SAN FRANCISCO WORKING PAPER SERIES 13.

2/ ايضا لا يمكن تثبيت سعر الصرف بشكل دائم، لان ذلك يعنى ارتفاع علاوة السوق الاسود ويؤدى الى زيادة المضاربة في سوق النقد الأجنبي، وفي ظل ندرة موارد النقد الأجنبي يؤدي ذلك الى انخفاض تدفقات موارد النقد الأجنبي واتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي.

3/ يكمن الحل في تبني نظام سعر صرف مرحلي يأخذ في الاعتبار محددات سعر الصرف تجريبيا في المدى القصير والبعيد، والعمل على اتخاذ الاجراءات التي من شأنها ان تقلل من تقلبات سعر الصرف.

4/ ضرورة وضع سعر جرام الذهب في الاعتبار عند تحديد سعر الصرف يوميا، واصلاح نظام سعر الصرف بتطوير نظام سعر الصرف الذي يعزز المتحصلات ويعمل على ترشيد المدفوعات.

5/ اتباع نظام سعر الصرف المزدوج double track system وتشجيع المصارف على استقطاب تحويلات المغتربين وتسهيل تدفقات الاستثمار الأجنبي.

6/ العمل على تقليص اثار التوسع في تصدير الذهب ومتابعة حركة السيولة اليومية في سوق النقد الأجنبي لتحجيم تقلبات سعر الصرف في المدى القصير.

7/ اتباع سياسة نقدية انكماشية للسيطرة على التضخم وتحقيق استقرار سعر الصرف.

8/ في المدى البعيد يجب التركيز على تشجيع الإنتاج المحلي عبر حزمة متكاملة من السياسات الاقتصادية الكلية وتشجيع الاستثمار الأجنبي وخلق بيئة مواتية للاستثمار وتطوير الاعمال.

9/ بما ان درجة الانفتاح الاقتصادي تمثل محدد اساسي لحركة سعر الصرف يمكن تقييد الاستيراد مرحليا عبر زيادة الرسوم الجمركية وتشديد طرق الدفع وضوابط الجودة، والمواصفات والضوابط البيئية والصحية وغيرها لتقليل حجم الاستيراد وتقليل العجز التجاري. يجب حصر طلبيات النقد الأجنبي في فرع بنك محدد، وتقليل الطلب على النقد الأجنبي.

تطور أداء مهندلات التضخم في السودان خلال الفترة 2014-2004



دراسات
وبحوث

مقدمة

تهدف السياسات الاقتصادية بصورة عامة لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي والنمو الاقتصادي والاجتماعي من خلال العمل على تحقيق استقرار لأداء أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، البطالة، الصادرات والواردات، حجم الودائع المصرفية، عرض النقود، درجة التعمق النقدي، مؤشرات السلامة المالية للمصارف، الشمول المالي، إلخ) ألا أن الأداء الفعلي لعدد من هذه المؤشرات غير موثوق، ويتطلب ذلك تبنى السياسات والإجراءات التي يمكن أن تعالج هذه الاختلالات.

يعتبر معدل التضخم من المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي يوليها الاقتصاديين ومعدى القرارات الاقتصادية الاهتمام الخاص، وذلك لتأثير ارتفاعها على الاقتصاد والمستوى المعيشي للأفراد وحجم الاستثمار المحلي والأجنبي والانتاج والسلع القابلة للتصدير، ويمتد تأثير التضخم على تخصيص أو توزيع الموارد الذي ينعكس بصورة واضحة على الميزان التجاري للدولة.

فالتضخم ظاهرة معقدة ومركبة ومتعددة الأبعاد في آن واحد، ناتجة عن اختلال العلاقات بين أسعار السلع والخدمات من ناحية، وأسعار عناصر الإنتاج (تكاليف المنتج، مستوى الأرباح والأجور) من جهة أخرى، وهي لا تقتصر على دولة دون أخرى بل هي ظاهرة عالمية تواجه معظم الدول وتمثل مصدرا للاضطرابات الاجتماعية والسياسية في عدد من الدول، وتتفاوت معدلات التضخم بين الارتفاع والانخفاض وتختلف المسببات، وطرق العلاج ما بين النظام الاقتصادي التقليدي والإسلامي.

يركز هذا المقال على دراسة هذه الظاهرة في السودان، ويشمل ذلك تعريف التضخم، أسبابه، أنواعه والإجراءات والسياسات التي تخفف من حدته بالإضافة إلى النتائج والتوصيات وذلك خلال الفترة 2004 - 2014.

تعريف التضخم:

يعرف التضخم (Inflation) بأنه الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار ويشمل ذلك أسعار السلع والخدمات والأصول، نتيجة للطلب الزائد على قدرة العرض، ويترتب على ذلك "انخفاض قيمة النقود الحقيقية" و "ضعف للقوة

إعداد

هويدا محجوب إبراهيم
إدارة المراجعة الداخلية

الشراية للعملة“ ويؤثر ذلك سلبا على أصحاب الدخل المحدود، فترتفع معدلات البطالة وتنخفض معدلات النمو و مستويات المعيشة وتتدهور قوى الإنتاج وينقسم المجتمع الى فئات من الأغنياء والفقراء، لذا لابد من تحريك قوى الإنتاج وزيادة طاقات العرض وتأمين الاحتياجات الاساسية للمستهلك، وإصدار قوانين لضمان حقوق المستهلك وتوفير الفرص والمعلومات التي تتيح له اتخاذ الخيار المناسب بالنسبة للأسعار والخدمات.

تعريف التضخم في المدرسة النقدية (الكلاسيكية والحديثة) والمدرسة الكينزية

تختلف النظريات في تفسيرها لمصدر التضخم المسبب للارتفاع المستمر للأسعار، حيث نميز ثلاث نظريات رئيسية للتضخم وهي: نظريات الطلب - نظريات العرض (النظريات الهيكلية) نظريات الطلب تفترض وجود فائض الطلب وأنصار هذا الاتجاه هما مدرستان (1) المدرسة النقدية (الكلاسيكية والحديثة) (2) المدرسة الكينزية.

(1) النظرية النقدية (الكمية)

(أ) الكلاسيكية: (Monetrist)

هي مدرسة الفكر الاقتصادي التي تؤكد على دور الحكومات في السيطرة على النقود المتداولة. وتفترض أن التباين في عرض النقود له تأثيرات كبيرة على الناتج القومي في المدى القصير ومستوى الأسعار على مدى فترات أطول ومن الأفضل أن تلتقي أهداف السياسة النقدية من خلال استهداف معدل نمو المعروض من النقود. وتعرض في صورتين:

الأولى ”صيغة المبادلات لفيشر“ والتي طورت على يد الفريد مارشال في صورة جديدة تسمى ”معادلة كمبريدج“

أ/ صيغة المبادلات لفيشر: من أقدم النظريات وتقوم على أن التضخم يرجع إلى زيادة كمية النقود، ويتحدد وفق قوى العرض والطلب على النقود وأن هنالك علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار وذلك بافتراض ثبات حجم المعاملات وسرعة دوران النقود، وأن الزيادة في كمية النقود توجه مباشرة للإنفاق بمعنى أنه لا يوجد اكتناز بالإضافة، إلى أن التغير في قيمة النقود يتناسب عكسياً وبنفس نسبة التغير في كميتها. أي أن استقرار الأسعار قائم على فكرة الإنفاق وسرعة دوران النقود وقد

عبر فيشر عن هذه العلاقة بمعادلة نظرية النقود التالية:
Theory of Money) $MV=PT$ The Quantity
حيث:
V: سرعة دوران النقود.

M: كمية النقود.

T: كمية المبادلات.

P: المستوى العام للأسعار⁽¹⁾.

ب/ معادلة كمبريدج: تطورت صيغة المبادلات لفيشر على يد الفريد مارشال واعضاء مدرسة كمبريدج وأخذت الصيغة $M=K \cdot P$.
Y بافتراض ثبات حجم الناتج القومي وثبات الطلب على النقود
حيث:

Y: الناتج القومي الحقيقي

K : الأرصدة التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها من دخولهم النقدية
لأغراض المعاملات

نجد أن مدرسة ”كمبريدج“ لم تختلف على المدى القصير عن النظرية الكلاسيكية في إطار معادلة التبادل لفيشر. فعلى المدى القصير يترتب عن زيادة عرض النقود على الطلب عليها ارتفاع متناسب في المستوى العام للأسعار.

غير أن العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار التي تتضمنها هذه النظرية ليست بالبساطة التي صورتها، فقد ترتفع الأسعار لأسباب لا علاقة لزيادة كمية النقود فيها.

(ب) النظرية النقدية (الكمية) الحديثة ”مدرسة شيكاغو“:

هذه النظرية بزعامة ميلتون فريدمان، ترى أن التضخم يحدث إذا كان نمو إصدار النقد يفوق نمو الناتج المحلي وذلك لأن الإنتاج غير مرن على المدى القصير ولا يمكنه الاستجابة للطلب المتزايد فترتفع الأسعار.

(2) النظرية الكينزية:

يعرف التضخم وفقاً لنظرية كينز (الاقتصادي البريطاني المشهور) بأنه زيادة للطلب الفعلي عن العرض المتاح من السلع والخدمات، وإن كمية النقود لا تعتبر هي المحدد الأساسي للطلب، بل يتحدد الطلب بمستوى الدخل الذي يحدد قدرة الأفراد على الإنفاق، وهو مرتبط بحدوث تطورات في عدد من المتغيرات الاقتصادية أهمها: العرض المتاح - والطلب الفعلي - وكمية النقود المعروضة للتداول وأسعار الفائدة، إضافة الى مستوى التشغيل في الجهاز الإنتاجي،

(1) ملخص حول بحث المدرسة الكينزية / منتدى العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير/ 2016
بحث حول النظرية النقدية الكينزية / منتدى كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية / 2012

3- من حيث العلاقات الدولية هنالك ما يعرف بالتضخم المستورد : يحدث بسبب ارتفاع اسعار الواردات من الدول التي تعاني من ارتفاع معدلات التضخم

4- من حيث مصدر الضغوط التضخمية:

أ/ تضخم جذب الطلب: ويحدث نتيجة لوجود زيادة في الطلب لا يقابله إنتاج حقيقي.

ب/ تضخم دفع التكلفة: ينشأ بسبب ارتفاع كلفة المعروض من السلع بسبب ارتفاع تكاليف عناصر الانتاج وخاصة المستلزمات الداخلة في العملية الانتاجية.

العلاقة بين التضخم وارتفاع الأسعار:

من المبادئ البسيطة التي تتضمنها قوانين العرض والطلب أنه - بالنسبة لكل سلعة على حدة - يتحدد السعر عندما يتعادل الطلب مع العرض. وإذا حدث إفراط أو زيادة في الطلب فإنه تنشأ فجوة بين الطلب والعرض، تؤدي إلزاماً إلى رفع السعر، بمعنى أنه إذا حدث إفراط في الطلب على أية سلعة فإن التفاعل بين العرض والطلب كفيل بعلاج هذا الإفراط عن طريق ارتفاع الأسعار لتضييق الفجوة واستقرار السعر. وهذه القاعدة البسيطة التي تفسر ديناميكية تكوين وتحديد سعر سلعة معينة يمكن تعميمها على مجموعة أسواق السلع والخدمات، فكما أن ارتفاع الطلب على سلعة واحدة يؤدي إلى رفع سعرها، فإن ارتفاع الطلب على جميع السلع والخدمات - أو الجزء الأكبر منها - يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وهذه هي حالة التضخم.

الأسباب التي تؤدي إلى نشوء التضخم:

1- تضخم ناشئ عن التكاليف: (Cost Push Inflation) (تضخم دفع النفقة أو الأجر)

يواجه المنتجون أحياناً تزايداً مفاجئاً في تكاليف عناصر الإنتاج أو في بعض المواد الأولية وخاصة عندما يجد المنتج نفسه أمام نقابات عمال قوية قادرة على رفع مستوى الأجور للعمال دون أن يقابل ذلك ارتفاعاً في مستوى الإنتاجية، مما يعني تراجع حجم وكميات السلع المنتجة والمعروضة في الأسواق أي انخفاض العرض في ظل طلب شبه ثابت أو متراجع مما يترك أثراً ملموساً على السعر النهائي للمنتجات المحلية

2- تضخم ناشئ عن الطلب: (Demand Pull Inflation) (تضخم جذب الطلب)

وعليه فإن التقلبات في مستوى الأسعار تأتي نتيجة للتقلبات في مستوى الدخل الكلي ومعدلات الإنفاق الكلي. وأنه لا يشترط أن تكون زيادة كمية النقود هي سبب ارتفاع مستوى الأسعار. بل إنها تؤثر في حجم الإنتاج وإن التشغيل الجزئي هو الحالة الطبيعية للاقتصاد.

أوضح كينز فكرة إن النقود كما تطلب من أجل المبادلات والاحتياط فإن الأفراد قد يفضلون الاحتفاظ بها لذاتها (تفضيل السيولة) وسبب ذلك يرجع إلى دوافع مختلفة أهمها المعاملات، الاحتياط، المضاربة وسمى هذا النوع من الطلب على النقود أيضاً (بدافع المضاربة)

أسباب الركود وارتفاع معدل التضخم لدى كينز:

1 - انخفاض حجم الإنفاق الحكومي (الجاري والاستثماري) إما لعدم توفر مصادر التمويل (ضرائب أو قروض) وإما لاستخدام سياسة انكماشية.

2 - انخفاض حجم الاستثمار الخاص بسبب ارتفاع سعر الفائدة مقارنة بالأرباح.

3 - تقييد حجم التسليف إلى الناتج الوطني الأمر الذي يؤدي لتراجع حجم التمويل للقطاع الخاص.

أنواع التضخم:

1- يصنف التضخم من حيث الإشراف على الأسعار وينقسم إلى: أ/ تضخم طليق (المفتوح أو الصريح): لا يقابل الارتفاع المستمر في الأسعار تدخلاً حكومياً

ب/ التضخم المكبوت: لا يستمر ارتفاع الأسعار بسبب وجود رقابة من الدولة على الأسعار (التسعير)

2- من حيث حدة التضخم ينقسم إلى:

أ/ التضخم الجامح: يظهر بوضوح في البلدان التي تتسم باختلال في هيكلها الإنتاجية، فيحدث ارتفاع كبير في الأسعار تصاحبه زيادة مماثلة في الأجور لمواجهة هذا الارتفاع وهكذا، مما يولد ما يعرف بالولب الخبيث

ب/ التضخم الزاحف: يظهر هذا النوع في البلدان الصناعية المتقدمة ذات الهياكل الإنتاجية المتطورة، ويتميز بارتفاع طفيف في الأسعار نتيجة لقدرة الجهاز الإنتاجي المتطور على الاستجابة لمتطلبات الطلب الكلي للسوق، ويكون ذا تأثير ضعيف على المستهلكين في البداية، ومع مرور الزمن يبدأ المستهلكون بالشعور بثقله، وأن استمراره لفترة طويلة قد يحوله إلى تضخم جامح.

يحدث عند زيادة حجم النقود عن طريق الإصدار يصاحبه عرض ثابت من السلع والخدمات أي لا يقابله زيادة في الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. قد تسهم المصارف التجارية من خلال القروض ومنح الائتمان في خلق النقود وزيادة حجمها في الاقتصاد وهذا يؤدي أيضاً مع ثبات الإنتاج إلى حدوث تضخم الطلب.

3- تضخم ناشئ عن ممارسة الحصار الاقتصادي: (Economic Blockade Inflation)

نتيجة لممارسة الحصار الاقتصادي تجاه دولة من قبل قوى خارجية، وفي حالة الحصار الكلي ينخفض الاستيراد والتصدير للسلع، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي ارتفاع الأسعار.

4- تضخم ناشئ عن زيادة الفوائد النقدية:

من أحد أكبر أسباب التضخم وينتج عن إضافة الفائدة إلى رأس المال المستثمر (الربا)

5- التضخم المستورد ناشئ عن السلع والخدمات المستوردة (Imported Inflation):

الزيادة المتسارعة في أسعار هذه السلع والتي تأتي من الخارج ويتم استخدامها مباشرة من قبل المستهلك. والتي تأتي بدورها مرتفعة الأسعار وتضطر الدول المستوردة إلى بيعها في الأسواق المحلية بتلك الأسعار.

عوامل أخرى تؤدي لارتفاع معدل التضخم

- الحروب أو الأحداث السياسية

- ارتفاع تكاليف الشحن والنقل وارتفاع أسعار النفط.

- زيادة الطلب العالمي والمحلي على السلع.

- الأحوال المناخية وتأثيرها على المنتجات الزراعية من حيث تدميرها أو تقليل إنتاجها أو ندرتها

- ارتفاع الدين الخارجي والالتزامات المترتبة على سداد الأصل والفوائد

- زيادة السكان وما يترتب عليه من زيادة في الاستهلاك

- القروض الخارجية التي تخضع فيها الدولة المقترضة لشروط البنك الدولي أو للدولة المقرضة.

- احتكار السلع وتخزينها لغرض ازدياد أثمانها.

الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على ارتفاع معدلات التضخم:

التضخم ظاهرة اقتصادية تنعكس آثارها مباشرة على المجتمع وهذه الآثار تتمثل في التالي:

1- التضخم يتسبب في إعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع: تتأثر شرائح المجتمع من ذوي الدخل الثابتة وتدهور دخولهم بسبب التضخم في حين يستفيد أصحاب الدخل المتغيرة مثل التجار. ويتعرض صغار المدخرين لأصول مالية إلى خسائر كبيرة عندما تنخفض القيمة الحقيقية لمدخراتهم بسبب ارتفاع الأسعار، في حين يستفيد أولئك الذين يستثمرون أو يدخرون في أصول عينية كالأراضي أو الذهب

2- القدرة الشرائية لذوي الدخل الثابتة:

ينعكس التضخم سلباً عليها، فكلما ارتفعت الأسعار مع بقاء دخولهم على حالها كلما نقص استهلاكهم وتنازلهم عن الطلب على بعض السلع وقد يقتصر الاستهلاك على المواد الأساسية التي تضمن الاستمرار المعيشي للأسر.

3- الانحرافات السلوكية:

إن شرائح واسعة من ذوي الدخل المحدودة يعانون ويواجهون أعباء الحياة اليومية ويتعرضون لضغوط نفسية تجعلهم في وضع اجتماعي يجبرهم على البحث عن وسائل تساعدهم على رفع مستوى دخولهم من خلال العمل في أكثر من مهنة، أو توجه البعض إلى الانحرافات السلوكية فيسعى إلى الكسب الغير المشروع.

4- زيادة البطالة:

يزيد عدد عاطلين عن العمل في المجتمعات الفقيرة، فالمجتمع الذي يعيش ظاهرة التضخم يعد مجتمعاً فقيراً ولو كان يتمتع بموارد اقتصادية

5- انخفاض الاستثمار:

التضخم المستمر يخلق بيئة غير مناسبة للاستثمار سواءً بالنسبة للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي، وتنحصر فرص العمل في الوظائف الحكومية القليلة وتكون فرص العمل غير الحكومية المعروضة أقل بكثير من الطلب على العمل مما يؤدي إلى زيادة البطالة، ولا تحقق الدولة نمواً اقتصادياً بمعدل يساوي نسبة الزيادة في كمية وعرض النقود المتداولة التي تحدث نتيجة لإصدارات نقدية مستمرة مما يخفض قيمتها أمام العملات الأخرى فترتفع أسعار صرف العملات الأجنبية أمام العملة الوطنية ويرتفع معدل التضخم

6- إضعاف ثقة الأفراد في العملة:

يترتب على ارتفاع معدلات التضخم إضعاف الحافز على الادخار لانخفاض قيمة النقود الذي يؤدي إلى فقدان وظيفتها كمستودع للقيمة

7- اختلال ميزان المدفوعات:

طرح سندات الدين العام ليقوم الأفراد بشرائها وبالتالي امتصاص الفائض النقدي المتوفر في السوق ويقل النقد المعروض.

3/ الضرائب:

يمكن زيادة الضرائب على السلع الكمالية التي تتداولها القلة من السكان من أصحاب الدخول المرتفعة.

السياسة النقدية: Monetary Policy

تؤثر السياسة النقدية على عرض النقود، ففي حالة التضخم تقوم بتقليص كمية النقود المعروضة في الاقتصاد عن طريق رفع نسبة الاحتياطي القانوني مما يقلل السيولة في أيدي الافراد والبنوك والمؤسسات أو بزيادة عرض النقود في حالة الانكماش، باعتماد الأدوات الكمية والنوعية التالية:

أولاً: الأدوات الكمية في النظام المصرفي التقليدي:

(1) زيادة نسبة الاحتياطي القانوني

هي نسبة قانونية من كل وديعة تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي، ولا تحصل مقابلها على فائدة، ففي فترات التضخم الناتج عن التوسع في المعروض النقدي الناجم عن منح الائتمان من طرف البنوك التجارية، يلجأ المركزي إلى رفع النسبة القانونية للاحتياطي القانوني، هذا الإجراء يرغم البنوك التجارية على التشديد في منح القروض لمواجهة الزيادة في النسبة القانونية للاحتياطي.

(2) سعر أو معدل الفائدة:

وهو السعر الذي تتعامل فيه البنوك التجارية مع الأفراد أي هو ما يحصل عليه الأفراد مقابل مدخراتهم لدى البنوك التجارية وعادة ما تتخذ مؤسسة النقد او البنك المركزي قرار خفض الفائدة عندما يُلاحظ ببطء في معدلات النمو الاقتصادي، بهدف ضخ كميات من السيولة لدفع حركة الاقتصاد بشكل عام، حتى تصل الى مرحلة تعرف بـ"الانتعاش الاقتصادي"

(3) رفع سعر اعادة الخصم:

هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل تقديم القروض وتغطية احتياجاتها من السيولة أو خصم الأوراق المالية، وفي بعض الحالات يقوم البنك المركزي برفع سعر اعادة الخصم (تحديد سعر الفائدة) أي تكلفة الائتمان التي تدفعها البنوك التجارية بهدف تقليل اقتراض هذه البنوك من البنك المركزي فتضطر بدورها إلى رفع أسعار الفائدة وسعر الخصم

الفائض في ميزان المدفوعات للدولة والناتج عن زيادة قيمة الصادرات على قيمة الواردات (مؤشر جيد) ويؤدي لزيادة طلب للعملة الوطنية وارتفاع سعر صرفها، كما أن أي عجز في ميزان المدفوعات لهذه الدولة ناتج عن زيادة قيمة الواردات على قيمة الصادرات، أو لزيادة حجم الواردات في مقابل انخفاض حجم الصادرات يؤدي في النهاية إلى انخفاض سعر صرف العملة الوطنية.

أدوات وطرق عامة للحد من ارتفاع معدلات التضخم:

يمكن للدولة ان تعالج التضخم باستخدام السياسة المالية أو النقدية أو كلاهما للتحكم في خفض معدلات التضخم، حيث يختلف علاج التضخم باختلاف مسبباته ففي حالة التضخم الناشئ عن زيادة الطلب على السلع والخدمات، تستخدم الدولة ما يسمى بالسياسة المالية.

السياسة المالية:

تضع وزارة المالية السياسة المالية للدولة وموجبها تتحدد مصادر الإيرادات واستخداماتها والفائض في الموازنة، وتركز على الانفاق الحكومي والضرائب حيث أن المطلوب هو تخفيض للطلب الكلي من السلع والخدمات ليتساوى مع العرض الكلي، فعندما تقلل الحكومة من إنفاقها في الميزانية فهي تخفض الإنفاق الكلي في المجتمع وإذا صاحب ذلك زيادة الضريبة فإن أثر الضريبة يقع على الأفراد حيث تسحب الحكومة جزءاً من النقود التي في أيديهم فيقل طلب الأفراد على السلع والخدمات فيقل الطلب الكلي تبعاً لذلك، مما يؤدي إلى تقليل حجم السيولة المتاحة، وبالتالي إلى انخفاض معدل التضخم.

1/ ضبط الإنفاق الحكومي:

زيادة الإنفاق الحكومي في الاقتصاد من شأنها أن ترفع من عرض النقود. إذ تتجه هذه التدفقات النقدية الحكومية نحو المصارف المختلفة لينتهي بها الحال في مكونات عرض النقود المتعددة من الودائع أو النقد المتداول خارج المصارف، لذلك تلجأ الحكومة إلى خفضه ولكن بالقدر الذي لا يضر بالإنفاق الاستثماري والنشاط الاقتصادي، والإنفاق على البنية التحتية، الذي يسهم في توسيع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد في البلاد

2/ سندات الدين العام:

هي السندات التي لا تحمل فائدة ثابتة (ربا) ففي حال أن كمية النقود المتوفرة الموجودة مع الأفراد أكثر مما تتطلب السياسة النقدية بحيث يؤدي ذلك إلى وجود التضخم فإنها تعمل على

للمتعاملين معها، حتى تتمكن من تغطية نفقاتها وتحقق ربحاً في النهاية

(4) عملية السوق المفتوحة:

يقوم المصرف المركزي بشراء الأوراق المالية من البنوك التجارية والمؤسسات المالية في حالة الحوجة الى ضخ النقود بهدف الرفع من احتياطياتها النقدية لتمكينها من الاقراض، وعند ظهور التضخم يقوم المركزي ببيع الأوراق المالية للمصارف التجارية لسحب النقود، من أجل خفض عرض النقود، مما يؤدي إلى تقليص احتياطياتها النقدية ومن ثم انخفاض مقدرتها على الاقراض أو منح الائتمان.

(5) الودائع الخاصة:

تتمثل في تجميد البنوك التجارية لجزء من ودائعها وأرصدها النقدية، بالإضافة إلى نسب الاحتياطي القانوني بطلب من البنك المركزي، بغية تغيير نسب الائتمان والقروض الممنوحة لزيادة الإنفاق الكلي في فترات الكساد وتخفيفه في فترات التضخم⁽¹⁾.

ثانياً: الأدوات النوعية:

إقناع مدراء المصارف التجارية والمسؤولين عن الائتمان المصرفي، بالالتزام بسياسة الدولة الهادفة إلى خفض السيولة المتداولة في الأسواق، وهذه السياسة فعالة في الدول النامية بشكل أكبر مما في الدول الأخرى.

أدوات السياسة النقدية والمالية في الاقتصاد الإسلامي ودورها في علاج التضخم

لكل سياسة اقتصادية أدوات تعمل على تحقيق الأهداف من خلالها، مثل تحقيق استقرار الأسعار وخفض معدلات التضخم وفيما يلي بيان لبعض منها:

1/ تنظيم كمية النقود:

ويكون بإحداث الانكماش في عرض النقود بإيجاد أدوات لامتصاص أثر هذه الزيادة على التضخم في المدى القصير والطويل لاستدامة الاستقرار الاقتصادي والمساهمة في القضاء على التضخم

2/ شهادات الودائع المركزية:

يقوم البنك المركزي بفتح حساب باسم "حسابات الودائع المركزية" ويضيف إليها النقود التي قام بإصدارها، ويسحب منها ما يشاء، وبإمكان البنك التجاري استثمارها، ولدعم هذه الودائع، يقوم البنك المركزي بإصدار هذه الشهادات وعندما يلوح شبح التضخم،

(1) التضخم الاقتصادي/ نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية/ السلسلة الخامسة - العدد 3 / أكتوبر الكويت 2012

يبيع البنك المركزي جزء من هذه الشهادات ولكن بشرط عدم استثمار هذه المبالغ.

3/ نسبة المشاركة في الأرباح:

يمكن استخدامها كأداة انكماشية في حالات التضخم وذلك بخفض نسبة الأرباح المدفوعة للمودعين ورفع نسبة الأرباح التي تستوفها المصارف التجارية على التمويل الذي تقدمه من أجل تقييد الطلب على النقود.

4/ السقوف التمويلية:

تحديد سقف وضوابط للتمويل الذي تقدمه المصارف التجارية لعملائها، بغية التوجيه الرشيد له، والذي يقلل من التوسع الكبير في المعروض النقدي الناجم عن منح الائتمان من طرف البنوك التجارية.

5/ نصيب الجمهور من الودائع الجارية:

تتمثل هذه الأداة في تحويل نسبة من الاحتياطي النقدي الإلزامي لدى المصارف التجارية للحكومة لتمويل المشاريع النافعة للمجتمع والتي لا يرغب أحد بتمويلها على أساس المشاركة في الأرباح

6/ سندات الدين العام:

هي السندات التي لا تحمل فائدة ثابتة (ربا) ففي حال شعرت السلطات النقدية أن كمية النقود المتوفرة والموجودة مع الأفراد أكثر مما تتطلب السياسة النقدية بحيث يؤدي ذلك إلى وجود التضخم فإنها تعمل على طرح سندات الدين العام ليقوم الأفراد بشرائها وبالتالي امتصاص الفائض النقدي لديهم.

7/ تحريم الربا يؤدي لخفض تكلفة أسعار السلع:

نجد أن ارتفاع التكلفة للسلع الذي يحدث بسبب الفائدة (الربا) يتحمله في النهاية المستهلك، ويؤدي إلى زيادة في أسعار السلع وهذا يدفع بالتضخم إلى الظهور. أما وفقاً للنظام الإسلامي فإن أسعار السلع تمثل فعلاً التكلفة الحقيقية، ويحصل المنتج على نصيبه العادل في الربح بجانب شركائه، ومن ثم تنخفض معدلات التضخم.

8/ الزكاة تحد من الضغوط التضخمية وارتفاع الأسعار:

فرض الزكاة وتحريم اكتناز المال، يشجع صاحب المال بطريق غير مباشر على استثمار أمواله حتى يتحقق فائض يؤدي منه الزكاة، ومن ثم يستفيد صاحب المال من استثمار أمواله بالربح، ويفيد المجتمع بأدائه لفريضة الزكاة. وهذا ما يؤدي إلى دوران رأس المال المعطل وتحريكه واستثماره وإنفاقه فيما ينفع الفرد والجماعة،

ويزيد من فرص الإنتاج، لتقوم الزكاة بدورها في إنعاش الاقتصاد ومحاربة البطالة فقد قال عز وجل: (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعباب ألِيم) (34) التوبة.

9/ منع الاحتكار:

بوضع سياسة ضبط عالية من السلطات لمنع الاحتكار للسلع الاستهلاكية وتشجيع المنافسة الذي يؤدي لانخفاض أسعار السلع، إذ أن ممارسة الاحتكار للسلع يؤدي إلى الضرر بالعباد والتضييق عليهم في حاجياتهم، بل ضرورياتهم، والكسب به خبيث، لا يحل لصاحبه، وقد بين ذلك الإمام عبد الله محمد الدمشقي، فقال: "الاحتكار في الأقوات حرام بالاتفاق، وهو أن يبتاع طعاما في الغلات ويمسكه ليزداد ثمنه"، والحل في محاربة هذا الغلاء وتذبذب السوق يكمن في تفعيل هذه السياسة.

قال رسول الله (ص): «لا يحتكر إلا خاطئ» أخرجه مسلم. قال رسول الله (ص) «من دخل في شيء من أسعار المسلمين ليغليه عليهم فإن حقا على الله تبارك وتعالى أن يقعه بعظم من النار يوم القيامة» وخصوصا المواد الضرورية من خضروات ولحوم وألبان والمحروقات والطحين والأدوية وغيره.

فالاحتكار المحرم ليس خاصا بالطعام، كما يرى بعض الفقهاء، ولا في الضروريات دون الكماليات، بل في الاثنين معا، فهو عام في كل ما تمس إليه الحاجة وتدعو إليه الضرورة؛ كاحتكار الأدوية وخيوط النسيج وأدواته، والوقود، ومواد البناء وغير ذلك مما لا بد منه للناس ولا يستغنى عنه.

10/ تنظيم التسعير للقضاء على تضخم الأسعار:

ذهب المالكية إلى جواز التسعير في الأقوات مع الغلاء وأجازه الحنفية أيضاً: «إذا تعلق به رفع ضرر العامة، وقد بين ابن القيم حقيقة التسعير، فقال: إنه إلزام بالعدل ومنع الظلم، وهو يشمل تسعير السلع والأعمال، مع جواز التسعير، بل وجوبه في بعض الأحيان، متفق في هذا مع شيخه ابن تيمية رحمه الله

رسم الإسلام سياسة التسعير بحيث يرضي السعر كل الأطراف: البائعين والمشتريين، وبحيث يخرج هذا السعر من لجنة فنية واستشارية متخصصة، على أساس أن يكون السعر هو عين العدل لا وكس فيه ولا شطط.

وقد ذكر بعض الاقتصاديين أن سياسة التسعير هي إحدى الوسائل المالية لضبط التضخم في الاقتصاديات المتقدمة والمتخلفة على

السواء، ووفقا لهذه السياسة تقوم الدولة بتثبيت الأسعار وإيقافها عند الحد الملائم، أي تستهدف جعل الأسعار في مستوى أقل عما لو ترك لتفاعل العرض والطلب.

وقد بين المنهج الإسلامي الأحوال التي يجب فيها التسعير، فهو ليس واجبا في كل الأحوال، وإنما يتعين الأخذ به في ظروف معينة مثل: - احتياج الناس إلى سلعة معينة - أو عند ظهور الاحتكار - أو عند تفضيل البيع لأفراد معينين

11/ إرخاص السلعة (المقاطعة) أو إبدالها بسلعة أخرى:

إذ جاء في الأثر أن الناس في زمن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه - جاؤوا إليه وقالوا: نشتكى إليك غلاء اللحم فسعره لنا، فقال: أرخصوه أنتم؟ فقالوا: نحن نشتكى غلاء السعر واللحم عند الجزارين، ونحن أصحاب الحاجة فتقول: أرخصوه أنتم؟ فقالوا: وهل نملكه حتى نرخصه؟ وكيف نرخصه وهو ليس في أيدينا؟ فقال قولته الرائعة: اتركوه لهم.

إن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - يطرح بين أيدينا نظرية أخرى في مكافحة الغلاء، وهي إرخاص السلعة عبر إبدالها بسلعة أخرى؛ فعن رزين بن الأعرج مولى لآل العباس قال: غلا علينا الزبيب مكة، فكتبنا إلى علي بن أبي طالب بالكوفة أن الزبيب غلا علينا، فكتب أن أرخصه بالتمر أي استبدلوه بتمر الذي كان متوافرا في الحجاز وأسعاره رخيصة، فيقل الطلب على الزبيب فيرخص. وإن لم يرخص فالتمر خير بديل.

تعتبر حملات مقاطعة السلع واستبدالها بأخرى مجدية في حال تم الالتزام بها، فيعمل التجار على تخفيض الأسعار لخسارتهم وفساد الأطعمة فتتهاوى الأسعار وتنخفض بشكل كبير.

التطورات في معدلات التضخم وعرض النقود في السودان

ظل السودان كغيره من الدولة النامية يعاني من التضخم ولفترات طويلة وإن اختلفت حدته من فترة إلى أخرى ما بين الارتفاع والانخفاض، وقد يعزى ذلك لبعض السياسات الاقتصادية غير الملائمة وللمشاكل الهيكلية التي ظلت تلازم الاقتصاد السوداني لفترة طويلة، ولقد لعب الانفاق الحكومي المتعاطم دورا كبيرا في ارتفاع معدل التضخم لاسيما وأن هذا الإنفاق لا يقابله إنتاج متناسب ويتم تمويله بزيادة عرض النقود.

جهود وزارة المالية في مجال الإصلاح الاقتصادي ومحاربة التضخم

تبنت الدولة مجموعة من البرامج لتعزيز وتنمية الصادرات

الأخرى لإدارة السيولة في القطاع المصرفي.
3/ سوق ما بين المصارف: على المصارف الالتزام بالموجهات والإجراءات المنظمة لصندوق إدارة السيولة، لضمان تعزيز قدرتها على إدارة سيولتها بكفاءة، وتشجيع المصارف على حفظ الودائع والتمويل بالعملة المحلية والأجنبية وبيع وشراء الأوراق المالية والتعامل بالنقد الأجنبي فيما بينها، وتشجيع المصارف للاستفادة منها في تصكيك أصولها الرأسمالية للاستفادة منها في دعم السيولة لدى المصارف وسوق المال وعمليات ما بين المصارف.

تطور أداء معدلات التضخم في السودان خلال الفترة (2004 - 2014)

جدول رقم (1)

تطور سعر الصرف وأداء معدلات التضخم في السودان خلال الفترة (2004 - 2014)

العام	التضخم %	سعر الصرف (جنيه للدولار)
2004	7.3	2.5147
2005	8.5	2.3068
2006	7.2	2.0248
2007	8.1	2.0336
2008	14.3	2.1840
2009	10.0	2.2413
2010	15.0	2.9330
2011	18.0	2.8046
2012	35.1	5.3371
2013	37.1	5.9700
2014	36.9	6.2207

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي للفترة 2004 - 2014

واحلال الواردات، خاصة بعد انفصال الجنوب وفقدان جزء كبير من موارد الدولة الأساسية من السلع، وذلك لمحاولة إعادة الانتعاش للاقتصاد السوداني وخفض معدلات التضخم.

عرف البرنامج الأول بالبرنامج الثلاثي للإنعاش الاقتصادي 2011 - 2013م، ثم وضعت الدولة البرنامج الثلاثي الإسعافي 2012 - 2014م الذي يعتبر جزءاً أساسياً من الخطة الخمسية للفترة من «2012 - 2016»، والذي هدف لمقابلة واحتواء انعكاسات انفصال الجنوب على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بغرض تحقيق استدامة الاستقرار الاقتصادي في السودان، وذلك من خلال تأكيد الاعتماد على سياسة التحرير الاقتصادي، كمنهج للسياسة الاقتصادية والاستراتيجية الشاملة للتمويل الأصغر للفترة (2013-2017)، ثم وضعت الدولة المتمثلة في وزارة المالية البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي خلال الفترة من 2014-2019م، تحت شعار (الإنتاج من أجل التصدير وتحسين مستوى المعيشة) وذلك بالتركيز على الإنتاج الصناعي التحويلي والاستخراجي كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي عبر الشراكات مع القطاع الخاص والتوسع في المناطق الحرة وإنشاء المناطق الاقتصادية.

تتمثل الرؤية الجامعة للبرنامج في تحقيق زيادة مضطردة للإنتاج وتوجيهه لزيادة الصادرات وضمان تحسين المستوى المعيشي. ولتحقيق ذلك تم إعداد حزمة متكاملة من الأهداف العامة والكمية والسياسات الكلية والقطاعية والمؤسسية وتعبئة الموارد اللازمة للاستثمار⁽¹⁾.

جهود بنك السودان المركزي في مجال الإصلاح الاقتصادي ومحاربة التضخم

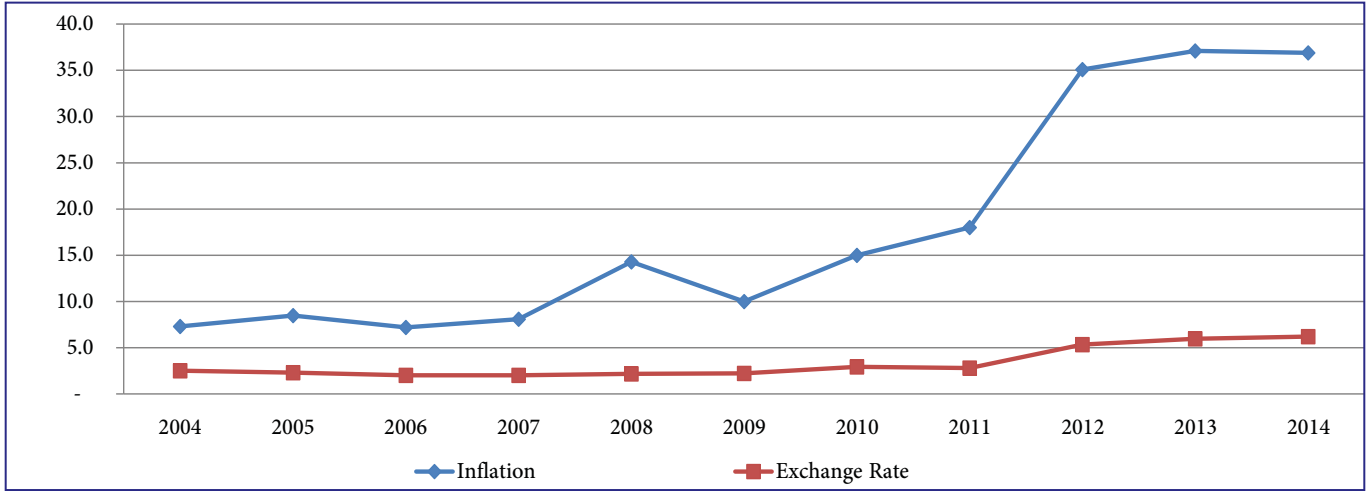
استخدم بنك السودان المركزي عدد من أدوات السياسة النقدية Monetary Policy لحد من ارتفاع معدلات التضخم وتشمل:

1/ الاحتياطي النقدي القانوني: احتفاظ المصارف بأرصدة نقدية لدى بنك السودان في شكل احتياطي نقدي قانوني بنسبة 18% من جملة الودائع بالعملة المحلية و 18% من جملة الودائع بالعملة الأجنبية وتخفيض 5% للمصارف التي تقوم بتمويل إنتاج وتصنيع وتصدير السلع المستهدفة في البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي
2/ استخدام أدوات السوق المفتوحة: من خلال تفعيل مزادات بيع وشراء الأوراق المالية وإصدار شهادات إجازة أصول البنك المركزي (شهاب 2) بواسطة بنك السودان المركزي بجانب الشهادات

(1) البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي للفترة 2019-2014 / الموقع الإلكتروني لوزارة المالية والاقتصاد الوطني / السودان

شكل (1)

تطور سعر الصرف وأداء معدلات التضخم في السودان خلال الفترة (2004 - 2014)



معدل التضخم

من خلال الشكل رقم (1) أخذين في الاعتبار التغير في سعر الصرف خلال فترة الدراسة، نلاحظ استقرار وانخفاض في معدلات التضخم خلال الفترة من يناير 2004م - 2007م يرجع ذلك إلى التوسع النقدي الكبير بسبب ارتفاع عائدات البترول، باستثناء العام 2005 والذي بلغ فيه المعدل 8.5%، كما نلاحظ ارتفاعه مرة أخرى في العام 2008 إلى 14.3% مقارنة بـ 8.1% في عام 2007م أي بزيادة بنسبة 6.2%، ومن ثم واصل المعدل الارتفاع خلال الفترة 2009 - 2013. حيث بلغ حوالي 10.0% في نهاية عام 2009م نتيجة لانفصال الجزء الجنوبي من البلاد في عام 2011م وتأثر الاقتصاد وخروج صادرات النفط من الموازنة العامة للدولة والتي كانت تمثل نسبة كبيرة من موارد النقد الأجنبي والحظر الاقتصادي الأمريكي على السودان، مما نتج عنه ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض في سعر صرف الجنيه مقابل الدولار. م وبأواخر العام 2013 بلغ معدل التضخم 37.1% ويعزى ذلك لارتفاع التضخم في جميع المجموعات السلعية وخاصة المحروقات. بسبب رفع الدعم جزئياً عنها ضمن حزمة إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي نفذت خلال العام 2013.

ثم انخفض المعدل مرة أخرى إلى 36.9% في العام 2014 وقد يعزى ذلك إلى محاولة النهوض بالاقتصاد السوداني وخفض معدلات التضخم عن طريق تطبيق البرنامج الثلاثي الإسعافي الذي نفذ خلال الفترة 2012 - 2014م من خلال التصنيع بغرض زيادة الصادرات

وإحلال الواردات الأساسية من السلع، وكذلك تطبيق الخطة الخمسية للإصلاح الاقتصادي خلال الفترة من «2016 - 2012».

سعر الصرف

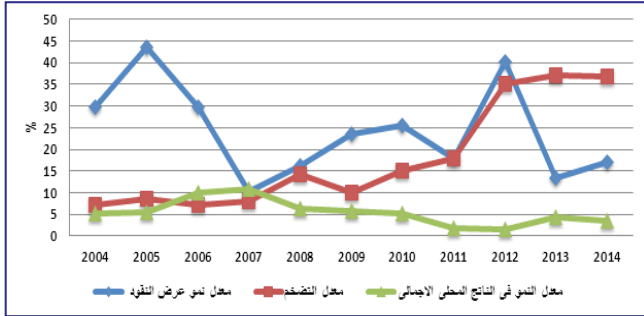
أيضاً نلاحظ من الشكل رقم (1) استقرار سعر الصرف للدولار الأمريكي في الفترة من 2004 - 2011، حيث بلغ 2.5147 جنيه للدولار في عام 2004، وبلغ 2.0336 جنيه للدولار في 2007، وكان ذلك نتيجة لاتجاه بنك السودان المركزي إلى رفع قيمة الجنية السوداني مقابل العملات الحرة في سبتمبر 2004م، وإلى الوفرة في العملات الأجنبية، نتيجة لارتفاع عائدات البترول واستمرار تدفقات الاستثمار الخارجي.

وفي العام 2007 تأثر سعر الصرف بالأزمة المالية العالمية، حيث ارتفع سعر الصرف الرسمي من 2.1840 جنيه للدولار الأمريكي خلال عام 2008م إلى 2.2413 جنيه للدولار الأمريكي خلال عام 2009، وبنهاية العام 2011 ارتفع سعر الصرف إلى 2.8046 جنيه للدولار.

واستمر سعر الصرف في الارتفاع إلى أن بلغ 5.3371 جنيه في العام 2012، وذلك بالرغم من إتباع سياسة سعر الصرف المرن المدار وانتهاج سياسة التصحيح المستمر في سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية بهدف التوصل إلى سعر صرف متوازن ومستقر من قبل بنك السودان المركزي، حيث تم تصحيح أسعار الصرف في يونيو 2012 ضمن حزمة من الإجراءات الاقتصادية

شكل رقم (2)

معدل التضخم، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، معدل نمو عرض النقود



معدل نمو عرض النقود (M2) {وسائل الدفع الجارية (العملة

لدى الجمهور والودائع تحت الطلب) - شبه النقود}

بالنسبة لمعدل نمو عرض النقود نلاحظ من الشكل رقم (2) انخفاض المعدل خلال الفترة 2007-2004؛ حيث بلغ المعدل 29.9% في عام 2004، مقارنة بمعدل نمو 10.3% للعام 2007، وهو أقل من النسبة التي استهدفت في عام 2007 وهي 24%، يرجع ذلك إلى انخفاض صافي الأصول الأجنبية على الرغم من الإجراءات التي اتخذها بنك السودان المركزي آنذاك بغرض توفير موارد إضافية من النقد للمصارف لتمويل القطاع الخاص متمثلة في تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي القانوني بالبنك المركزي وشراء الشهادات المالية (المشاركة شهامة والاستثمار صرح) وإيداع وودائع استثمارية لزيادة قدرتها التمويلية، وذلك باستثناء العام 2005 الذي ارتفع المعدل فيه إلى 43.5% عما هو عليه في عام 2004، نتيجة لارتفاع كل من العملة المتداولة خارج البنك المركزي بمبلغ 78.5% واحتياطي المصارف لدى البنك المركزي والودائع تحت الطلب بمبلغ 28.6%. ثم استمر المعدل في الارتفاع خلال الفترة 2008 - 2010 حيث بلغ 16.3% للعام 2008، و25.4% للعام 2010 ويعزى ذلك إلى الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي بتوفير موارد إضافية للمصارف متمثلة في الإبقاء على نسبة الاحتياطي النقدي القانوني 11% وإيداع وودائع استثمارية طرف المصارف بمبلغ 840 مليون جنيه، ثم انخفض المعدل في عام 2011 إلى 17.9% أي بنسبة 7.5% عما هو عليه في عام 2010، نتيجة لخروج جزء من الكتلة النقدية بعد انفصال الجنوب، ثم قفز مرة أخرى إلى 40.2% للعام 2012، علماً بأن السياسة النقدية استهدفت معدل نمو قدره 15% لهذا العام، حيث أسهمت الزيادة الكبيرة في رصيد التمويل المؤقت للحكومة في زيادة عرض النقود بنسبة

التصحيحية التي اتبعتها الدولة لتخفيف الآثار السالبة لانفصال الجنوب مما ساهم في تقريب الفجوة بين أسعار الصرف في السوق المنظم و السوق غير المنظم واتباع سياسة ترشيد الطلب على النقد الأجنبي بإيقاف البنك المركزي لضخ النقد الأجنبي للصرافات كليا وخفض النسبة المخصصة للمصارف بعد تصحيح أسعار الصرف، الأمر الذي شجع المصارف والصرافات على جذب موارد من النقد الأجنبي بالمصارف بلغت 1,684 مليون دولاراً وبالصرافات 121 مليون دولاراً بنهاية عام 2012.

وفي نهاية عام 2014 م ارتفع سعر الصرف مرة أخرى ارتفاعاً طفيفاً إلى 6.2207 جنيه للدولار الأمريكي عما هو عليه في عام 2013 الذي بلغ فيه سعر الصرف 5.9700 جنيه للدولار الأمريكي.

جدول رقم (2)

العلاقة بين معدل التضخم، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، معدل نمو عرض النقود خلال الفترة (2004 - 2014)

السنة	معدل التضخم %	عرض النقود (مليون جنيه)	معدل نمو عرض النقود %	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة %
2004	7.3	9604.5	29.9	19.3	5.1
2005	8.5	14031.4	43.5	20.3	24.0
2006	7.2	17871.8	29.7	22.4	9.9
2007	8.1	19714.6	10.3	24.8	10.9
2008	14.3	22933.2	16.3	26.4	6.4
2009	10.0	28314.5	23.5	28.0	5.9
2010	15.0	35497.9	25.4	29.4	5.2
2011	18.0	41853	17.9	27.0	1.9
2012	35.1	58663.3	40.2	27.1	1.4
2013	37.1	66445.7	13.3	28.3	4.4
2014	36.9	77739	15.5	29.3	3.6

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي للفترة 2004 - 2014

وذلك لدخول بعض المربعات في الإنتاج وزيادة الإنتاجية وارتفاع معدل نمو قطاعات التجارة والفنادق والمطاعم. وفي أواخر 2014م انخفض المعدل مرة أخرى حيث بلغ 3.6% أي بنسبة 0.8% عما هو عليه في العام 2013 ومن أهم أسباب حدوث ذلك هو الانخفاض في معدل نمو القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني من 4.0% في عام 2013 إلى سالب 4.1% في عام 2014، نتيجة إلى انخفاض المساحات المزروعة.

النتائج:

- التأثير الواضح لتغير سعر الصرف بالتقلبات في معدل التضخم، إذ يتضح ان هنالك علاقة طردية بينه وبين معدل التضخم، فمعدل التضخم المنخفض باستمرار يؤدي الى انخفاض سعر الصرف (للدولار) وارتفاع في قيمة العملة الوطنية للدولة، وسعر صرفها لزيادة قوتها الشرائية في مقابل عملات شركائها التجاريين في الدول الأخرى - يظهر من الشكل البياني رقم (3) التأثير الواضح لزيادة معدل نمو عرض النقود على ارتفاع معدلات التضخم، خاصة في العامين 2005، 2012 فزيادة معدل نمو عرض النقود والتغيرات التي تحدث في كميات النقود تؤدي لارتفاع معدل التضخم في ظل ثبات عوامل نمو الدخل الحقيقي للدولة وكمية السلع والخدمات المنتجة لديها.

التوصيات في جانب زيادة طاقات العرض من السلع لخفض معدلات التضخم:

- العمل على إنجاح البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي للدولة (2015 - 2019)، وتحقيق التنمية والنمو والإصلاح الاقتصادي بالإشراف والمتابعة ومشاركة الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني من خلال العمل على زيادة طاقات العرض من السلع والخدمات ليوكب حجم الطلب المتزايد من السلع واستقرار المستوى العام للأسعار - اتباع المنهج الإسلامي في تذليل العقبات التي تواجه عملية الإنتاج، بتخفيض كلفة عناصر ومدخلات الإنتاج اللازمة في العملية الانتاجية (الرسوم على الخدمات المؤثرة على القطاع الإنتاجي من كهرباء ومياه وغيرها) وتخفيض سقف الضريبة والقيمة المضافة للمنتج المحلي الذي يكون سبباً في رفع أسعار البيع للمواطن البسيط، وظهور التضخم - الحد من التضخم الناشئ عن ارتفاع تكاليف الإنتاج باتباع الشريعة الإسلامية عبر عدة وسائل منها: منع الربا - أداء الزكاة - منع الاحتكار - تنظيم التسعير - مقاطعة أو إبدال السلع

11.9% من إجمالي التوسع النقدي في العام 2012، نتيجة لارتفاع رصيد الاستدانة المؤقتة للحكومة من 1,499.3 مليون جنيه بنهاية عام 2011 إلى 3,499.3 مليون جنيه في عام 2012 بمعدل 133%، وارتفع رصيد تمويل الشهادات من 2,217.1 مليون جنيه بنهاية عام 2011 إلى 3,375.1 مليون جنيه بنهاية عام 2012 بمعدل 52% ونسبة مساهمة بلغت 6.9% من إجمالي الزيادة في عرض النقود في عام 2012 كما ارتفع بند فروقات سعر شراء الذهب وتخصيص عائداته من النقد الأجنبي إلى 5,426.2 مليون جنيه في عام 2012 بنسبة مساهمة بلغت 26.7% من إجمالي الزيادة في عرض النقود للعام 2012م ثم انخفض معدل نمو عرض النقود مرة أخرى في العام 2013 إلى 13.3%، وارتفع مرة أخرى في 2014 م إلى 15.5% على التوالي. حيث أسهمت الزيادة الكبيرة في رصيد المديونية المؤقتة للحكومة المركزية من 4,500.0 مليون جنيه بنهاية عام 2013 إلى 6,740.0 مليون جنيه بنهاية عام 2014 بمعدل 49.8% بزيادة في عرض النقود بلغت 19.8% من إجمالي التوسع النقدي للعام 2014.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP بالأسعار الثابتة

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2) الشامل للثلاث متغيرات، ارتفاع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة 2004-2007 حيث بلغ 5.1% في 2004، 10.9% للعام 2007، ثم انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 الى 6.4%، ومن ثم واصل المعدل الانخفاض خلال الفترة 2008-2012، ومن أسباب ذلك انخفاض معدل نمو القطاع الصناعي انخفاضاً ملحوظاً من 23.2% عام 2007 الى 0.8% في 2008، وانخفاض مساهمة القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في الناتج المحلي الإجمالي من 36.2% عام 2007 الى 35.9% عام 2008. وبلغ المعدل 5.2%، 1.9%، 1.4% للأعوام 2010، 2011، 2012 على التوالي، يرجع ذلك لانفصال الجنوب في عام 2011م وخروج حقول النفط من دائرة الانتاج والتصدير وارتفاع أسعار السلع المستوردة لارتفاع أسعارها عالمياً، ومن ثم ارتفع المعدل مرة أخرى في عام 2013م، إلى 4.4% أي بزيادة 3% على ما كان عليه في عام 2012م، وقد يكون أحد أهم الأسباب لذلك هو ارتفاع معدل نمو القطاع الصناعي من سالب 12.2% في عام 2012 الى موجب 7.3% في عام 2013 والى تحسن معدل النمو في عام 2013 نسبة للجهود التي بذلت لزيادة الإنتاج وارتفاع معدل نمو بعض القطاعات مثل قطاع النفط، حيث ارتفع معدل نمو قطاع النفط من سالب 68.2% في عام 2012 إلى موجب 38.2% في عام 2013،

- اتباع استراتيجية التنمية المتوازنة التي تعظم استغلال الموارد الهائلة التي يتمتع بها السودان، وتشجيع الاستثمار في مجال التصنيع الزراعي والحيواني بالولايات وذلك بإنشاء المشاريع الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة (منتجات الألبان، الدواجن) والمساهمة في تنميتها والتوسع فيها، لإطلاق الطاقات الإنتاجية للشرائح الضعيفة في المجتمع وتوفير فرص العمل ومحاربة تضخم الأسعار.

- دعم الاستثمار بمنح التسهيلات وتذليل العقبات التي تواجه المستثمرين الأجانب أمام إقامة المشروعات الصناعية المشتركة عن طريق الآتي: 1/ تقديم بيانات ومعلومات دقيقة عن الأوضاع الاقتصادية والظروف الاستثمارية الملائمة 2/ تسهيل المدخل في القنوات المصرفية العالمية والتحويلات للدول الأخرى الذي يسهم في تزايد التدفقات الاستثمارية لداخل البلاد 3/ تبسيط الإجراءات الحكومية المتعلقة بالترخيص للاستثمار وسرعة التنفيذ في إنجاز المعاملات 4/ توفير الخبرات الفنية والإدارية اللازمة لتسيير المشروع الاستثماري على أسس تجارية سليمة 5/ اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية التي تهتم بكل الجوانب الفنية والتسويقية 6/ اختيار أمطاد وأدوات التمويل الملائمة للمشروعات المختلفة من مصادر محلية واجنبية 7/ جودة مستوى الخدمات التسويقية 8/ تدريب الكوادر البشرية في إدارة أجهزة الاستثمار من أجل إنجاز المعاملات بكفاءة عالية مما يؤدي إلى

زيادة العائد على الاستثمار ومن ثم زيادة الإنتاجية

- رفع الإنتاجية لدعم استقرار الاقتصاد الكلي وذلك بوضع استراتيجيات وخطط تنموية واضحة للقطاعات الانتاجية بشكل عام، تسهم في معالجة الاختلالات البنوية، وفتح المجال أمام القطاع الخاص، والتوسع في عمليات استكشاف النفط باستجلاب شركات ذات ملاءة مالية كبيرة تستطيع جلب تقنيات متقدمة تسرع من عمليات الإنتاج والتصدير، والتوسع في التنقيب عن المعادن الثمينة بالبلاد.

التوصيات في جانب العمل على رفع الطلب على العملة المحلية ودعمها في مقابل العرض أو خفض العرض في حالة زيادة النقد المعروض:

- استخدام السياسة المالية لتحديد مصادر الإيرادات واستخداماتها والفائض في الموازنة، عن طريق: - طرح سندات الدين العام لامتصاص الفائض النقدي المتوفر في السوق - وزيادة الضرائب على السلع الكمالية وضبط الإنفاق الحكومي بالقدر الذي لا يضر بالإنفاق الاستثماري، والإنفاق على البنية التحتية، والنشاط الاقتصادي الذي يسهم في توسيع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد في البلاد - الحفاظ على استقرار سعر الصرف ودعم قيمة العملة المحلية عن طريق تطبيق سياسات استيراد تمييزية ويكون ذلك بالحد

من الاستيراد للسلع الكمالية والتركيز على استيراد السلع الضرورية أولاً، وزيادة الصادرات المحلية (زيادة في طلب العملة المحلية (الجنيه) مما سيسهم في رفع قيمة الجنيه السوداني في مقابل الدولار وانخفاض في معدلات التضخم

- اتباع سياسة احلال الواردات وتشجيع الصادرات التي تتبعها الدول النامية وتركز بصورة مبدئية على زيادة المنتجات المحلية واحلالها محل المستوردة وبيعها في الأسواق العالمية بهدف زيادة كفاءة القطاع الصناعي المحلي وتجويد وتحسين قدرته التنافسية، لتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية والضرورية أولاً والاعتماد على الذات ولكن؛ بحيث لا يكون حائلا في المراحل الأولى دون استيراد السلع الوسيطة والإنتاجية وبعض المواد الخام اللازمة للسوق المحلي. - التقارب السياسي والاقتصادي وتحسين العلاقات بين السودان ودول الخليج العربي والعالم الخارجي ككل، مما سيكون له مردود إيجابي على الاقتصاد الكلي (تم رفع اسم السودان من قائمة الدول الراحية للإرهاب وأصبح مصنفاً ضمن الدول التي تتوافق قوانينها مع القوانين الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، مما يعزز تطوير العلاقات مع الجهات التي تتعامل مع السودان) - المحافظة على الاستقرار الاقتصادي من خلال التحكم في عرض النقود.

المراجع:

- 1/ النظرية النقدية الكلاسيكية والنظرية النقدية الحديثة
- 2/ ملخص حول بحث المدرسة الكينزية / منتدى العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير / 2016
- 3/ بحث حول النظرية النقدية الكينزية / منتدى كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية / 2012
- 4/ د. بدرالدين قرشي مصطفى / تطور اداء السياسات النقدية في السودان خلال الفترة 2009 - 2013 والرؤية المستقبلية/ مجلة المصري: العدد 75 مارس 2015
- 5/ د. أحمد صبحي أحمد العيادي/ السياسة النقدية والمالية في الاسلام ودورها في معالجة التضخم / الأردن/ 2012 م
- 6/ التضخم الاقتصادي/ نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية/ السلسلة الخامسة - العدد 3 / أكتوبر الكويت 2012
- 7/ محمد إبراهيم الجودر / ضريبة القيمة المضافة في ميزان الشريعة الإسلامية/ أخبار الخليج / البحرين / العدد: 13849 - الاثني 22 فبراير 2016
- 8/ البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي للفترة 2019-2014/ الموقع الإلكتروني لوزارة المالية والاقتصاد الوطني / السودان.

رؤية دول تنمية وتطوير الصادرات السودانية



دراسات
وبحوث

مقدمة

لم يعد بمقدور أي دولة أو مجتمع العيش بمفرده في عالم اليوم. ولقد إنتهي في العصر الحالي ما يسمى بالاقتصاد المغلق. والمرحلة الحالية والتي يمكن أن نطلق عليها مرحلة الاقتصاديات المفتوحة لم تأت من فراغ، وإنما أتت بعد تطورات عديدة للمجتمعات والدول. كانت المجتمعات البدائية في مرحلة من المراحل تعيش في وضع أشبه بالمغلق حيث كانت الحياة بسيطة وبدائية تعتمد على الصيد والحياة التقليدية. وبعد التطور التدريجي للإنسان ووصوله المرحلة الحديثة الحالية أصبح من المستحيل اعتماد أي مجتمع على نفسه بدرجة كاملة. وحتى الدول التي تتمتع بقدر وافر من الموارد الطبيعية لا تستطيع أن تعتمد على نفسها لأنها تحتاج إلى سلع ذات قيمة اقتصادية. وقطعاً فإن أي دولة في العالم لها سلع وخدمات وموارد فائضة عن حاجتها كما لها نقص في سلع وخدمات أخرى وبالتالي تحتاج إلى العالم الخارجي والتجارة الخارجية لمبادلة فوائضها وسد فجوتها الداخلية من السلع والخدمات⁽¹⁾.

تسجل معاملات التجارة الخارجية في أي دولة في ميزان المدفوعات، وهو سجل إحصائي ومحاسبي ينظم بصورة منهجية حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال في دولة معينة مع الدول الأخرى. ولا تقتصر مهمة ميزان المدفوعات على رصد المعاملات مع العالم الخارجي فحسب بل يعتبر مؤشراً مهماً من مؤشرات النشاط الاقتصادي لقراءة عدد من المتغيرات مثل:

أ/ الاستقرار الاقتصادي

ب/ استقرار سعر الصرف

أهمية الصادرات والواردات

تمثل الصادرات والواردات المحاور الأساسية للميزان التجاري لكل الدول. وفي أي دولة تسعى الإدارة الاقتصادية لتعظيم الصادرات وتخفيض الواردات كهدف اقتصادي رئيسي يتحقق من خلاله عدد من المنافع الاقتصادية.



د. مهدي عثمان الركابي

باحث اقتصادي وأستاذ مساعد
في الاقتصاد (متعاون)

وتكمن أهمية زيادة الصادرات وتخفيض الواردات في الآتي:

- زيادة موارد الدولة من النقد الأجنبي.
 - تخفيف العجز في الميزان التجاري.
 - زيادة رصيد البنك المركزي من الاحتياطي في العملات الحرة.
 - استقرار سعر الصرف.
 - المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
 - الحصول على المواد الخام والتكنولوجيا اللازمة للتنمية.
- وفي الفترة الأخيرة وبعد سيادة التجارة العالمية الحرة وقوانين المنافسة ازدادت أهمية الصادرات والواردات، فكل دولة تحاول أن تجد لها حصة سوقية كبيرة في التجارة العالمية وفي سبيل ذلك تسخر إمكانياتها المادية والتكنولوجية.

نبذة تاريخية عن الصادرات والتجارة الخارجية في السودان

عرف السودان التجارة الخارجية منذ القدم. وكان للسودان علاقات تجارية دولية من قبل الاستقلال حيث كانت مزارع القطن بمشروع الجزيرة تغذي مصانع لاكنشير في بريطانيا العظمى، وكانت حصة الصمغ العربي كبيرة في السوق العالمية. وخلال الفترة 1960-1972 كانت معظم صادرات السودان من المواد الأولية أو المنتجات الزراعية وكان هيكل الصادرات السودانية في هذه الفترة يتكون من القطن، بذرة القطن، الصمغ العربي، السمسم، الفول السوداني الأمباز، الذرة، الماشية والجلود. وكان القطن يمثل أكبر نسبة من قيمة إجمالي الصادرات السودانية خلال الفترة 1960-1972 وساهم في قيمة الصادرات في هذه الفترة بنسب تراوحت بين 64% و 45.9%. وكانت معظم الصادرات الأخرى تساهم بنسب ضعيفة جداً من قيمة الصادرات في نفس الفترة⁽²⁾.

وفي الفترة 1975-1987 تراوحت قيمة الصادرات السودانية بين 400 مليون دولار إلى 600 مليون دولار، وفي هذه الفترة تميزت الصادرات السودانية باعتمادها على المحاصيل الزراعية بصفة أساسية⁽³⁾.

وفي أوائل التسعينات من القرن الماضي إستمرت الصادرات السلعية في هيكلها بنمط مشابه لهيكل الصادرات للفترة التي سبقت هذه الفترة. وكانت القيمة النسبية لصادرات القطن تمثل 51% من القيمة الكلية للصادرات يليه الصمغ العربي بنسبة 14% ثم الحبوب الزيتية بنسبة 11.4%، وقد ساهمت سلع الصادر الأخرى بنسب مساهمة تقل عن 10%. وفي النصف الثاني من عقد التسعينات من القرن الماضي دخل السودان مرحلة الإنتاج

التجاري والتصدير للنفط⁽⁴⁾.

وخلال الفترة 2001-2010 يلاحظ وجود تغير في هيكل الصادرات السودانية، حيث دخلت الصادرات البترولية في الهيكل العام للصادرات ووصلت نسبة مساهمتها إلى 82%⁽⁵⁾ في القيمة الكلية للصادرات السلعية في عام 2010. وكذلك تلاحظ دخول المواد المصنعة بنسب ضعيفة في الصادرات كما لوحظ وجود تغير في نسب مساهمات السلع الزراعية في إجمالي قيمة الصادرات وذلك بتراجع مساهمة القطن وتزايد مساهمة السمسم ويظهر ذلك بوضوح في عام 2010.

كما شهدت الفترة 2011-2014 عدد من المتغيرات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. وكانت أهم المتغيرات المحلية إنفصال الجنوب وذهاب معظم عائدات البترول إلى دولة جنوب السودان. وعلى المستوى الإقليمي شهدت هذه الفترة تغيرات سياسية في الأنظمة السياسية في عدد من الدول العربية وعدد من الدول المجاورة والتي لها ارتباط اقتصادي مع السودان. وكانت أهم المتغيرات الدولية ظهور بوادر انخفاض أسعار البترول العالمية وتأثر الاقتصاد العالمي بالأزمات المالية والغذائية والتي حدثت خلال الفترة 2006-2010.

ونشير إلى أهم التحولات التي حدثت للصادرات السلعية خلال الفترة 2011-2014 على النحو التالي:

- تراجع صادرات البترول.
- دخول الذهب في الصادرات السودانية وبنسبة مساهمة وصلت إلى 49.8%⁽⁶⁾ من قيمة الصادرات البترولية والمعدنية في عام 2014.
- تزايد صادرات الثروة الحيوانية.
- تزايد صادرات سلعة السمسم ودخول الخضروات في قائمة الصادرات.

اتجاهات الصادرات السودانية للدول الخارجية:

تأتي اتجاهات الصادرات كمحور مهم من محاور تحليل الصادرات السودانية ومن خلالها يمكن الوقوف على أكبر المناطق والدول المستوردة للصادرات. والجداول (1) و (2) و (3) تصور تطوير اتجاهات الصادرات السودانية خلال الفترة (1971 - 1978) والفترة (1998-2002) وكذلك خلال العام 2014. وهذه الفترات شهدت متغيرات اقتصادية وسياسية محلية ودولية مهمة. وتتميز الفترة من (1971 - 1978) باستقطاب المعسكرين الغربي والشرقي للدول النامية، وبالتالي اتجهت الصادرات السودانية نحو

جدول رقم (2)

اتجاهات الصادرات خلال الفترة (1998-2002)

النسبة %	المستوردين
19.8	الدول الأوروبية
0.18	الولايات المتحدة
55.1	الدول الآسيوية
22.8	الدول العربية
2.12	دول أخرى
100.0	المجموع

المصدر: وزارة المالية العرض الاقتصاد للعام 2002.

ويعطي العام 2014 قراءة لإتجاه الصادرات خلال الفترات الأخيرة، حيث يلاحظ وجود تغيير في إتجاه الصادرات في هذا العام مقارنة بالفترة (1971 - 1978) والفترة (1998 - 2002). ويوضح الجدول (3) أن ما يقارب 80% من الصادرات السودانية خلال العام 2014 إتجهت لأربع دول فقط هي الصين الإمارات والسعودية ومصر، بل وأن حوالي 60% من الصادرات إنحسر في دولتين فقط هما الإمارات والصين.

جدول رقم (3)

اتجاهات الصادرات السودانية خلال العام 2014

النسبة المئوية %	المستوردين
30.22	الصين
30.16	الإمارات العربية
14.60	السعودية
4.89	مصر
2.66	أثيوبيا
1.02	الهند
16.45	دول أخرى
100.0	المجموع

المصدر: بنك السودان، التقرير السنوي الرابع والخمسون 2014.

وعموماً يمكن القول بأن التركيز على دول محددة ومناطق محددة لتصدير السلع يكون محفوف بمخاطر اقتصادية وسياسية واجتماعية. وأهم المخاطر الاقتصادية هي الارتباط الاقتصادي بالدول المستوردة، وبالتالي التأثير بحالات الانكماش والركود التي تحدث في الدول المستوردة. ويلاحظ أن اتجاهات الصادرات

دول المعسكرين فكانت دول السوق الأوروبية المشتركة ودول غرب أوروبا من أكبر المستوردين للصادرات السودانية، يليها الإتحاد السوفيتي ودول المعسكر الاشتراكي الأخرى. وبالرغم من العلاقات المتميزة بين النظام الحاكم في السبعينات من القرن الماضي والولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن قيمة السلع التي صُدّرت لها لم تتجاوز 3.1% من إجمالي قيمة الصادرات كما يوضح في الجدول (1).

جدول رقم (1)

اتجاهات الصادرات السودانية خلال الفترة (1971 - 1978)

النسبة %	المستوردين
35.6	السوق الأوروبية
5.1	دول غرب أوروبا
8.4	الصين
3.7	الاتحاد السوفيتي
8.3	بقية الدول الاستوائية
4.3	مصر
7.2	اليابان
3.1	الولايات المتحدة
7.2	الهند
17.1	أخرى
100.0	المجموع

المصدر: د. عثمان إبراهيم السيد، الاقتصاد السوداني، مطابع النهضة، الرياض، 1982.

وتأتي الفترة (1998 - 2002) كفترة مهمة من تاريخ الاقتصاد السوداني بصورة عامة والصادرات السودانية بصورة خاصة. فعلي الصعيد المحلي شهدت هذه إنتاج وتصدير النفط. وكانت مقاطعة الولايات المتحدة الأمريكية للصادرات السودانية من أهم المتغيرات في العلاقات الاقتصادية الدولية للسودان ويظهر ذلك بوضوح من خلال الجدول (2) والذي يوضح ضعف نسبة الصادرات السودانية للولايات المتحدة. ويشير الجدول (2) أيضاً إلى أن حوالي 55% من الصادرات السودانية خلال الفترة (1998م - 2002م) اتجهت نحو الدول الآسيوية تليها الدول العربية بنسبة 22.8% ثم الدول الأوروبية بنسبة 19.8% وأخيراً الدول الأخرى 2.12%.

لصادرات السودان السلعية أن تزيد عن 10 مليار دولار سنوياً وذلك في حالة توفر الظروف المواتية وعدد من الشروط. وعليه يمكن القول بأنه توجد عدد من المعوقات التي ساهمة في تدني الصادرات في السودان، ونذكر منها الآتي:

- معظم الصادرات السودانية مواد خام.
- ارتفاع كلفة الإنتاج.
- ضعف التسويق.
- ضعف المنافسة الخارجية.

ويمكن أن نفصل في المعوقات التي واجهت الصادرات السودانية على النحو التالي:

أولاً: معظم الصادرات السودانية مواد خام

يوضح الجدول (5) أهم أنواع الصادرات السلعية وقيمتها خلال الفترة 2011 - 2014. ومن خلال الجدول المذكور يتضح أنها تشمل الصادرات الزراعية وصادرات الثروة الحيوانية وصادرات البترول والمعادن.

وفيما يختص بالصادرات الزراعية إتضح أن معظمها مواد خام زراعية. وتمثل أهمها في: القطن، الفول السوداني، السمسم، الصمغ العربي، الذرة، حب البطيخ، الكركدي، السنمكة، الحنة، البان، بذور عباد الشمس والفواكه⁽⁷⁾. ومن خلال الجدول (5) اتضح أن الصادرات الزراعية قد بلغت في عام 2014 حوالي 667.80 ألف دولار بنسبة 15% من إجمالي قيمة الصادرات السلعية في هذا العام.

وفي الفترة الأخيرة تلاحظ زيادة مساهمة السمسم في الصادرات السلعية. وفي عام 2014 وصلت نسبة المساهمة إلى 69% من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية مع ملاحظة ضعف الصادرات من السلع الزراعية الأخرى.

جدول رقم (5)

الصادرات السلعية في السودان خلال الفترة 2010-2014

(بالمليون دولار)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
البندي					
بترول ومعادن	10729.51	9355.07	3142.95	2806.73	2552.43
منتجات زراعية	238.93	382.92	351.49	869.39	667.80
الثروة الحيوانية	193.40	341.11	446.96	681.47	854.18
مواد مصنعة	2.47	16.86	8.11	56.92	20.27

المصدر: بنك السودان، التقرير السنوي الرابع والخمسون 2014.

السودانية في الفترة الأخيرة تركزت في الإمارات والصين، فالبورصة المالية في الإمارات تعتبر من أكبر البورصات العالمية وكذلك الصين تجاور أكبر بورصة مالية عالمية وهي بورصة طوكيو وبالتالي فان الصادرات السودانية تكون أكثر مرونة وحساسية لأي تغيرات تحدث في هذه البورصات.

الصادرات السودانية مقارنة مع بعض الدول

من خلال الجدول (4) يتضح أن إجمالي قيمة الصادرات السودانية حتى عام 2010 (وهو آخر عام في الوحدة) كانت قريبة من إجمالي قيمة الصادرات لدولة المغرب وأفضل من إجمالي قيمة الصادرات لكل من اليمن والصومال. وبعد الانفصال وفقدان جزء كبير من صادرات النفط أصبحت القيمة الإجمالية للصادرات السودانية أقرب لليمن وأفضل من الصومال. وحسب الإحصاءات العامة للتقرير العربي الاقتصادي الموحد للعام 2014 يلاحظ أن معدل التغير للصادرات السودانية كان (-14.7%) خلال الفترة (2010 - 2013) مع العلم بأنه كان موجب في معظم الدول العربية. والجدول (4) يعطي قراءة واضحة لتطور القيمة الإجمالية للصادرات السودانية مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 2010-2014.

جدول رقم (4)

الصادرات في السودان مقارنة مع بعض الدول

(بالمليون دولار)

السنة	السودان	الصومال	مصر	اليمن	المغرب
2010	18404	457	28027	7648	17899
2011	9599	596	32346	9117	20402
2012	4066	684	32346	7808	21475
2013	7086	605	31084	8136	21932
2014	6434	634	26724	9571	23665

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد للعام 2015.

العوامل المؤثرة في ضعف الصادرات:

تتميز الصادرات السودانية بضعف حصتها السوقية في التجارة العالمية بالرغم من وجود فرص كبيرة لولوج الصادرات السودانية لكبرى عدد من الأسواق الإقليمية والعالمية. وفي أسوأ الظروف يمكن

وعموماً يمكن القول بأنه يمكن إحداث تحولات في القيمة المضافة للصادرات الزراعية وذلك بتحويلها إلى سلع وسيطة و سلع استهلاك نهائي ويؤدي ذلك إلى تعظيم العائد منها.

وأصبحت صادرات الثروة الحيوانية تساهم بنسبة مقدره من إجمالي قيمة الصادرات في الفترة الأخيرة ويظهر ذلك بوضوح خلال الفترة 2010 - 2014. يتضح من الجدول (5) أن صادرات الثروة الحيوانية ظلت في تزايد مستمر حتى بلغت حوالي 854.18 ألف دولار في عام 2014 وهذا المبلغ يمثل 19% من إجمالي قيمة الصادرات السلعية كما يمثل 55% من جملة الصادرات الزراعية والصناعية.

ويملك الاقتصاد السوداني قاعدة صناعية كبيرة وتصنف الثالثة على مستوى إفريقيا. وهناك إمكانية في السودان لتصدير عدد من السلع المصنعة والتي تعتمد على المواد الخام الزراعية. ونذكر من هذه السلع: الزيت، السكر، المولاص، المنسوجات، الصناعات الجلدية وغيرها. ومن خلال الجدول (5) يتضح أن هنالك إنخفاض في إجمالي قيمة الصادرات الصناعية خلال الفترة 2010-2014 وقد سجلت أعلى قيمة لها في عام 2013. وفي عام 2014 ساهمت الصادرات الصناعية بحوالي 0.4% من إجمالي قيمة الصادرات السلعية وبحوالي 1.3% من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية والصناعية والحيوانية.

وبدأ إنتاج النفط في السودان في يونيو 1996 وبمعدل عشرة ألف برميل في اليوم، وازداد الإنتاج اليومي إلى مائة وخمسون ألف برميل عام 1999 والذي يعتبر العام الأول لتصدير النفط⁽⁸⁾. وأصبح النفط يساهم بنسبة كبيرة من الصادرات السلعية السودانية، وبعد انفصال الجنوب تراجع العائد من صادرات النفط بسبب وقوع معظم آبار النفط في دولة جنوب السودان.

يوضح الجدول (5) مساهمات البترول والمعادن في حصيلة الصادرات السودانية. ويلاحظ أن الذهب ساهم بحوالي 49.8% من إجمالي قيمة صادرات (البترول والمعادن) في عام 2014، ويلاحظ أن مساهمة كل من الحديد والرصاص والكروم والنحاس بنسب ضعيفة في نفس العام⁽⁹⁾.

ثانياً: ارتفاع تكلفة الإنتاج

تؤثر تكلفة الإنتاج بدرجة كبيرة على سعر السلعة المنتجة وبالتالي تؤثر على قدرة السلعة التنافسية في السوق. وتكلفة الإنتاج لأي السلعة تزداد لعدة أسباب أهمها⁽¹⁰⁾:

ارتفاع تكاليف الإنتاج، وزيادة الرسوم والضرائب، وانخفاض الإنتاجية. ويرجع ارتفاع تكاليف الإنتاج إلى عدة أسباب أهمها ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج وانخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدمة في صناعة السلعة وانخفاض الكفاءة الإدارية وارتفاع تكلفة التمويل. وكذلك تضيف الرسوم والضرائب العالية والازدواج الضريبي عبء آخر لتكلفة الإنتاج.

تعتبر الإنتاجية من أهم العوامل المؤثرة على تكلفة السلعة وسعرها فكلما كانت الإنتاجية عالية فإنها تؤدي إلى تخفيض تكلفة الإنتاج على مستوى الوحدة المنتجة حيث تتوزع تكلفة الإنتاج الثابتة على عدد كبير من الوحدات المنتجة وبالتالي تقل التكلفة.

وأهم ما يلاحظ على بعض السلع في السودان (والتي يمكن أن تكون سلع صادر) هو انخفاض الإنتاجية وارتفاع التكاليف، ويمكن أن نعطي مثالاً لانخفاض الإنتاجية في بعض السلع الزراعية من خلال الجدول رقم (6).

جدول رقم (6)

الإنتاجية في الحقول مقارنة بالإنتاجية في مراكز البحوث

المحصول	الإنتاجية في مركز البحوث (كجم / فدان)	الإنتاجية في الحقول الزراعية (كجم/فدان)	نسبة الفاقد
الذرة	540	42	92%
الفول السوداني	546	186	65%
السهم	180	17	91%

المصدر: د. عبد الوهاب عثمان شيخ موسي، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان، 2012.

ويوضح الجدول رقم (6) بأن هناك فاقد في الإنتاجية في الحقول يقدر 92%، 65%، 91% في محاصيل الذرة، الفول السوداني والسهم. ويتفق معظم الاقتصاديون والزراعون على أن هنالك ضعف في إنتاجية الفدان الزراعي في السودان ويؤكد الجدول رقم (6) بأن هنالك إمكانية لزيادة الإنتاجية في عدد من محاصيل الصادر المهمة وبالتالي تخفيض التكلفة وزيادة قدرتها التنافسية.

وفيما يختص بالمنتجات الصناعية اتضح أن كلفة الإنتاج المحلي لسلع (السكر، الدقيق، الزيوت، البسكوت، المرابي، الكبريت، العصائر، الاسمنت، البوهيات) أكبر من كلفة الإنتاج المستورد لنفس السلع. وفي أغلب السلع المذكورة إزدادت كلفة الإنتاج المحلي عن المستورد بأكثر من 30% وفي بعض الحالات إلى أكثر

من 100% ويتضح ذلك من الجدول (7). وعليه يمكن القول بأن الكلفة العالية لبعض السلع الصناعية المنتجة محلياً تقلل في فرص منافستها الخارجية وبالتالي تراجع الصادر من هذه السلع.

جدول رقم (7)

مقارنة بين كلفة المنتجات الصناعية المحلية والمستوردة

المنتج	تكلفة الإنتاج المحلي	تكلفة الإنتاج المستورد	الزيادة او النقصان %
السكر	1.08	0.46	130+
الدقيق	0.76	0.52	46+
الزيوت	3.47	1.96	77+
البسكويت	0.67	0.52	28+
المربي	3.48	1.85	88+
الكبريت	2.97	1.31	126+
العصائر	0.06	0.05	20+
الاسمنت	0.17	0.13	30+
البوهيات	4.12	3.61	14+

المصدر: د. عثمان السيد وآخرون، واقع البحث العلمي في السودان وآفاق زيادة التحول، دورية التعليم، العدد، مركز التنوير المعرفي، 2012.

ثالثاً: ضعف التسويق

نجد أن الاقتصاد السوداني غني بالموارد الطبيعية والمعدنية بالإضافة للموارد الزراعية والغابية والثروة الحيوانية، والمستغل من هذه الموارد سواء للاستهلاك المحلي أو للتصدير يعتبر ضعيف. وإذا أخذنا مثال للأراضي الزراعية المستغلة يمكن القول بأنها لا تتعدى 50% من جملة المساحات الزراعية الصالحة. وهناك عدة أسباب أدت إلى انخفاض نسبة استغلال الموارد في السودان يتمثل أهمها في الآتي: أ/ ضعف في الموارد المالية المحلية اللازمة لتمويل الاستثمارات.

ب/ ضعف التمويل الخارجي.

ج/ عدم وجود خطط استراتيجية واضحة لاستغلال الموارد.

د/ ضعف التسويق.

ويعتبر عنصر التسويق مهم لجذب المستثمرين المحليين والأجانب لاستغلال الموارد الطبيعية وتحويلها إلى سلع للاستهلاك المحلي والصادر. وأود أن أشير إلى ضرورة تحديث طريقة التسويق الماثلة الآن للصادرات بغرض زيادتها وتعظيم العائد منها وخاصة وأنه توجد فرصة كبيرة لزيادة الصادرات.

وهناك حاجة ماسة لزيادة حصة السوق العالمية من الصادرات السودانية ولتحقيق ذلك نحتاج إلى خطة علمية واستراتيجية لتسويق الصادرات.

رابعاً: ضعف المنافسة الخارجية:

تسعى معظم الدول إلى أن يكون لها دور محوري ومهم في التجارة العالمية. ويعتبر عنصر المنافسة الخارجية من أهم العوائق التي أثرت سلباً في تدني الصادرات السودانية وهناك عدد من السلع تخطت مرحلة المنافسة الاقتصادية ووصلت إلى درجة الإغراق في السوق العالمية. ولإغراء المستهلك العالمي تحاول الدول إنتاج سلع وخدمات ذات جودة عالية وأسعار مناسبة، بالإضافة إلى استخدام أساليب الترويج الجاذبة. وفي علم التسويق ترى كثير من النظريات أن السلع الزراعية تكون غير صالحة للتسليم النهائي للمستهلك إلا بعد إجراء بعض التعديلات⁽¹¹⁾. وعليه فإن السلعة الزراعية بعد الحصاد تحتاج إلى أساليب معينة في التعبئة والتغليف والعرض وغيرها لإغراء المستهلك للشراء وإعادة الشراء. وفي محور جودة السلعة تحاول الدول تطوير تقنياتها الإنتاجية لإنتاج سلع تكون أكثر جودة وأقل سعراً.

وخلاصة ما سبق يمكن القول إن المنافسة الخارجية وفي إطار العولمة وحرية التجارة الخارجية تعتبر تحدي ولكنه حتمي ويمكن تجاوزه. وعليه يجب الأخذ بالأسباب التي ترفع من القدرات التنافسية للصادرات السلعية بالإضافة لتعزيز الحزم الترويجية.

النتائج

أ/ قيمة وكمية الصادرات السلعية غير البترولية لا تتناسب مع حجم الموارد الطبيعية المتوفرة والمتاحة في السودان.

ب/ يذخر السودان بإمكانيات وفرص في الزراعة والمعادن والصناعة والنفط يمكن أن تساهم في تعظيم كمية الصادرات.

ج/ من خلال التطور التاريخي للصادرات في السودان إتضح أن الصادرات السلعية تتركز في سلع محدودة مما يزيد من حساسية الصادرات للتقلبات العالمية.

د/ لم تحدث زيادة كبيرة في قيمة الصادرات غير النفطية خلال الحقبة النفطية.

هـ/ معظم الصادرات السلعية كانت في شكل مواد أولية أو مواد ذات إضافة ضعيفة مما يقلل العائد المادي منها.

و/ تلاحظ في الفترة الأخيرة تزايد صادرات الثروة الحيوانية ودخول الذهب بنسبة كبيرة في هيكل الصادرات.

ز/ هناك ضعف في نصيب الصادرات الصناعية من القيمة الإجمالية للصادرات السلعية مع وجود فرص لزيادتها.

ح/ هناك إرتفاع في تكلفة إنتاج عدد من السلع الصناعية في

السودانية وميزاتها النسبية والاستمرار في ذلك.
 م/ التعرف على المشاكل التي تواجه المصدرين السودانيين
 وحصرها والعمل على حلها.
 ن/ تقديم جوائز تقديرية للمشروعات التي تنتج سلع صادر
 بتكاليف تنافسية.
 س/ استيراد التكنولوجيا ومدخلات الإنتاج وفق الأسس العلمية
 والاقتصادية مع الأخذ في الاعتبار أثرها في زيادة الإنتاجية وتخفيض
 التكاليف.
 ع/ تدريب المنتجين والمصدرين على الأسس العلمية للإنتاج
 والإدارة والتسويق الحديث.

المراجع

- 1/ د. مهدي عثمان الركابي، الاقتصاد السوداني التحديات الماثلة
 والحلول الممكنة، دار الجنان للنشر والتوزيع، دار الجنان للنشر
 والتوزيع، عمان، 2015م
 - 2/ د. عثمان إبراهيم السيد، الاقتصاد السوداني، مطابع النهضة،
 الرياض، 1982م
 - 3/ د. عبد الوهاب عثمان شيخ موسي، منهجية الإصلاح الاقتصادي
 في السودان، مطبعة برنتش للطباعة والتغليف، الخرطوم، 2012م.
 - 4/ د. مهدي عثمان الركابي، أثر سياسة التحرير الاقتصادي على
 الاقتصاد السوداني، مكتبة الشريف الأكاديمية، السودان، 2012م.
 - 5/ بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الثالث والخمسون،
 2013م.
 - 6/ بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الرابع والخمسون،
 2014م.
 - 7/ د. مهدي عثمان الركابي، أثر عائدات النفط على نمط الإنفاق
 الحكومي في السودان، رسالة دكتوراه غير منشورة، أكاديمية
 السودان للعلوم، الخرطوم، 2010م.
 - 8/ د. سمير محمود طوبار وآخرون، التحليل الجزئي الاقتصادي،
 مكتبة المدينة المنورة، الزقازيق، 1988م.
- 9\ Dr. Mahdi Osman Elrikabi, Introduction to the
 Marketing and Finance, Lectures Presented at Faculty
 of Animal Production, University of Bahri, 2016.

السودان مقارنة بمثيلاتها من السلع الصناعية المنتجة في الخارج
 مما يضعف فرص منافستها السوقية داخلياً وخارجياً.
 ط/ انخفاض إنتاجية الفدان في الحقول في عدد من سلع الصادرات
 الزراعية مما يزيد من التكاليف الثابتة لهذه السلع.
 ي/ لم تساهم الطرق الحالية المتبعة في تسويق الصادرات في
 توسيع حصتها السوقية في التجارة العالمية.
 ك/ الصادرات السلعية في أغلب الأحوال تتجه نحو دول محددة
 ومناطق محددة مما يزيد من مخاطرها في التجارة الدولية.
 ل/ حدث تدهور في معدل التغير في إجمالي قيمة الصادرات
 السودانية بعد فترة ذهاب معظم آبار النفط إلى دولة جنوب
 السودان مع ملاحظة استقرار هذا المعدل في معظم الدول العربية
 في نفس الفترة.

توصيات لزيادة الصادرات:

- أ/ عمل دراسة اقتصادية وفنية عميقة لتحليل الصادرات والتعرف
 على نقاط الضعف ونقاط القوة ومعوقات الصادرات خلال الفترة
 1956-2015.
- ب/ تحديد أسباب ضعف الصادرات من السلع المنتجة في القطاعين
 الزراعي والصناعي.
- ج/ الاستفادة من وفرة الموارد الطبيعية في زيادة كمية الصادرات
 وتنويعها.
- د/ تنويع الدول والمناطق المستوردة للصادرات السودانية تبادياً
 للتأثر بالتقلبات.
- هـ/ الاستفادة من مؤشرات التنافسية العالمية في تقوية القدرات
 التنافسية للصادرات وخاصة في مؤشري السعر والجودة.
- و/ تبني الدولة للبحث العلمي المختص بسلع الصادر.
- ز/ تعزيز سياسة تشجيع الصادرات بتوفير التسهيلات التمويلية
 والفنية الخاصة بسلع الصادرات.
- ح/ استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج الزراعي
 والصناعي بهدف زيادة الإنتاجية وتخفيض التكاليف.
- ط/ إزالة الرسوم المحلية التي تعترض سلع الصادر.
- ي/ إيجاد الحلول للمشاكل التي تواجه الانتاج في القطاعين
 الزراعي والصناعي.
- ك/ الاستمرار في تأهيل البنيات الأساسية وخاصة الطرق لتسهيل
 حركة سلع الصادرات.
- ل/ تنظيم حملة تسويقية وبطرق حديثة للتعريف بسلع الصادر

مهوقات تطبيق الصيرفة عبر شبكة الإنترنت في الوطن العربي بالتركيز على السودان



دراسات
وبحوث

مقدمة:

تهدف هذه الورقة البحثية لتوضيح التحديات التي تواجه تطبيق الصيرفة عبر شبكة الانترنت في الوطن العربي بالتركيز على السودان متضمنة عدة زوايا وهي:
واقع استخدام الصيرفة الإلكترونية في الوطن العربي في مرحلة تطبيق الصيرفة عبر شبكة الانترنت في الدول المتقدمة بصورة شاملة.

واقع استخدام الصيرفة الإلكترونية في السودان.

وأخيراً تم التعليق مع إبراز التحديات متضمناً معوقات تطبيق الصيرفة عبر شبكة الانترنت في المصارف السودانية ومعوقات استخدام الانترنت في العمل المصرفي في الوطن العربي لتطبيق التجارة الإلكترونية ومعوقات تطبيق التجارة الإلكترونية وكيفية مواجهتها والتحديات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإلكترونية في السودان والوطن العربي والتحديات التي تواجه البنوك المركزية في تطبيق الصيرفة الإلكترونية ومتطلبات تطبيق الصيرفة عبر شبكة الانترنت بصورة عامة والتحديات التي تواجه بنك السودان المركزي لتطبيق الصيرفة عبر شبكة الانترنت في المصارف السودانية.
ونختم الموضوع بالنتائج والتوصيات.

الصيرفة الإلكترونية هي عبارة عن العمليات الإلكترونية التي تقدمها المصارف من خلال شبكات الاتصال الإلكترونية والتي يقتصر استخدامها على المشاركين وفقاً لشروط العضوية التي تحددها المصارف وذلك لتحقيق أهدافها المختلفة.

تميز العمل المصرفي في هذا العصر بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال بغية تطوير نظم ووسائل تقديم الخدمات المصرفية ورفع كفاءة وأداء الخدمة المصرفية بما يتماشى والتقدم في الصناعة المصرفية في هذا القرن. وفي هذا السياق تسعى المصارف لتكثيف استخدام أحدث تقنيات المعلومات والاتصال لمواكبة التطورات الحديثة في هذا المجال والتي فرضتها الساحة المصرفية العالمية والمؤسسات الدولية.

وتعي المصارف انها الجهة المسؤولة عن توفير الخدمة، ويقع عليها عبء كبير في إنجاحها. وتشكل العقبات الأمنية والتقنية والقانونية والعوائق المرتبطة بالبنية التحتية بالإضافة الى عدم وعى العملاء وكثرة نسبة الأمية في الحاسوب، أهم المعوقات المرتبطة بالعمل، والتي تقف أمام توسع البنوك في توفير الخدمات المصرفية الإلكترونية وتمنع تحقيق العائد المطلوب من الاستثمار الإلكتروني⁽¹⁾.

(1) أنور ابو بكر عمار، المصارف ديناصورات تواجه الانقراض (مقدمة في التقنية المصرفية)، مطبعة مارسيلاند، الخرطوم 2011م ص 49.



د. صلاح الدين محمد علي الفرجابي
باحث في تقنية المعلومات المصرفية
أستاذ جامعي مشارك

واقع استخدام الصيرفة الإلكترونية في الوطن العربي:

في مرحلة تطبيق الصيرفة عبر شبكة الانترنت في الدول المتقدمة في منتصف التسعينات كان واقع استخدام الصيرفة الإلكترونية في الوطن العربي كالآتي:

أ/ الفجوة المعلوماتية:

يمكن أن نتحدث عن الفجوة الرقمية والتي تعنى عموماً نسبة المواطنين الذين لا يملكون أجهزة حواسيب ثم الذين يملكون الحواسيب ولكن لا يجدون خدمة اتصال بالإنترنت او الشبكات عموماً ثم الذين يملكون حواسيب ولهم خدمة اتصالات بالإنترنت، ولكن لا يمكنهم الاتصال نسبة للتكلفة غير المناسبة حسب دخولهم أنه اختياري أو ربما يملكون كل ذلك ولكنهم غير متعلمين أو مدربين على الاستخدام وأخيراً يمكن أن يكون كل ذلك متاحاً ولا يمكن الاستفادة الكاملة بسبب عدم وجود البرمجيات بسبب التكلفة العالية أو عدم التدريب أو بسبب المخاطر عليهم لأسباب سياسية أو اجتماعية أو غيرها (ولسون 2004). هناك أمثلة كثيرة للفجوة الرقمية نذكر منها إمكانية الوصول للإنترنت والشبكات عبر أجهزة الموبايل الحديثة وبخدمة اتصال فائقة السرعة، وانتشار تلك الخدمة المميزة في المنازل والمكاتب ومقاهي الإنترنت المنتشرة وتوفر تطبيقات التجارة الإلكترونية والبنوك الإلكترونية من بطاقة دفع إلكتروني وتبادل تجاري تام عبر الإنترنت.

ب/ الواقع العربي والمعلوماتية:

بالنظر للواقع العربي من ناحية بنية تحتية معلوماتية أو مؤسسات معالجة المعرفة، يلاحظ أن أعلى فجوة رقمية في العالم هي في الواقع في العالم العربي، بالرغم من أن اللغة العربية هي اللغة الخامسة في العالم وهي لغة الدين لحوالي أكثر من ربع سكان العالم، إلا أنه وحسب إحصائيات Google فإن المحتوى العربي على الانترنت حوالي 1%، وحسب الدراسات السابقة فإن قطاع الاستخدامات المصرفية والتجارية يليه قطاع الاستخدامات الاجتماعية والترفيهية هما الاوفر حظاً في ذلك المحتوى الضئيل نسبياً أما قطاع الثقافة والفكر والبحث العلمي وهو الأهم يكاد يكون معدوماً يؤكد ذلك عدد المقالات باللغة العربية على الانترنت حيث لا تتجاوز 125 ألف مقال في حين ان عدد المقالات باللغة البولندية على الانترنت تتجاوز 700 ألف مقال خاصة وأن عدد البولنديين في العالم لا يتجاوز 40 مليون وعدد العرب يتجاوز 360 مليون مما يشير إلى النشاط الثقافي والعلمي باللغة البولندية هو أكثر من 40 ضعفاً مقارنة باللغة العربية. إن المحتوى العربي دون العشر الأول حسب تصنيف (Blogger & Press)، بل أنها في الترتيب العشرين حسب تصنيف الويكيبيديا بالرغم من أن نسبة من سكان العالم الذين يصل تعدادهم إلى سبع مليار يتجاوز 5% من سكان العالم. إذن المحتوى العربي لا يناسب العرب عدداً ولا نوعاً باعتبار أن اللغة العربية هي لغة القرآن الذي يدين له أضعاف العرب عدداً.

هذا من جانب ومن جانب آخر فإن نسبة الأمية الحاسوبية في الدول العربية تتجاوز 75% وأن العرب المهاجرين خارج المنطقة العربية أو المتعاملين بلغة أخرى غير اللغة العربية أحسن حالاً إذ تزيد بهم نسبة المشاركة في الانترنت إلى 3% أي أن هناك مشاركة عربية في محتوى الانترنت بلغات غير اللغة العربية ضعف المشاركة باللغة العربية فقط. إذن إن العرب يمكن ان تكون لهم مشاركة فاعلة ولكن ربما تقف امامهم عقبة التعامل في الانترنت باللغة الانجليزية، ووجد ان أكثر من 75% من العرب يتعاملون مع الانترنت باللغة العربية ومن ثم لا يمكن كل هؤلاء الاستفادة التامة من تطبيقات الانترنت التي هي باللغة الانجليزية (لغة الانترنت)، وكذلك لا يمكنهم الدخول إلى الكم الهائل من المعلومات المتاحة باللغة الانجليزية كذلك ان حركة الترجمة من اللغة الانجليزية إلى اللغة العربية ضعيفة للغاية مقارنة ببقية الامم حيث يبلغ حجم الترجمة للغة الإغريقية أكثر من 80 ضعفاً مقارنة باللغة العربية حسب تقرير الاسكوا. هذا اضافة إلى ان الأمية الحاسوبية أصلاً في الدول العربية تتجاوز 75% ولكن من المبررات ان هذه النسبة تقل بنسبة 27% سنوياً، ومن ثم فإن هناك زيادة سنوية تتجاوز الـ30% في عدد مستخدمي الانترنت في الدول العربية، ويرد ذلك التطور في الاستخدام للتطور الكبير في البنية التحتية حيث ارتفعت السعات الواسعة للإنترنت في المنطقة العربية بنسبة 25%، وكذلك زاد استخدام تقنيات الانترنت في التجارة الالكترونية والمصارف الالكترونية والحكومة الالكترونية وغير ذلك من الخدمات الالكترونية مما دفع الناس إلى محو أميتهم الحاسوبية وتعلم استخدام الانترنت حيث يتمكنوا من الاستفادة بتلك الخدمات. ولكن يظل ضعف المحتوى العربي في الجانب الفكري والعلمي هو المشكلة⁽¹⁾.

واقع استخدام الصيرفة الإلكترونية في السودان:

إن واقع الصيرفة الإلكترونية في السودان لم تستخدم الانترنت في العمل المصرفي بصورة شاملة كما حدث في الدول المتقدمة في منتصف التسعينات وذلك لعدم وجود بنية تحتية بمواصفات عصرية كما يتضح من الآتي:

تقف الصناعة المصرفية اليوم مع إطلالة القرن الحادي والعشرين على عتبة تحول جذري نتيجة لأوجه التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويبدو أن المسار المستقبلي لهذه الصناعة مبني على استخدام الانترنت في العمل المصرفي إذ أن أعداداً متنامية من المؤسسات المصرفية والمالية حول العالم تتجه منذ فترة إلى تقديم خدماتها عبر شبكة الإنترنت وبالركائز الإلكترونية الأخرى، هنالك خدمات بسيطة كتقديم معلومات عامة مثل الاستعلام عن الرصيد إلي تقديم خدمات

(1) عوض حاج على - مجتمع المعرفة والديمقراطية والحكومة الرشيدة في إطار المعرفة الإنسانية نظرة تأصيلية - مطبعة جامعة النيلين د ت د ن ص (56، 58).

متقدمة مثل إدارة الأموال وعمليات الدفع وإجراء المدفوعات عبر فريق وغيرها.

على أن استخدام الانترنت في العمل المصرفي له متطلبات ومحاذير عديدة تشمل على القرصنة والاحتيال على شبكة الإنترنت والتي ترتب على المؤسسات خسائر مالية كبيرة جداً وعدم نضج ثقافة الخدمة المصرفية الإلكترونية بعد في أوساط الكثير من العملاء (التقليديين)، وعدم تطوير قدرة تدفق المعلومات بين المصارف والعملاء على الوجه المطلوب، ثم هنالك الحاجة إلى اكتمال مقومات البنية التحتية بمقاييس عصرية هذا بالإضافة إلى ما يمكن أن ينتج عن ذلك من مضاعفات اجتماعية سلبية ونمو حجم البطالة.

إن الإدخال الناجح للعمل الإلكتروني إلى القطاع المصرفي في مرحلة أولى إنجاز المصرف موقعاً مدروساً على الشبكة الدولية (الإنترنت) بهدف تعريف أو توسيع معرفة العملاء به، ثم في مرحلة ثابتة يمكن أن يتطور هذا الموقع إلى موقع تقديم خدمات مصرفية فورية متنوعة وفي كل الأحوال على المصرف أن يقوم باتخاذ كل التدابير التي تكفل عدم تعرضه لأعمال القرصنة والاحتيال، كما على السلطات النقدية أن تجد حلاً ناجحاً لقضايا أساسية مثل أحوال وأشكال الائتمان الإلكتروني وشروط إصدار البطاقات الائتمانية وإجراءات الأمان الوقائية والرقابة وغيرها ثم هنالك دور مطلوب من الدولة يتمثل في ضرورة تطوير قطاع الاتصالات وتشجيع المشاريع والأفراد على الاشتراك في العمل الإلكتروني وإقامة الإطار القانوني التشريعي المناسب وغيرها⁽¹⁾.

التعليق مع إبراز التحديات:

أولاً: معوقات تطبيق الصيرفة عبر شبكة الانترنت في المصارف السودانية: وتتمثل في الآتي:

أ/ المعوقات التقنية لاستخدام الإنترنت في العمل المصرفي في المصارف السودانية:

- معوقات في الأجهزة تتمثل في: ضعف البنية التحتية للاتصالات متمثلة في ضعف نوعية وشرعية وسائل الاتصال. واحتياج المزدوين إلى مزودات خاصة ولبنى تحتية أخرى بالإضافة إلى مزودات الشبكة الحالية.

- هنالك معوقات متمثلة في الكادر البشري وهي: عدم وجود مختصين في تصميم مواقع التجارة الإلكترونية ونظم الدفع الإلكترونية وقوائم الكتالوجات وقصور الكوادر البشرية المدربة في مجال تطور المواقع على الانترنت وقصور الكوادر البشرية المدربة في مجال مهارات البرمجة في لغات (c-xm-htmlpel).

(1) عدنان الهندي نجاح العمال المصرفي الإلكتروني يتطلب مزايا وضوابط مناسبة - مجلة اتحاد المصارف العربية تصدر عن اتحاد المصارف العربية - بيروت - لبنان - مارس 2000 - ص (5).

- هنالك معوقات متمثلة في البرمجة وهي: بعض البرمجيات في استخدام الانترنت وتطبيق التجارة الإلكترونية لا يتناسب برمجياً مع بعض المكونات الصلبة أو مع بعض أنظمة التشغيل المستخدمة حالياً وعدم مواكبة البرمجيات التي تتغير باستمرار وسرعة تفوق استخدام الانترنت في العمل المصرفي. وضعف عملية وصل الانترنت وبرمجيات التجارة الإلكترونية مع بعض التطبيقات وقواعد البيانات المستخدمة حالياً.

- عدم انتشار شبكة الانترنت وعدم تنفيذ تطبيقاتها على الوجه الأمثل وعدم توفرها لجميع المستخدمين.

- الجانب الأمني هو أحد أهم العوائق لأن استخدام شبكة الانترنت في عملية البيع والشراء ينتج عنه تبعات مثل سرقة بطاقات الائتمان.

- عدم وجود خبراء في قواعد البيانات (Data Bases) وأنظمة التشغيل وأمن المعلومات.

- اعتماد البنوك السودانية على شبكة المعلومات (Data Cloud) يسبب لها انطلاق نحو الداخل ويعوق انطلاقها نحو العالم الخارجي.

ب/ المعوقات التي تشكلها الجوانب الاجتماعية والثقافية والمادية في استخدام الانترنت في العمل المصرفي في المصارف السودانية:

- ضعف الموارد المالية المتمثلة في رأس مال المصارف السودانية.
- ضعف الموارد البشرية من ناحية التدريب وغياب الخبرات التكنولوجية.

- وجود الأمية في شكلها التقليدي (أي الجهل بالقراءة والكتابة) وهي موجودة عند بعض عملاء المصارف السودانية.

- وجود الأمية المعلوماتية (يقصد بها الجهل باستخدام الحاسب الآلي وتصفح الانترنت) وهي موجودة عند بعض عملاء المصارف السودانية.

- حاجز اللغة حيث أن 80% من لغة الانترنت وهي اللغة الانجليزية وضعف اللغة الانجليزية عند بعض موظفي المصارف وبعض عملاء المصرف.

- غياب الوعي بإجراءات المعاملات والسداد عبر الانترنت فضلاً عن ضعف الثقة في التوقيع الإلكتروني والشك في مصداقية الوثائق الإلكترونية.

ج/ القصور من جانب الحكومة في دعم استخدام الانترنت في العمل المصرفي:

- ضعف الإنفاق العام من جانب الحكومة على البيئة المعلوماتية وانصراف الجهود الحكومية نحو توفير الاحتياجات الضرورية من ماء وكهرباء وتعليم... الخ.

- ضعف الاستثمار الكافي من جانب المجتمع في البنية الأساسية للاتصالات لضمان وصول الانترنت لكافة الشرائح.

- عدم وجود توجهات حكومية متنوعة وخطوط إرشادية يتم وضعها لتقوية امن وخصوصية تراسل المعلومات.

د/ التحديات القانونية التي تعوق استخدام الانترنت في العمل المصرفي في المصارف السودانية:

- عدم اعتماد نظام إثبات قانوني يكرس صحة مستخرجات من الحاسوب والبريد الالكتروني والعقود والتواقيع الالكترونية.
- عدم وجود التنظيم القانوني لأسواق التقنيات وخدماتها على أساس معايير الجودة وصحة نظم المعلومات وأمنها.
- عدم إصدار قوانين لتحريم الأفعال التي تستهدف المعلومات والبيانات المخزنة والمعالجة والمنقولة في نظم الكمبيوتر عبر الشبكات.
- عدم توفير حماية قانونية كافية للمعلومات والبيانات الخاصة من شأنها ضبط عملية حملها ومعالجتها وقبولها ونقلها داخلياً وخارجياً.
- عدم تقنين التشريعات التجارية على أساس مراعاة المستجندات في أنظمة الدفع النقدي ودفع الأموال بالطريقة الالكترونية.
- عدم تطوير الأنشطة القضائية وتسهيل إجراءات التقاضي بموازاة الاتفاقات والقواعد الدولية الجديدة يعوق استخدام الانترنت في العمل المصرفي.
- عدم تطوير الخدمة الحيوية في ميدان الاتصالات وفق الاتفاقات والقواعد الدولية الجديدة يعوق استخدام الانترنت في العمل المصرفي⁽¹⁾.

ثانياً: معوقات استخدام الانترنت في العمل المصرفي في الوطن العربي لتطبيق التجارة الإلكترونية:

1/ التحديات التقنية والتكنولوجية:
- ضعف البيئة التحتية للاتصالات متمثلة في ضعف نوعية وسرعة وسائل الاتصالات نقل المعلومات للربط الإلكتروني وعدم وجود حيز حتمي كافي للاتصالات السلكية واللاسلكية.
- صعوبة عملية وصل الإنترنت وبرمجيات التجارة الإلكترونية مع بعض التطبيقات وقواعد البيانات المستخدمة حالياً.
- احتياج المزودين إلى مزودات الويب ولبنى تحتية أخرى بالإضافة إلى مزودات الشبكات الحالية.
- بعض برمجيات التجارة الإلكترونية لا تتناسب برمجياً وتقنياً مع بعض المكونات الصلبة أو مع بعض أنظمة التشغيل المستخدمة حالياً.
- عدم مواكبة تطور البرمجيات التي تتغير باستمرار وبسرعة.
- عدم انتشار شبكة الإنترنت وتوفر تطبيقاتها على الوجه الأمثل وعدم توفيرها لجميع المستخدمين وذلك من خلال ارتفاع تكلفة استخدام

الإنترنت في الوقت الذي ينخفض فيه متوسط الدخل السنوي للفرد. - الجانب الأمني هو أحد أهم العوائق في انتشار التجارة الإلكترونية فاستخدام شبكة في عمليات البيع والشراء قد ينتج عنه تبعات أمنية مثل سرقة أرقام بطاقات الائتمان والتي تمثل الوسيلة الأكثر استخداماً في الشراء عن طريق الإنترنت أو سرقة معلومات مالية أو تجارية حساسة خلال نقلها من الشركات أو المؤسسات المختلفة ولهذا يتطلب تطوير عدة أنظمة أمنية تقوم على نقل المعلومات بطريقة آمنة تمنع الغير من الاطلاع عليها أثناء عملية نقلها من خلال شبكة المعلومات وقصور الكوادر البشرية المدربة المؤهلة في مجال تقنية المعلومات وتطبيقات التجارة الإلكترونية حيث يمثل العنصر البشري ركيزة أساسية في تسخير تقنية المعلومات لخدمة اقتصاد المجتمع وبالتالي تطوير التجارة الإلكترونية.

- تتطلب التجارة الإلكترونية الأيدي العاملة المدربة في مجالات عدة مثل تطوير المواقع على الإنترنت (web sties) ومهارات البرمجة في لقاءات مثل (HTML Java) و (Peilxml) وخبراء في قواعد البيانات (Data Bases) وأنظمة التشغيل وأمن المعلومات بالإضافة إلى مختصين في تصميم مواقع التجارة الإلكترونية وقوائم الكتالوجات ونظم الدفع الإلكتروني وغيرها⁽²⁾.

2/ تحديات تجارية:

إن التحول من بيئة التجارة التقليدية إلى أمط تجارة إلكترونية يتم من خلالها تبادل الأعمال والأنشطة التجارية عبر بيانات رقمية يمثل تحدياً حقيقياً أمام المؤسسات والمشروعات التجارية حيث تفتقر غالبيتها قابلية التحول الجزري إلى مؤسسات إلكترونية، فكثير من الشركات التجارية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً منذ نشأتها بأمط التجارة التقليدية في عملياتها التجارية محلياً أو خارجياً وعدم استيعابها بعد بشكل كافي لمفهوم الأعمال الإلكترونية الجديدة الأمر الذي يجعل التحول إلى التجارة الإلكترونية يتطلب أولاً قناعتها بأهمية وفائدة التجارة عبر الإنترنت ومن ثم تبني سياسات ووضع استراتيجيات مرحلية للتحول إلى التجارة الإلكترونية.

يمكن تلخيص أهم العقبات التجارية في الآتي:

- ضعف الخبرات التجارية والمساعدات الفنية في المؤسسات التجارية اللازمة لتحويل الأعمال التجارية التقليدية إلى أعمال إلكترونية.
- محدودية حجم التجارة الإلكترونية سواء بين الشركات التجارية نفسها أو بينها وبين مورديها المحليين أو حتى بينها وبين المستهلكين المحليين.
- ضعف رأس المال في معظم المؤسسات التجارية لدعم مشروعات التجارة الإلكترونية لأنه في ظل غياب رؤوس الأموال يصعب على الأفراد

(2) الشريف علي حمد: تحديات التجارة الإلكترونية، مجلة المقصد، تصدر عن بنك التضامن الإسلامي، العدد 32 مارس 2007م، ص 17.

(1) صلاح الدين محمد على عبد الحميد - معوقات استخدام الانترنت في العمل المصرفي ومزاياه وأهميته وضوابطه - مجلة المال والاقتصاد تصدر عن بنك فيصل الإسلامي - العدد (70) ديسمبر 2013 - ص (42-43).

الذين لديهم الأفكار والإبداعات للحصول على الفرص للانطلاق في مشروعاتهم التجارية الإلكترونية.

- الضرائب المقدرة على عائدات التجارة الإلكترونية عبر الخط ومعايير حسابها ومدى اعتباره مبدأً مانعاً وحاداً من ازدهار التجارة الإلكترونية.
- إبرام العقد ويتم ذلك بصور عديدة بحسب محتوى النشاط التجاري ووسائل التعاقد المقدرة على الموقع أشهرها العقود الإلكترونية على الويب والتعاقدات بالمراسلات الإلكترونية عبر البريد الإلكتروني وبوجه عام تتلاقى إدارة المزود أو المنتج أو البائع مع إدارة الزبون ويريم الاتفاق على الخط.

3/ تحديات حكومية:

تتمثل التحديات الحكومية في طبيعة السياسات التي تتبناها بعض الحكومات والتي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على انتشار التجارة الإلكترونية ومن هذه:

- عجز الاستراتيجيات الحكومية لدعم المشروعات الوطنية التجارية للمنافسة مع نظيراتها العالمية وبالتالي حتى إذا كانت هذه المؤسسات التجارية مرتبطة بشبكة الإنترنت فإنها لن تحقق أي نجاح في المنافسة الدولية.

- ضعف الإنفاق على البنية المعلوماتية وانصراف الجهود الحكومية نحو توفير الاحتياجات الأساسية من كهرباء ومياه وصحة وتعليم... إلخ
- ضعف الاستثمار الكافي في البنية الأساسية للاتصالات لضمان وصول الإنترنت إلى كافة شرائح المجتمع.

- عدم وجود توجهات حكومية متنوعة وخطوط إرشادية يتم وضعها لتقوية أمن وخصوصية الصفقات لتعزيز الأمن في عمليات الشراء عبر الإنترنت عن طريق بطاقات الائتمان⁽¹⁾.

4/ التحديات القانونية:

تثير أنشطة التجارة الإلكترونية والعلاقات القانونية الناشئة في بيئتها العديد من التحديات القانونية للنظم القانونية القائمة يتمحور في مجموعها حول أثر استخدام الوسائل الإلكترونية في تنفيذ الأنشطة التجارية ومن تلك التحديات:

- توثق المستخدم أو الزبون من حقيقة وجود الموقع أو البضاعة أو الخدمة.

- مشروعية ما يقدم في الموقع من حيث ملكية مواده ذات الطبيعة المعنوية (مشكلات الملكية الفكرية).

- تحديات حماية المستهلك من أنشطة الاحتيال على الخط ومن المواقع الوهمية أو المحتوى غير المشروع للخدمات والمنتجات المعروضة.

5/ التحديات الاجتماعية:

تشكل الجوانب الاجتماعية والثقافية عوائق أمام انتشار التجارة الإلكترونية ومن بينها:

- ضعف الموارد البشرية والمادية وغياب الخبرات التكنولوجية اللازمة نتيجة بيئة عالية سواء في شكلها التقليدي (الجهل بالقراءة والكتابة) أو الأمية المعلوماتية متمثلة في الجهل بأساليب ووسائل التعامل بأجهزة الحاسب الآلي.

- ضعف الإلمام باللغة الإنجليزية مما يعوق الاستفادة من كافة مواقع شبكة الاتصالات نظراً لأن 80% من مواقع التجارة الإلكترونية تستخدم اللغة الإنجليزية.

- غياب الوعي بإجراء المعاملات والسداد عبر الإنترنت فضلاً عن ضعف الثقة في التوقيع الإلكتروني والشك في مصداقية الوثائق الإلكترونية⁽²⁾.

ثالثاً: معوقات تطبيق التجارة الإلكترونية وكيفية مواجهتها:

- صعوبة توفير البنية التحتية المناسبة للتجارة الإلكترونية فالأجهزة والبرمجيات والبنية التحتية للاتصالات وخدمات الإنترنت والصيانة المستمرة للأجهزة والمعدات والتطوير الدائم تمثل البنية الأساسية لممارسة التجارة بثقة عالية.

- صعوبة تحديث البيانات لتمكين العملاء من الاطلاع على أحدث العروض التجارية التي تقوم بها الشركات.

- عدم وجود شبكات معلوماتية سريعة ومستقرة تستطيع نقل معلومات بالصورة والصوت بنفس الوقت وبسرعة وجودة عاليتين وعدم إيجاد طرق عملية آمنة للتوقيع الإلكتروني.

- أن انتشار الغش التجاري وغياب التشريعات الملائمة وضعف أمن الاتصالات عبر الإنترنت تعتبر من العراقيل التي تعوق نمو التجارة الإلكترونية في الوطن العربي وبالتالي تعطل عمل البنوك الإلكترونية.

- المعوقات التي تواجه انتشار الإنترنت في العالم ومنها:

• ارتفاع نسبة الضرائب المفروضة على أجهزة الحاسوب والتي تصل في بعض الدول العربية إلى 20%

• الافتقار إلى الخطط الشاملة على المستوى الوطني والإقليمي.

• التكلفة العالية وندرة الموظفين القادرين على التعامل مع النظم الحديثة لإدارة التجارة الإلكترونية.

- مشكلات يعرض لها العملاء فكثير من مواقع الإنترنت تعرض بيع أشياء أو تقديم خدمات وتطلب بيانات شخصية والتي من الممكن التخلص عليها، (على الخط On Line) وسرقتها وسوء استخدامها.

- نقص الاعتمادية والأمان والمعايير والبروتوكولات وتغير أدوات تطوير البرمجيات باستمرار وسرعة.

(2) الشريف علي محمد: تحديات التجارة الإلكترونية، مجلة المقتصد - تصدر عن بنك التضامن الإسلامي، ص 19 - 21.

(1) الشريف علي محمد: تحديات التجارة الإلكترونية، مجلة المقتصد - تصدر عن بنك التضامن الإسلامي، ص 18 - 19.

- هناك مجموعة من المخاطر التي تواجه البنوك في الصيرفة الإلكترونية وهي:

- ظهور متاجر وهمية على الشبكة مهمتها جمع أرقام بطاقات الائتمان واستغلال أرقامها في التزوير وسرقة الأموال من حسابات بطاقات الائتمان.

- عدم إمكانية تسويق بعض السلع إلكترونياً مثل السلع غير المحددة بمقاييس معيارية أو السلع التي تحتاج إلى معاينة طبيعية قبل التعامل فيها.

- قلة عدد مستخدمي الانترنت في الوطن العربي بسبب ارتفاع تكلفة الاتصال مع الشبكة داخل الوطن وعدم توفر حملات التوعية والارشاد لاستخدام الانترنت، فضلاً عن ارتفاع أسعار أجهزة الحاسوب والأجهزة اللازمة للربط مع الشبكة وكذلك البطء في تراسل المعلومات عبر الشبكة داخل الوطن العربي⁽¹⁾.

رابعاً: التحديات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإلكترونية في السودان والوطن العربي:

هنالك عدة تحديات تواجه المصارف العربية من خلال تقديمها للخدمات المصرفية الإلكترونية. أول هذه التحديات يرتبط بالمتطلبات الخاصة بأمن وسرية المعاملات المصرفية الإلكترونية والمخاطر الناتجة عنها من خلال تنقلها عبر شرايين الشبكة العنكبوتية. والتحدي الثاني يتعلق بتطوير العمل المصرفي ككل لكسب الفرص التي توفرها التجارة الإلكترونية. وفهم عوامل النجاح الحرجة في البنوك الإلكترونية كأداة مهمة لتطوير وتحسين عمليات التخطيط الاستراتيجي للبنك يشكل التحدي الثالث. وتشكل متطلبات العوامة المصرفية من ناحية المعايير والتشريعات ومدى مواكبة الخدمات البنكية الإلكترونية لهذه المتطلبات التحدي الرابع.

يتطلب مواجهة هذه العقبات من المصارف ان تزيد من استيعابها للتكنولوجيا الحديثة بالأخص الإدارات العليا، وتحاول الاستفادة من عملية التسويق الإلكتروني وتطوير أساليب الحماية ومحاولة تعزيز النظر للتطبيقات المصرفية الإلكترونية الحديثة.

وفي إطار البنية التحتية يجب على المصارف تحديث الأجهزة والبرمجيات وشبكات الاتصال والاهتمام ببناء القدرات وتكثيف التدريب التقني (داخلياً وخارجياً)، وإعداد خطط وبرامج لنشر الوعي التقني المصرفي للمصرفيين والعملاء. وعلى المصرف النظر في الهياكل الوظيفية والإجراءات التنظيمية وتعديلها - إذا تطلب الأمر - لمواكبة إدخال التقنية.

التحول نحو البنوك الإلكترونية يتطلب عقلية إدارية جديدة وإدراك

(1) أنور ابو بكر عمار، المصارف ديناصورات تواجه الانقراض (مقدمة في التقنية المصرفية)، مطبعة مارسيلاند، الخرطوم 2011م ص 90-92.

جديد:

المنشآت الرقمية بحاجة إلى تصاميم وإجراءات إدارية جديدة تتبناها وإن استخدام الانترنت والتكنولوجيا الرقمية الأخرى في تنسيق أعمال المنظمة، وتعاونها، ونجاحها في الصيرفة الإلكترونية، يتطلب فحص وتمحيص، وبالطبع إعادة تصميم مجمل عمليات إدارة الأعمال، بدلاً من محاولة تطعيم التكنولوجيا الجديدة في تطبيقات عمليات إدارة الأعمال الجارية والموجودة فعلاً فالمنظمات والشركات ينبغي عليها أن تأخذ بالاعتبار بنية تنظيمية مختلفة، وأن تغير من ثقافة المنظمة، وأن تتجه نحو دعم بنية لنظم المعلومات⁽²⁾.

خامساً: التحديات التي تواجه البنوك المركزية في تطبيق الصيرفة الإلكترونية:

وقامت البنوك المركزية في عدة دول عربية مثل (السودان، مصر، السعودية، الأردن) بتحديث التشريعات المصرفية والمالية بما يتماشى مع المستجدات في الصناعة المصرفية العالمية. وفي نفس الوقت سعت البنوك المركزية في معظم الدول العربية بالتنسيق مع الجهات العدلية لإصدار القوانين التي تساعد على إدخال التقنية في القطاع المصرفي (قوانين المعاملات الإلكترونية والجرائم الإلكترونية) لتوفير البيئة القانونية للخدمة. والتشريعات بشكل عام تهدف إلى تحديد أهلية الجهة الممارسة للأعمال المصرفية الإلكترونية وحماية العميل.

وفي نفس الإطار وعلى النطاق المحلي قامت البنوك المركزية بإصدار التشريعات والمنشورات المنظمة للعمل المصرفي الإلكتروني وذلك للأسباب التالية:

- حماية السوق المصرفي المحلي من مقدمي الخدمات المصرفية غير المرخصة لهم من الجهات الإشرافية بتقديم هذه الخدمات بما في ذلك الجهات التي ترغب في تأسيس كيان مستقل لا يتواجد له فروع مادية بغرض تقديم العمليات المصرفية الإلكترونية Virtual bank.

- التحقق من توفر الوسائل الكافية لدى البنوك والإدارة الحصيفة لمخاطر تلك العمليات.

- تطبيق الضوابط الرقابية اللازمة للحصول على ترخيص من الجهات الإشرافية لتقديم تلك العمليات.

وقد أوجبت بعض البنوك المركزية على البنوك إعلام زبائنها عن مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية، وجعلته بمثابة التزام قانوني مفروض على البنك المقدم للخدمات المصرفية الإلكترونية وموجه لعملاء البنك الراغبين وغير الراغبين في التعاقد معه.

المصارف العربية واستخدام الصيرفة الإلكترونية:

أولت السلطات النقدية والمصرفية في الدول العربية اهتماماً متزايداً

(2) أنور ابو بكر عمار، مرجع سبق ذكره - ص 90-91.

العربية لتتماشى وتواكب التطور التكنولوجي والعلمي في الدول المتقدمة⁽¹⁾.

سادساً: متطلبات تطبيق الصيرفة عبر شبكة الانترنت بصورة عامة:

العنصر الأساسي للبناء التحتي يتمثل بتقنية المعلومات. ولا يمكن تحقيق الانتشار لأي عمل إلكتروني دون وجود بنية تحتية تقنية، وتتألف تلك البنية من المتطلبات الآتية:

- الحاسبات الشخصية Computers والحاسبات المضيفة Hosts، فكلما زاد انتشار الحاسبات قل التحدي أمام انتشار الخدمات الإلكترونية.
- أمن البنى التحتية Public Key Infrastructure طالما أنه سيتم تبادل معلومات وبيانات مصرفية بما تحتوي عليه من سرية فائقة، فلا بد من أن تكون كل من الخدمات والحاسبات آمنة.
- وجود البرمجيات والتطبيقات المعيارية والأمنية لضمان تعميم التقنية بصورة منظمة وفعالة وضمان الاستخدام الأمثل والسليم لوسائل التقنية.
- الكفاءات البشرية التقنية المدربة والوظائف الاحترافية، وهذه دعامة الوجود والاستمرارية والمنافسة.
- الإجراءات والسياسات المنظمة للبنية التحتية لضمان سلامة واستقرار البنية التحتية التقنية.
- الدعم الحكومي لصناعة المعلومات: ويلعب الدعم الحكومي دوراً كبيراً في انتشار تلك الخدمات، كفتح المجال للمستثمرين الأجانب في مجال برمجيات الحاسبات وأجهزتها، وإصدار تشريعات وسياسات ضريبية داعمة لانتشار الخدمات الإلكترونية.

الارتقاء بالعامل البشري:

يعد الاستثمار في المعرفة وإعداد العقول وصلها من أفضل ما يمكن إعداده للمستقبل، ويمثل نقل المعرفة وتطويرها واستخدامها وتوظيفها لتنمية الشعوب عنصراً أساسياً لتقدم الانسانية وريقها. فترى الدول تتسابق وتتنافس لتبنى استراتيجيات ومخططات أفضل لتنمية الموارد البشرية وتحقيق الأهداف النوعية والكمية لتنمية شعوبها وتحويلها الى مجتمعات معرفة.

ويعد العنصر البشري من الركائز الأساسية للارتقاء بالعمل المصرفي في مجتمع المعلومات على اعتبار أن الكفاءة في الأداء هي الفيصل ما بين المؤسسات. فمهما تنوعت مصادر الكفاءة يظل العامل البشري وراءها، فالبشر في النهاية يحلون محل القلب من المؤسسة. ومن أجل مسايرة أحدث ما وصل إليه العلم في مجال التقنية المصرفية ينبغي تطوير إمكانيات العاملين وقدراتهم لاستيعاب التطورات في مجال الخدمات المصرفية الإلكترونية وتحقيق أفضل استخدام للموارد البشرية في

(1) أنور ابو بكر عمار - نفس المرجع السابق - ص (55 - 59).

لتطوير وإصلاح وتحريك قطاعاتها المصرفية انطلاقاً من الدور الهام الذي تلعبه هذه القطاعات في تعزيز النمو الاقتصادي. وقد شهد القطاع المصرفي في الدول العربية تطوراً كبيراً في السنوات الأخيرة نتيجة الجهود الكبيرة التي بذلتها معظم الدول العربية لإصلاحه وتطويره، حيث قامت المصارف المركزية في معظم الدول العربية بدعم إدخال التقنية المصرفية.

إن المصارف تواجه تحديات كبيرة أملتھا التغيرات العالمية في البيئة المصرفية نتيجة التطورات التكنولوجية وتطوير تجارة الخدمات المالية في ظل منظمة التجارة العالمية وازدياد المنافسة، لذا يتعين على المصارف العربية مواكبة هذه التحديات وتحويلها إلى فرص حقيقية للنمو والتطور خلال المرحلة المقبلة.

أما اهم التحديات التي تواجه القطاع المصرفي العربي تشمل:

- عدم توفر بيئة العمل المصرفي الملائمة مع نشاط الخدمات الإلكترونية ومنها البنوك الإلكترونية وخاصة الكوادر البشرية المؤهلة بثقافة عن تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال.
- نقص الموارد المالية المتاحة لمعظم البنوك العربية مما يقلل من قدراتها وإمكانياتها في ممارسة الأعمال المصرفية الإلكترونية لا سيما وأنها تتميز بارتفاع الكلفة.
- قلة الوعي بأهمية التعاملات المصرفية الإلكترونية في المجتمع العربي وضعف أو انعدام الثقة أصلاً في وسائل الدفع الإلكترونية وذلك بسبب المخاطر التي تواجه بيئة تكنولوجيا المعلومات ومخاطر الاتصال بشبكة الانترنت كذلك.
- نقص الأجهزة الإلكترونية وخاصة الحواسيب التي في معظم الدول العربية ويمثل ذلك عائقاً أمام الاستفادة من الخدمات الإلكترونية وعدم القدرة على التعامل مع تقنية المعلومات الحديثة.
- غياب أو انعدام الأطر والتشريعات القانونية العربية والمتعلقة بالخدمات الإلكترونية.
- ولكي تتجاوز هذه المعوقات لابد من البدء بتهيئة بيئة اقتصادية مبنية على أسس اقتصاد المعرفة بكل ملامحه المعلوماتية والمعرفية ليتسنى للمصارف الاستفادة من الخدمات الإلكترونية واستخدامها في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي خاصة في مجال الصناعة المصرفية وذلك من خلال:
- التأكيد على توفير بنية تحتية لاقتصاد المعرفة المعلوماتية متمثلة بإصدار القوانين والتشريعات التي تنظم عمل الخدمات الإلكترونية والصيرفة الإلكترونية في عالمنا العربي لاعتمادها في وسائل الدفع الإلكترونية والاستفادة من المزايا التي توفر للمتعاملين فيها.
- ضرورة نشر الوعي التكنولوجي بين موظفي الخدمات المصرفية مع وضع استراتيجية خاصة وواضحة للمعاملات الإلكترونية المصرفية.
- التأكيد على ضرورة تطوير الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك

المصارف. والارتقاء بالعنصر البشري يجب أن يشمل الجهات الإشرافية بالإضافة للمصارف.

وهذا يتطلب الارتقاء بمستوى أداء العنصر البشري وتبنى عدد من الاستراتيجيات المتكاملة للوصول الى نموذج (المصرفي الفعال) نذكر منها ما يلي:

• تطوير كفاءة الأداء لنشاط البنك الإلكتروني لتمتد إلى كافة الوظائف الفنية والمالية والتسويقية والقانونية والاستثمارية والإدارية، خاصة وأن هذه الكفاءة يجب أن تقوم على فهم احتياجات الأداء والتواصل التأهيلي والتدريبي.

• تشجيع الأفكار والنظريات الحديثة لدى موظفي البنوك في حقول الأداء الفني والتسويقي والمالي والخدمي، تلك الأفكار التي تجئ وليد تفكير إبداعي وليس وليد تفكير مُطَي.

• الاستعانة ببيوت الخبرة العالمية أو البنوك الكبرى لتدريب الكوادر المصرفية على استخدام أدوات العصر الحديث مثل الانترنت والسويفت وغيرها.

• الاهتمام بالتدريب في الخارج لاستيعاب أدوات التكنولوجيا المستخدمة في البنوك العالمية وطرق التعامل معها وكيفية تطبيقها.

• ترسيخ بعض المفاهيم المتطورة لدى موظفي البنوك التي تتعلق بأهمية الابتكار والإبداع ومواكبة التكنولوجيا الحديثة، وتطوير المنتجات المصرفية والمبادرة لكسب عملاء جدد مع التحرير من القيود الروتينية التي تعوق سير العمل.

• صياغة الأهداف التدريبية لتناسب المستويات الوظيفية بحيث يتم التركيز على تنمية وصل مهارات حسن التصرف والقدرة على التفاوض والتخطيط واتخاذ القرار، والتركيز على البرامج التي تكسب القدرة على تغيير الأولويات وفقاً لظروف كل مرحلة أو تغيير أساليب العمل وفقاً لأسواق واحتياجات المنافسة مع التكيف السريع للمتغيرات الخارجية.

• تطوير اختصاصات القيادات الإدارية والإشرافية من خلال تحديد مسؤولياتهم تجاه العاملين بحيث تشمل التعرف على قدرات العاملين وتوجيهها التوجيه الأمثل لتحقيق التناغم والانسجام المطلوب في أداء كافة العاملين بالوحدة المصرفية ومن ثم تقديم الخدمة المصرفية بالشكل اللائق.

• تطبيق مبدأ (قيادات المستقبل) بصورة أكثر فعالية وذلك بإعطاء الفرصة للعناصر الشابة لتولي الوظائف القيادية على أن يتم اختيار من تتوفر لديهم الكفاءة والصفات الشخصية التي تؤهلهم لذلك، مع تزويدهم بالبرامج التدريبية المناسبة خارجياً وداخلياً في المجالات المصرفية والمالية والتنقية، مع التدريب العملي على مجالات العمل المصرفي التي لم يسبق لهم العمل بها حتى يصبحوا قادرين في المستقبل على المراقبة والمتابعة واتخاذ القرارات المناسبة لحل المشاكل التي قد تعترض الأداء.

• وضع نموذج موضوعي لتقييم أداء العنصر البشري من خلال عدة معايير تأخذ في اعتبارها أداء الوحدة المصرفية التي يعمل بها الموظف ودوره في تحقيق هذه النتائج، مع ضرورة تحقيق التفاعل المستمر والمباشر بين الرئيس والمرؤوس بأن يسمح بحسن التقييم.

• إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالكامل في التعليم والتدريب على جميع المستويات.

ان تهيئة البنية التحتية التقنية والبيئية التشريعية والتنظيمية بالصورة الملائمة، مع التوسع في نشر الثقافة التكنولوجية المصرفية في المجتمع. في ظل وجود كوادر بشرية مدربة سوف يساهم في إعطاء قوى الدفع الملائمة للخدمات المصرفية الإلكترونية والتوسع فيها خلال المرحلة القريبة القادمة.

وتقوم البنوك الإلكترونية على ثلاثة متطلبات رئيسية البنية التحتية، التقنية، الارتقاء بالعنصر البشري والبنية التحتية التشريعية.

من الضروري توفير وتطوير بنية تحتية تقنية (تقنية المعلومات والاتصالات ICT) حديثة ومكيفة للظروف المحلية، تمكن من تحقيق النفاذ الى المعلومات بأعلى كفاءة ممكنة وبطريقة سريعة وأمنة وتكلفة محتملة. وأداء البنوك لخدماتها إنما يتأثر بتطوير البنى التحتية التقنية ذاته، وبالتالي كلما زادت العقبات المرتبطة بالبنى التحتية التقنية كلما أثر ذلك على فاعلية التعامل مع البنوك الإلكترونية سلباً، والبنى التحتية التقنية للبنوك الإلكترونية وليست ولا يمكن أن تكون معزولة عن بنى الاتصالات وتقنية المعلومات التحتية (ICT infrastructure) للدولة ومختلف القطاعات.

وتشكل وسائل الاتصالات الثابتة واللاسلكية العمود الفقري الذي تتدفق من خلاله معظم حركة الشبكات، ولذلك تعتبر البنية الأساسية للاتصالات عنصراً حاسماً في نمو الصيرفة الإلكترونية.

فإرساء بنية أساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية ذات نوعية راقية وأسعار معقولة، وحديثة تكنولوجيا، ومتوائمة مع المعايير الدولية، يحقق توفير أهم دعامة للصيرفة الإلكترونية.

وينبغي أن تتسم سياسات الاتصالات بالمرونة حتى تتكيف مع متطلبات عصر العولمة والصيرفة الإلكترونية، وفي هذا الإطار نشير إلى أن فعالية وسلامة بنى الاتصالات تقوم على سلامة التنظيم الاستثماري، ودقة المعايير وتواؤمها الدولي، وكفاءة وفعالية التنظيم القانوني لقطاع الاتصالات.

استخدام التكنولوجيا لتلبية الاحتياجات والتطبيقات المحلية:

تعاني الدول العربية من مشاكل عدة يصعب فيها تطبيق طرق وتقنيات الصيرفة الإلكترونية بنفس الأسلوب الذي تم به التطبيق في الدول المتقدمة، ولابد من توطئ طرق الصيرفة الإلكترونية بما يتناسب مع البيئة العربية ومع تطور الحياة عامة فيها.

انتشار الحاسبات على المستوى المؤسسي والشخصي كلما قل التحدي أمام انتشار الخدمات المصرفية الإلكترونية.

ب/ انتشار شبكات الاتصال بأنواعها:

إن وجود شبكات الاتصال الهاتفية العادية واعتمادها على التكنولوجيا والهواتف الخلوية وكذلك شبكات الأقمار الصناعية تعد من التحديات الهامة التي تواجه الأخذ بالصرافة الإلكترونية باعتبارها قنوات ومسارات انتقال العمليات الإلكترونية.

ج / توافر الحاسبات المضيئة:

تعد الحاسبات المضيئة إحدى اللزمات للتعامل عبر شبكة الإنترنت وهي تلك الحاسبات المحلية التي تتصل بشبكة الإنترنت الدولية وتتيح من خلال خطوط اتصال محلي للشبكة وهذه الحاسبات ويكون لها عنوان رقمي على الإنترنت ويلاحظ أن عدد الحاسبات المضيئة وسعتها يرتبط طردياً بعدد وإمكانات طالبي الخدمة عبر الإنترنت والموجودين في نطاق هذا الحاسب سواء كان بلداً أو منطقة.

د / أمان البنية التحتية:

وطالما سيتم تناول المعلومات وبيانات خاصة وعمليات مصرفية بما تحتوي عليه من سرية فائقة فلا بد أن تكون هنالك بنية تحتية للاتصالات الآمنة تقوم على تأمين خطوط الاتصال وعدم تداخلها فضلاً عن وجود الطرف الثالث الذي يضمن الجهات المتعاونة مع بعضها على الإنترنت.

2/ بحث التطوير:

إن بحث تطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية تعد لازمة ضرورة للتنامي بل لاستمرار هذه الخدمات وتوظيفها ذلك أنه من الضروري استمرار بحوث دعم وانتشار تلك الخدمات وتوظيفها وتطويرها ورفع درجة تأمينها وتخفيض تكلفتها وانعكاس ذلك على تسعيرها وبالتالي مزيد من الإقبال.

والتحدي هو التميز والاستمرارية والقدرة التنافسية وهو تحد يتعلق بحدة القدرة التنافسية وهو تحد يتعلق بحدة القدرة على استمرار ما بعد الحداثة.

3/ البنية التشريعية وما قد تعترضه من قيد وتطرحة من تيسيرات من أهم العوامل المرشحة لنمو العمليات المصرفية عبر الإنترنت فمثلاً إذا لم يكن هنالك للتوقيع الإلكتروني كامل الحجج القانونية فكيف يمكن لكافة أطراف العمليات المصرفية المختلفة أن يتموا عملياتهم عبر الإنترنت.

فلا شك أن البنية التشريعية والقانونية ضرورة ملحة لتوفير المناخ الذي يضمن لكافة أطراف التعامل المصرفي الإلكتروني للاطمئنان ومن ثم تسهيل انتشار تلك العمليات وغيرها. إن التحدي هنا يكمن في تحديات البناء المؤثر والفاعل والتوقيع مع كل قطاعات المجتمع.

4/ السياسات تشتمل ما يفرض منها على وسائل أدوات الخدمات المصرفية

لزال استخدام النقود الورقية (الكاش) هو وسيلة الدفع الرئيسية في معظم الحالات (إن لم يكن في جميع الأحوال) التي يتم تبادل خدمات أو بضائع أو أي من المشتريات. ويسبب ذلك عبئاً كبيراً على أطراف عدة: دافع المبلغ، المستفيد، المصرف الدافع للمبلغ، المصرف المستلم للمبلغ... الخ حيث يعاني كل منهم مشاكل مختلفة ناتجة من التعامل المباشر بالنقد.

الايهان بالتغيير

ينبغي على المصارف أن تدرك وتتقبل حقيقة ان التغيير حاصل ولا بد من الاستفادة منه وجعل مجراه وتداعياته تصب في مصلحة هذه المصارف. ومع دخول الدول العربية منظمة التجارة العالمية تتغير بالضرورة أنماط التعاملات المصرفية، وهذا يتطلب من هذه البنوك أن تصبح كيانات منفتحة قابلة للتعلم والاستفادة من التطورات الحاصلة وينبغي عليها أن تكتشف وتحدد وتستجيب للتغيير تبعاً لاحتياجات السوق والعملاء، كما يتعين عليها ان تعرف كيف ومتى توسع نشاطها والمنتجات التي ينبغي أن تطورها، وأن البنوك المستعدة لمواجهة تحديات الانفتاح المالي عليها أن تنظر الى اتفاقية منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالخدمات المالية على أنها فرصة أكثر من كونها تهديداً، وهذا يعني ان البنوك العربية مدعوة لتطوير قدراتها لمواجهة المنافسة الخارجية المتزايدة. أن فكرة التحديث تتعلق بمنهج التفكير والقدرات المصرفية ومهارات التعامل مع الجديد والمشاركة فيه. وبهذا فإننا نخشى أمام اتساع الفجوات التقنية والفكرية بين العقل المصري في بلدنا والبلدان الأكثر تطوراً. ان تعدد عقول ومصالح مجتمعات أخرى وقوى عالمية. لن تترك لمصارفنا متنفساً بسبب عجزها وتخلفها في الأداء وهنا تقع عليها مسؤولية تطوير العمل المصرفي والارتقاء به. وأخذنا نشعر وكأننا ننجرف أمام تيار المعلوماتية المالية العالمية. ونحن نتلقف اليوم مبادئ العمل المصرفي من مصادر تمتلك الأفكار الكلية والرؤى الجامعة لتوجيه حركتها وفق ديناميكية سريعة متكيفة⁽¹⁾.

التحديات التي تواجه بنك السودان المركزي لتطبيق الصيرفة عبر شبكة الانترنت في المصارف السودانية:

فإن أهم التحديات التي تواجه البنك المركزي تتمثل في الآتي:

1/ البنية التحتية:

لا يمكن تحقيق الانتشار لأي مصرف إلكتروني متضمنة العمليات المصرفية عبر الإنترنت دون وجود بنية تحتية أساسية وتتألف تلك التحديات اللازمة من المتطلبات التالية:

أ/ وجود الحاسبات الشخصية لدى البنوك والمؤسسات المختلفة والمنازل التي عن طريقها يتم إجراء الأعمال الإلكترونية وكلما زادت كثافة

(1) أنور ابو بكر عمار - نفس المرجع السابق ص (85، 87، 168، 169).

الإلكترونية من حساباتها وملحقاتها أو أجهزة اتصالات وملحقاتها وكذلك الضرائب أو الجمارك التي تعترض على المعاملات ذاتها.

5/ الدعم الحكومي:

يلعب الدعم الحكومي دوراً أساسياً في انتشار الخدمات المصرفية الإلكترونية فالدور الحكومي يبدأ من تعبئة أنظمة التعليم لتستخدم في المعلومات وإزالة كل صور الأمية فيها ويمر بتوفير البيئة الأساسية المطلوبة من حاليات مفضة وشبكات الاتصالات الآمنة من الهواتف الأرضية أو الجوال أو عبر الأقمار الصناعية وينتهي بالسياسات التشريعية والمالية والاقتصادية والتقنية التي تدفع الانتشار لهذه الخدمات المصرفية الإلكترونية.

وفي هذا الصدد نجد أن بنك السودان المركزي قد تبنى مشروع الصيرفة الإلكترونية بالسودان قدم له دعماً بلا حدود في كل المجالات وفي جميع المداخل ومازال يقدم هذا الدعم⁽¹⁾.

توصلت الدراسة الى النتائج والتوصيات التالية:

أولاً: النتائج:

يتضح من خلال البيانات والمعلومات التي تم تحليلها واستعراضها بالرغم من محدوديتها:

1/ تتطلب تطبيق الصيرفة عبر شبكة الإنترنت في الوطن العربي وجود بنية تحتية تقنية مقاييس عصرية في أي دولة.

2/ الجانب الأمني هو أهم عائق في تطبيق الصيرفة عبر شبكة الإنترنت في الوطن العربي بسبب حصول قرصنة واحتيال على شبكة الإنترنت تؤدي الى خسائر مالية كبيرة.

هنالك نقص في جانب تطوير البحوث في أمن المعلومات في الدول العربية كما هو حادث في الدول المتقدمة.

ثانياً: التوصيات:

أصبح من الواضح ان معالجة مشكلة تطبيق الصيرفة عبر شبكة الانترنت في الوطن العربي هي:

1/ ضرورة ان تبني الجهات المختصة لتطبيق الصيرفة عبر شبكة الانترنت في الوطن العربي اعداد عدد من البحوث والدراسات في الجانب التقني والجانب الأمني حتى يتم تطبيق الصيرفة عبر شبكة الانترنت. 2/ يجب إنشاء جسيم اداري يختص بتطبيق الصيرفة عبر شبكة الانترنت متمثل في البنوك المركزية وشركات الاتصال والبنوك التجارية وجهاز الإسناد التقني في نظم المعلومات.

3/ يجب الاهتمام بتدريب الكادر البشري في الدول العربية كما حادث في المتقدمة.

4/ هنالك إجراءات مختلفة في إدارة الأفراد والعاملين، وتبنى إجراءات ووظائف تعتمد على شبكات المعلومات المحوسبة. وإضافة إلى كل ذلك

(1) الوثائق عطا المنان: تحديات المصارف الإلكترونية، مجلة المقتصد، العدد 33، مارس 2008م، ص 45.

ينبغي تبنى استراتيجية أعمال مختلفة.

5/ بالإضافة للجرائم التقنية التي استهدفت القطاع المصرفي صاحب تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية مخاطر جديدة لم تكن معروفة من قبل مما يتطلب ان تسعى الجهات الإرشادية والمصارف لإدارتها وتخفيف أضرارها لتتناسب الخدمات المصرفية الإلكترونية ببسر وسهولة. 6/ إن التقنيات الجديدة تستلزم بالضرورة تغيرات مؤسسية تتلاءم ونوع التقنيات الحديثة في عالم المصارف والمال. فلم يعد التنظيم المؤسسي الحالي ملائماً ومستوعباً في الإدارة وصناعة الخدمات المصرفية. 7/ ضرورة بناء قاعدة تكنولوجية معرفية ذاتية من خلال الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات في مختلف القطاعات لأنها الحجر الأساس في نمو وتطور الاقتصاد المعرفي.

8/ ينبغي على المصارف الاهتمام بأمن العمليات التي تتم عبر الانترنت وذلك درءاً للأخطار الكبيرة التي تترتب على إساءة الاستخدام أو التزيف. 9/ هناك مخاطر ناتجة عن ممارسة العمليات المصرفية عبر الحدود، الأمر الذي يتطلب من البنوك الإلمام بالقوانين والضوابط الرقابية التي تتحكم في هذه العمليات مثل الحصول على ترخيص ممارسة الخدمة وحماية المستهلك.

قائمة مصادر البيانات

أولاً: مواقع الانترنت

www.aljzaknet

www.weblgveg/2

ثانياً: المراجع:

1/ أنور أبو بكر عمار، المصارف ديناصورات تواجه الانقراض (مقدمة في التقنية المصرفية)، مطبعة مارسيلاند، الخرطوم 2011م ص 49.

2/ عوض حاج على - مجتمع المعرفة والديمقراطية والحوكمة الرشيدة في إطار المعرفة الإنسانية نظرة تأصيلية - مطبعة جامعة النيلين د ن.

ثالثاً: المجلات:

1/ الشريف علي حمد: تحديات التجارة الإلكترونية، مجلة المقتصد، تصدر عن بنك التضامن الإسلامي، العدد 32 مارس 2007م.

2/ الوثائق عطا المنان: تحديات المصارف الإلكترونية مجلة المقتصد، تصدر عن بنك التضامن العدد 33، مارس 2008م.

3/ صلاح محمد على عبد الحميد - معوقات استخدام الانترنت في العمل المصرفي ومزاياه وأهميته وضوابطه - مجلة المال والاقتصاد - تصدر عن بنك فيصل الإسلامي - العدد 70.

4/ عدنان الهندي: نجاح العمل المصرفي الإلكتروني يتطلب مزايا وضوابط مناسبة - مجلة اتحاد المصارف العربية تصدر عن اتحاد المصارف العربية - بيروت - لبنان - مارس 2000.

أضواء علي.. سياسات بنك السودان المركزي السارية



سياسات



إعداد

حسن محجوب الزبير علي

إدارة البحوث والتنمية

يصدر بنك السودان المركزي منشوراته الدورية المنتظمة للعمل المصرفي بالبلاد، وذلك في إطار جهوده لتطوير الضوابط التنظيمية والرقابية التي تهدف إلى الاستقرار الاقتصادي، وخلال الربع الثاني من العام 2016 أصدر عدداً من المنشورات التي شملت الآتي:

(أ) منشورات الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء:

1. المنشور الخاص بتخصيص نسبة 10% من حوائل الصادرات عدا البترول والذهب رقم (2016/4) بتاريخ 17 مايو 2016، وذلك بالإشارة إلى قرار مجلس الوزراء رقم (168) لسنة 2016 الصادر بتاريخ 5/مايو/2016 والخاص بتوفير الدواء وتطوير الصناعة الدوائية بالبلاد، وبالإشارة إلى منشور إدارة السياسات رقم (2016/2) الصادر بتاريخ 20/يناير/2016، فقد تقرر أولاً: أن يستمر استقطاع نسبة 10% من حوائل الصادرات عدا البترول والذهب وتوظيفها لتغطية استيراد احتياجات البلاد من الأدوية البشرية والمواد الخام للصناعات الدوائية المحلية، ثانياً: أن يتم تقسيم المبلغ الناتج من استقطاع النسبة المذكورة في أولاً لاستيراد الأدوية البشرية والمواد الخام للصناعات الدوائية المحلية وفقاً للآتي: نسبة 77.5% لصالح استيراد الأدوية البشرية، نسبة 22.5% لصالح استيراد المواد الخام للصناعات الدوائية المحلية. ثالثاً: أن تقوم المصارف بفتح حساب منفصل لكل من الاستخدامات المذكورة في ثانياً أعلاه. رابعاً: أن يتم إكمال عمليات الدفع للمراسلين بالخارج مباشرة من الحسابات الواردة في ثالثاً أعلاه، وعدم تحويل أي جزء من أرصدها إلى أي حساب آخر. خامساً: على المصارف عدم التعامل إلا مع الشركات المتخصصة في مجال استيراد الأدوية البشرية أو تصنيعها محلياً والمعتمدة من المجلس القومي للأدوية والسموم، وبعد الحصول على توصية بخطاب معتمد من المجلس القومي للأدوية والسموم.

سادساً: سوف يقوم بنك السودان المركزي بمد المصارف بقوائم الشركات والتوقعات المعتمدة من المجلس القومي للأدوية والسوموم. سابعاً: في حالة عدم وصول الأدوية خلال فترة ثلاثة أشهر من بدء عملية الاستيراد بكل طرق الدفع، على المصارف عدم تجديد فترة الاستيراد وإخطار بنك السودان المركزي (إدارة النقد الأجنبي) فوراً. ثامناً: على المصارف عدم تجزئة المبلغ المصدق واستخدامه كاملاً خلال فترة لا تتجاوز 15 يوماً من تاريخ تخصيص المبلغ.

(ب) منشورات وتعاميم الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي:

1. المنشور الخاص باعتماد وثيقة التأمين كضمان للتمويل الأصغر رقم (2016/4) بتاريخ 28 مارس 2016، وذلك إحقاقاً للمنشور رقم (2012/7) الصادر بتاريخ 2012/1/9 حول اعتماد وثيقة التأمين الشامل الصادرة من شركات التأمين كضمان لمنح التمويل الأصغر واستناداً على قرار الهيئة العليا للرقابة الشرعية (2015/1) حول اعتماد وثيقة التأمين الشامل من شركات التأمين كضمان لمنح التمويل، فقد تقرر إن المؤمن (طالب التأمين) في هذه الوثيقة هو المصرف للتأمين ضد المخاطر المتعلقة بسداد التمويل وأن المتعامل ليس طرفاً في هذه الوثيقة، أن تقوم المصارف بالتأمين الشامل على عمليات تمويل عملاء التمويل الأصغر بعد اكتمال إجراءات منح التمويل وإثبات الدين على ذمة العملاء.

2. التعميم المتعلق بخطابات الضمان الصادرة عن وكالة ضمان التمويل الأصغر بتاريخ 18 ابريل 2016، وذلك في إطار تفعيل سياسة بنك السودان المركزي الرامية لتشجيع التوسع في منح التمويل الأصغر، وإحقاقاً للمنشورات السابقة بالرقم (2012/7) و (2016/4) باعتماد وثيقة التأمين الشامل الصادرة عن شركات التأمين كضمان لمنح التمويل الأصغر، فقد تقرر اعتماد خطابات الضمان الصادرة عن وكالة ضمان التمويل الأصغر (تيسير) من ضمن الضمانات المسموح بها في مجال التمويل الأصغر.

3. المنشور الخاص بضوابط وموجهات إهلاك الديون المتعثرة رقم (2016/5) بتاريخ 18 مايو 2016، وذلك في إطار تفعيل دور بنك السودان المركزي الرقابي تحقيقاً للسلامة المصرفية فقد تقرر: أولاً: إلغاء المنشور رقم (2013/10) الخاص بإهلاك

الديون والاستعاضة عنه بهذا المنشور. ثانياً: تكون سلطة إهلاك الديون المتعثرة لبنك السودان المركزي واستناداً على ذلك يجب على المصارف الحصول على موافقة البنك المركزي عند إهلاك الديون. ثالثاً: يجب على المصارف تقديم طلبات إهلاك الديون المتعثرة بعد استيفاء الشروط التالية: إذا مضى على تاريخ استحقاق الدين المتعثر مدة لا تقل عن ثلاثة أعوام، وإذا كان المدين شركة/أسم عمل ومضت فترة عام على تاريخ تصفيته أو إشهار إفلاسه، وإذا مضت فترة عام على وفاة المدين دون تركة يمكن اللجوء إليها لتسوية الديون، وإذا مضت فترة عام على هروب المدين وتعذر ملاحظته قانونياً. رابعاً: يستثنى من ثالثاً أعلاه ديون الجهات الحكومية. خامساً: الضوابط العامة: ومنها يجب أن يتم الإهلاك أو الشطب إما خصماً على المخصصات، أو خصماً على الأرباح، مع مراعاة الأسس المحاسبية لتقييم الديون التي تمت الموافقة بواسطة البنك المركزي على إهلاكها، ويجب على المصارف تكملة بيانات العملاء المراد إهلاك مديونياتهم ومنحهم رمز ائتماني، أو اسم العميل رباعي مع جميع المعلومات المتوفرة عنه قبل الشروع في تقديم الطلب للبنك المركزي لشطب/ إهلاك الدين المعني، ويجب على المصارف الالتزام بتبويب الديون التي تم إهلاكها ضمن الحسابات النظامية في بند خاص باسم الديون التي تم شطبها / إهلاكها ومواصلة تحريك إجراءات استردادها، متى ما توفرت معلومات تفيد بإمكانية استردادها كلياً أو جزئياً. سادساً: يعتبر العميل الذي تم إهلاك ديونه محظوراً من التعامل مع الجهاز المصرفي بمجرد صدور قرار إهلاك الدين، وينطبق ذلك على أسماء مالك الشركة أو ملاكها جميعاً وأسماء الأعمال في حالة إذا كان العميل شركة أو اسم عمل. سابعاً: يجب مد بنك السودان المركزي بأسماء ملاك الشركات وأسماء الأعمال التي تم إهلاك ديونها.

4. التعميم المتعلق بتمييز كافة عملاء الجهاز المصرفي بتاريخ 14 يونيو 2016، وذلك في إطار المساعي المبذولة لتقليل المخاطر على الجهاز المصرفي، وبالإشارة إلى منشور بنك السودان المركزي رقم 2013/5 والذي نظم عملية الاستعلام الائتماني، وللإستفادة القصوى من نظام وكالة الاستعلام والتصنيف الائتماني في درء المخاطر التي قد تواجه المصارف، فقد تقرر أن يتم ترميز كل أصحاب الحسابات (الحاليين والمرتبين) بكل أنواعها لدي كافة المصارف، وذلك عبر نظام الوكالة المذكور.

الآثار الاقتصادية المترتبة على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي



أضواء
على



إعداد
عيسى أحمد ترايو

إدارة البحوث والتنمية

يأتي الاقتصاد البريطاني في المرتبة الخامسة عالمياً من حيث الناتج المحلي الإجمالي بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان وألمانيا، وثاني أكبر اقتصاد في الاتحاد الأوروبي بعد ألمانيا، حيث أظهرت بيانات اقتصادية حديثة صدرت من المكتب الأوروبي للإحصاءات أن وتيرة النمو الاقتصادي في منطقة اليورو، تسارعت خلال الربع الأول من العام 2016، وسجل 2.2% على أساس سنوي ويعتبر أفضل من التوقعات بنحو 0.6%.

وبالرغم من توقع استقرار معدلات النمو في المنطقة خلال ما تبقى من العام 2016، إلا أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سوف يؤثر سلباً على قوة الاقتصاد الأوروبي ومن ثم على الاقتصاد العالمي. عليه من المتوقع أن يكون لهذا الخروج آثار سلبية على نمو الاقتصاد البريطاني في المدى القصير على الأقل، وقد يدفعه نحو الركود، الأمر الذي يترتب على ارتفاع معدل التضخم نتيجة لانخفاض قيمة الجنيه الاسترليني وسيقوم البنك المركزي بخفض أسعار الفائدة إلى الصفر، واستمرار مدى استعداد الدائنين للاستمرار في تمويل عجز الموازنة.

يرى الخبراء والمهتمين في الشأن الاقتصادي العالمي أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سوف يكون له انعكاساتها على صعيد الاقتصاد الأوروبي والعالمي نتيجة لأهمية الاقتصاد البريطاني على الاقتصاد العالمي، وكذلك مدى أهميته في رفع مستوى الاقتصاد الأوروبي، حيث يمثل حوالي 16% من القوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، كما أن عدد سكان بريطانيا يشكل 13% من إجمالي سكان منطقة الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى ذلك توفر بريطانيا العمالة الماهرة للاتحاد الأوروبي. تتمثل دواعي الاتحاد الأوروبي في عدم خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في أن السوق الأوروبي في حاجة إلى مزيد من الأسواق لتصريف أو تسويق منتجاته الفائضة عن الطلب المحلي وخاصةً أسواق دول الاتحاد الأوروبي وخصوصاً السوق البريطاني الذي يستوعب أكبر كمية من السلع والخدمات والأيدي العاملة من الاتحاد الأوروبي، وبالتالي يشكل خروج بريطانيا خسارة كبيرة للاقتصاد الأوروبي للسوق البريطاني.

كما تشكل بريطانيا شريكاً تجارياً مهماً للاتحاد الأوروبي، إذ يستوعب الاتحاد الأوروبي حوالي 70% من الصادرات البريطانية، وهي تشكل حوالي 4% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط ما بين 2010 و2015، فيما تشكل الصادرات

البريطانية حوالي 30% من اجمالي صادرات الاتحاد الأوروبي، وان حركة الصادر والوارد (الميزان التجاري) يميل لصالح الاتحاد الاوربي، أي ان الاتحاد الاوربي يصدر لبريطانيا أكثر مما يستورد منها، ويقدر حجم الفائض بـ 56 مليار جنيه استرليني، فنمو الاتحاد الاوربي يتأثر سلباً في حال خروج بريطانيا من الاتحاد وبالتالي فإنه ليس من مصلحة الاتحاد وضع حواجز جمركية بل الافضل له عقد اتفاقيات تجارية معها.

وبخصوص ميزانية الاتحاد الأوروبي (الموازنة العامة)، سوف تفقد موازنة الاتحاد الأوروبي حوالي 9 مليار جنيه استرليني سنوياً عند خروج بريطانيا من الاتحاد، اذ ان بريطانيا تدفع 19 مليار جنيه وتحصل على 10 مليار جنيه عبر قنوات مثل دعم الزراعة، ولكن إذا ارادت بريطانيا الوصول الى السوق المشتركة فعليها ان تستمر في دفع التعويضات للاستفادة من هذه الميزة، التي تصل الى 3.5 مليار جنيه استرليني تقريباً، وعلى هذا النحو تخسر موازنة الاتحاد 5.5 مليار جنيه استرليني.

وكما يمثل خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي بمثابة حرمان الاقتصاد الاوربي من الصدارة على مستوى الاقتصاد العالمي وفقدان هيبته وقلة ثقة المستثمرين فيه، كما يعني أيضاً زيادة القيود على انتقال الاشخاص والسلع والخدمات التي تنتقل الى بريطانيا، فعلى سبيل المثال ان ألمانيا لا تستفيد فقط من السوق الموحدة عندما تباع السيارات إلى بريطانيا، بل تستفيد أيضاً عندما تصنع السيارات. إذ إن الصناعة الألمانية بشكل عام تعتمد على الحدود المفتوحة وحرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات، الامر الذي يترتب عليه خسائر للاقتصاد الألماني تتراوح بين (6.2، 4.1) مليار استرليني، ولذلك فإن معظم النخب السياسية والتجارية ودعاة تحرير الأسواق لن تكون سعيدة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

كما تزيد من توقعات تباطؤ النمو الاقتصاد الأوروبي وتعرضه للصدمات في المستقبل بسبب رغبة او اتجاه الجزر او الولايات البريطانية الاخرى بالانسحاب من الاتحاد خاصة الدول مثل اسكتلندا، ويلز وإيرلندا الشمالية بسبب الدعم المالي الكبير الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي، مما يتعارض مع مصالح تلك الدول. وسيترتب على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إعادة توقيع اتفاقية التجارة البريطانية مع دول الاتحاد الأوروبي، حيث كانت العضوية تتيح التنقل التجاري دون اتفاقيات للوجود في سوق الاتحاد الأوروبي التي تضم أكثر من 500 مليون مستهلك، الامر الذي يحد من حركة البريطانيين من التنقل والعمل في الاتحاد

الأوروبي.

اما على صعيد السوق المالي، يرى الخبراء والمهتمين في الشأن المالي من ان خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سوف ينعكس سلباً على القطاع المالي الذي يشكل 12% من الناتج المحلي مما يؤدي الى ضعف المركز المالي للندن وضعف القطاع المالي والمصرفي في بريطانيا، بالإضافة الى انخفاض تدفقات الاستثمار الاجنبي، وقد يؤدي ذلك الى تراجع تصنيف المؤسسات العالمية المالية، والتصنيف الائتماني للديون السيادية في بريطانيا، وبالتالي مزيداً من الضغوط على الاقتصاد العالمي.

اما على صعيد الاقتصاد السوداني، من المتوقع ان يتأثر الاقتصاد الوطني بشكل محدود في حالة ركود الاقتصاد الأوروبي وتراجع الطلب في أوروبا على الصادرات السودانية والتي تمثل حوالي 5% من إجمالي الصادرات، حيث بلغت الصادرات السودانية إلى دول الاتحاد الأوروبي في عام 2015 حوالي 149 مليون دولار فقط مقابل واردات إلى السودان بلغت قيمتها 1.9 مليار دولار يمثل 20% من إجمالي الواردات الكلية، مما يعني عجز الميزان التجاري السوداني مع الاتحاد الأوروبي.

وفيما يتعلق بالمكاسب الاقتصادية للسودان، سوف يؤدي الانخفاض المتوقع في قيمة الجنيه الإسترليني واليورو الى انخفاض كل أسعار السلع والخدمات والمعدات التي تستوردها السودان من بريطانيا والاتحاد الأوروبي، الامر الذي يحسن من فجوة الميزان التجاري، ويقلل من حجم الطلب المحلي على الدولار. في الختام يمكن القول ان الاثار الاقتصادية نتيجة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يسوده عدم اليقينية بالنسبة لتأثيره على الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاد الأوروبي بصفة خاصة، وذلك بالرغم من الاثار المباشرة المتمثلة في تراجع قيمة الجنيه الإسترليني والخسائر الكبيرة في السوق المالي اللندني وتداعياته للأسواق الاوربية الاخرى.

المراجع

- 1/ آثار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي - مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، www.fcdrs.com.
- 2/ موقع البنك المركزي الأوروبي على الانترنت - إحصاءات.
- 3/ موقع صندوق النقد الدولي على الانترنت - إحصاءات
- 4/ موقع البنك الدولي على الانترنت - إحصاءات.
- 5/ تحليلات اقتصادية من موقع bbc arabic.com

أبهاد المبادرة متعددة الأطراف لإعفاء الديون



ماذا
تعرف عن



أزاهر حسن محمد علي

إدارة البحوث والتنمية

بدأت مشكلة مديونية الدول النامية في السبعينات من القرن الماضي عندما توسعت المؤسسات المالية الدولية في تقديم القروض للدول النامية بافتراض استيفاء الدول ذات السيادة بالتزاماتها، في حين ان الواقع يشير الى تخلف دول عديدة منها عن سداد ديونها، ومع ارتفاع اسعار النفط في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، والانخفاض الكبير في اسعار السلع الاساسية التي تشكل نسبة كبيرة من صادرات الدول النامية وارتفاع اسعار الفوائد والكساد وضعف أسعار السلع الأولية في الدول الصناعية، فقد برزت أزمة الدين في الدول النامية. أدت السياسات المالية غير المرشدة بالإضافة الى انخفاض الادخار الوطني وضعف إدارة المشاريع الحكومية وتفشي الفساد بالإضافة لظهور الحروب الأهلية دوراً هاماً في تفاقم أزمة الديون.

زاد من حدة ازمة الدين اضطرار العديد من الدول الفقيرة للاقتراض بشكل متزايد لخدمة مديوناتها الخارجية، ما دفع بالدول المقرضة الي إعادة جدولة هذه الديون والتي تضمنت منح اعفاءات محدودة وتقديم قروض جديدة، وعلى الرغم من ذلك بقيت مستويات المديونية للدول الفقيرة مرتفعة فاعلن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مبادرة اعفاء الدول الفقيرة المثقلة بالديون (Highly Indebted Poor Countries (HIPCs) في عام 1996م. والتي تهدف الي ايجاد حل شامل لمشكلة مديونية الدول الفقيرة غير أن شروطها الصعبة آنذاك ادت الى تأهيل القليل

من الدول للاستفادة منها، ما أدى الى تعزيز المبادرة عام 1999م (Enhanced HIPC Initiative) بغرض تسريع تخفيض الديون و وضع معايير للتأكد من الحصول على أقصى فوائد ممكنة من خلال المبادرة ومن أن الأموال المعفاة تصل إلى الفقراء وتستخدم أفضل استخدام. ومن الأهمية بمكان الحفاظ على هذه الشروط حتى تتمكن البلدان من تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتقديم برامج لتخفيض أعداد الفقراء.

وفي إطار معالجة مشكلة الديون تم إطلاق المبادرة متعددة الأطراف (Multilateral Debt Relief Initiative (MDRI) وهي مبادرة الدول الصناعية الخاصة بإعفاء الدول الفقيرة المثقلة بالديون، وقد شكلت تطوراً كبيراً في إطار معالجة قضية مديونية الدول النامية، حيث أنها تمنح إعفاء كبيراً من الديون لمجموعة من الدول مقارنة بالبرامج والتوجهات السائدة للمؤسسات المالية الدولية والدول الصناعية الكبرى التي تمنح إعفاءات محدودة لديون الدول الفقيرة.

يأتي دور مبادرات إعفاء الديون في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق حفز الانتاج وتوليد فرص عمل، صياغة السياسات الامثالية الموجهة نحو تحقيق النمو، دعم الشرائح الفقيرة، إعادة الهيكلة الانتاجية وتحقيق زيادة في معدلات الانتاجية.

تتمثل المبادرة متعددة الاطراف لإعفاء الديون في تنفيذ مرحلتين، المرحلة الأولى إعفاء 22 دولة استوفت جميعها شروط مبادرة هيببكيك حيث وصلت إلى نقطة الإنجاز⁽¹⁾.

المرحلة الثانية إعفاء 18 دولة أوفت جميعها بشروط مبادرة هيببكيك منها ثمان دول وصلت إلى نقطة القرار⁽²⁾ وعشر دول أخرى ما زالت في المراحل الأولى ضمن هذه المبادرة. وتضم العشر دول الأخيرة السودان والصومال وجزر القمر.

الانعكاسات المحتملة للمبادرة متعددة الأطراف لإعفاء الديون

بلغ إجمالي الديون الخارجية القائمة لدول المرحلة الأولى 92.6 مليار دولار في نهاية العام 2004م مقارنة بمبلغ 73 مليار دولار لدول المرحلة الثانية وقد بلغت الديون المعفاة لدول المرحلة

(1) نقطة الانجاز في مبادرة هيببكيك تشترط الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي ضمن برنامج صندوق النقد الدولي "تسهيل النمو والحد من الفقر" (PRGF) وتطبيق أجزاء هامة من استراتيجية الحد من الفقر.

(2) نقطة "القرار" في مبادرة هيببكيك تشترط الالتزام بالإصلاح الاقتصادي وتبدأ بالحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وتضع استراتيجية للحد من الفقر (الموقع الالكتروني للبنك الدولي/ مبادرة "هيببكيك").

الأولى 44% من إجمالي المديونية الخارجية بنهاية العام 2004م مقابل 18% لدول المرحلة الثانية.

أوضحت التقديرات التي أعدتها المؤسسات اعلاه، بان إجمالي الديون المعفاة خلال المرحلتين الأولى والثانية ستبلغ 54.3 مليار دولار تتوزع على مؤسسة التنمية الدولية بقيمة 36.4 مليار دولار، صندوق التنمية الافريقي بنحو 8.5 مليار دولار وصندوق النقد الدولي بنحو 5 مليار دولار وبنك التنمية لدول أمريكا اللاتينية بحوالي 4.4 مليار دولار. وقد بنيت هذه التقديرات اعتماداً على الديون القائمة لهذه الدول في 2004/12/31م على ان يتم بدء التنفيذ في 2006/7/1م

وكذلك أوضحت الأرقام الأولية ان نسبة القيمة الصافية للديون الخارجية الى الصادرات للدول التي وصلت الى نقطة الإنجاز (18دولة) ستخف من 140% الى 52% (بعد تخفيض الديون ضمن مبادرة هيببكيك).

كيف قامت بعض البلدان المنخفضة الدخل بتجنب أزمة الديون؟

نجحت بلدان الاقتصاديات المعروفة باسم نمور شرق آسيا، بالإضافة إلى الصين والهند في تخفيض معدلات الفقر بصورة كبيرة من خلال استخدام تمويلات ميسرة ولم تواجه هذه البلدان أزمة ديون بسبب الأحداث الاقتصادية الدولية في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين. وقد استخدمت هذه البلدان الأموال المقترضة لتنوع صادراتهما بعيداً عن الاعتماد على سلع أولية بعينها. أدى ذلك إلى حمايتها من موجات انخفاض أسعار السلع الأولية في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين. ولقد تمكنت هذه البلدان من خلال تحسن المناخ الاستثماري الذي جذب استثمارات كبيرة من تحقيق معدلات نمو عالية، مما ساهم في تخفيض أعداد الفقراء.

يرى البعض أن المبادرة متعددة الأطراف لإعفاء الديون محدودة وغير شاملة، فقد اقتصر على إعفاء الديون المستحقة لثلاث مؤسسات دولية مقرضة هي مؤسسة التنمية الدولية، صندوق التنمية الافريقي وصندوق النقد الدولي. وقد استثنت هذه المبادرة بنوك التمويل الدولية متعددة الأطراف Multilateral Development Banks (MDBs) ومؤسسات التمويل الدولية الأخرى Multilateral Financial Institutions (MFIs) والتي يزيد عددها عن 15 منظمة من إعفاء ديونها المستحقة على الدول المؤهلة في مبادرة هيببكيك وبالتالي استثناء الدول الفقيرة الأخرى.

- شكلت المبادرة متعددة الأطراف لإعفاء الديون مرحلة متقدمة في العمل على معالجة أزمة مديونية الدول منخفضة الدخل،

غير أنها لم تشكل حلاً شاملاً لهذه الأزمة، حيث اقتصر على الدول المؤهلة في مبادرة الهبيك ولم تغطي جميع الدول الفقيرة وبطريقة متوازنة.

- إن عملية إعفاء الديون مع ضرورتها للدول النامية، إلا أنها لا تضمن تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

تحسين البناء المؤسسي لإدارة الديون

- بذلت الدولة عدة مجهودات لتحسين إدارة الدين العام في السودان بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية مثل بنك التنمية الإفريقي، البنك الدولي والدول المانحة مثل إنجلترا، وسويسرا والنرويج ومن تلك الجهود الآتي:
- تم إنشاء وحدة الدين الخارجي عام 2000م بواسطة كل من وزارة المالية وبنك السودان ومقرها بنك السودان المركزي لكي تكون المرجع الرسمي بالدولة فيما يختص بالمعلومات المتعلقة بالديون الخارجية للسودان وذلك بالاستعانة ببرنامج حاسوب عالمي لإدارة وتحليل الديون والذي يعرف (Debt Management and Financial Analysis).
- إعداد استراتيجية قومية لإدارة الدين العام عام 2015م تهدف إلى توفير احتياجات الدولة من التمويل الداخلي والخارجي وفقاً لمتطلبات البرنامج الخماسي والاستراتيجية المحلية لخفض الفقر وبأقل التكاليف والمخاطر، وإعادة موقف ديون السودان الخارجية إلى مستوي السلامة والاستدامة وتفادي مخاطر الإغراق في المديونية (Over-Indebtedness) في المستقبل،
- تحسين بناء قدرات العاملين في مجال إدارة الدين من خلال المشاركة في المنتديات والمؤتمرات والورش التدريبية والاستفادة من الدعم الفني المقدم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبعض المعاهد المتخصصة الإفريقية مثل WAIFEM - MEFMI

المصادر

- د. نبيل حدوح، صندوق النقد العربي - أبعاد المبادرة متعددة الاطراف.
- IMF "The logic of Debt Relief for the poorest countries", Issue Brief No. 00107, September, p. 2.
- تقرير التزامات السودان الخارجية - وحدة الدين الخارجي.
- دراسات وأوراق وحدة الدين الخارجي.

تجربة السودان للاستفادة من مبادرات إعفاء الديون

بلغ حجم القروض الأجنبية والتسهيلات التجارية التي استفاد منها السودان منذ الاستقلال وحتى 2015/12/31 حوالي 17.0 مليار دولار موزعة على القطاعات الاقتصادية المختلفة (القطاع الزراعي 39%، قطاع النقل والاتصالات 3%، قطاع الخدمات 38%، قطاع الطاقة والتعدين 7%، قطاع الصناعة 1%، أخرى (قروض نقدية + برامج الجدولة) 11%)

كما بلغت جملة مديونية السودان بنهاية ديسمبر 2015م حوالي 43.8 مليار دولار تمثل المتأخرات منها نسبة 87%، حيث تمثل مديونية المؤسسات المالية الدولية (13%)، دول نادي باريس (31%)، دول خارج نادي باريس (39%)، والديون التجارية (17%).

جهود السودان لمعالجة مشكلة عبء الدين

سعت الدولة منذ انطلاق مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون المعروفة بـ (HIPC) عام 1996م إلى الاستفادة منها، وقد قطعت شوطاً كبيراً في الإيفاء بمعظم المتطلبات الفنية المطلوبة كشرط للاستفادة من تلك المبادرة HIPC) والمتمثلة في الآتي:

- إكمال مطابقة أرقام المديونية مع الدائنين بواسطة وحدة الدين الخارجي ببنك السودان المركزي.
- تبني الدولة لبرنامج اقتصادي مع صندوق النقد الدولي Track Record حيث قام السودان بتنفيذ عدد من البرامج الاقتصادية المراقبة (SMPs) مع صندوق النقد لدولي لمدة 14 عاماً منذ عام 1997 وقد سجل فيها أداءً اقتصادياً جيداً.
- إكمال إجراءات الحصول على الموافقة النهائية على الاستراتيجية المرحلية لخفض الفقر (I-PRSP) من قبل المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) توطئة لإعداد استراتيجية خفض الفقر النهائية والتي تم البدء في إعدادها.
- تم توقيع اتفاقية المسائل الاقتصادية المعينة (ACEM) بتاريخ 27 سبتمبر 2012م مع حكومة جنوب السودان.



مؤشرات
اقتصادية

جدول رقم (1)

الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة ومعدلات التضخم للفترة 2005 - 2007م
سنة الأساس (1990 = 100)

الفترة	الدخول العليا	الدخول المتوسطة	الدخول الدنيا
ديسمبر 2005	34,078.3 (5.1)	34,909.4 (6.5)	34,730.7 (6.1)
ديسمبر 2006	39,629.8 (16.3)	40,392.1 (15.4)	39,968.1 (15.7)
ديسمبر 2007	42,854.7 (8.1)	43,948.4 (8.8)	43,258.6 (8.2)

الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة ومعدلات التضخم للفترة 2008 - 2016م
سنة الأساس (2007 = 100)

الفترة	كل السودان	المناطق الريفية	المناطق الحضرية
ديسمبر 2008	116.9 (14.9)	120.5 (18.8)	113.8 (13.8)
ديسمبر 2009	132.7 (13.4)	135.9 (12.8)	129.7 (14.0)
ديسمبر 2010	153.0 (15.4)	157.0 (15.5)	149.3 (15.1)
ديسمبر 2011	181.9 (18.9)	190.4 (21.3)	173.8 (16.4)
ديسمبر 2012	262.8 (44.4)	277.9 (46.0)	248.0 (42.7)
ديسمبر 2013	372.9 (41.9)	392.1 (41.1)	354.4 (42.9)
ديسمبر 2014	*468.6 (25.7)	502.7 (28.2)	436.5 (23.2)
2015			
مارس	480.7 (23.3)	507.3 (22.7)	455.8 (23.7)
يونيو	506.3 (18.3)	538.1 (17.0)	476.5 (14.6)
سبتمبر	521.8 (13.56)	548.2 (10.26)	497.3 (17.53)
ديسمبر	527.6 (12.58)	554.5 (10.31)	502.6 (15.15)
2016			
يناير	531.31 (12.44)	554.06 (11.37)	511.27 (13.79)
فبراير	536.1 (12.94)	557.4 (11.44)	517.5 (14.73)
مارس	536.9 (11.7)	558.6 (10.12)	517.5 (13.55)
أبريل	547.4 (12.85)	570.7 (11.30)	526.6 (14.64)
مايو	559.7 (13.98)	584.7 (12.96)	537.2 (15.31)
يونيو	579.0 (14.31)	606.4 (12.71)	554.1 (16.30)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

* بيانات معدلة - (معدلات التضخم بين الأقواس)

إعداد

نفيسة محمد ميرغني

إدارة الإحصاء

جدول رقم (2)

أسعار صرف الدولار ببنك السودان المركزي - خلال الفترة (2005 - 2016)
(بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
2005		
ديسمبر	2.3010	2.3125
2006		
ديسمبر	2.0083	2.0183
2007		
ديسمبر	2.0290	2.0390
2008		
ديسمبر	2.1897	2.2004
2009		
ديسمبر	2.2359	2.2468
2010		
ديسمبر	2.4824	2.4948
2011		
ديسمبر	2.6702	2.6836
2012		
ديسمبر	4.3980	4.4200
2013		
ديسمبر	5.6816	5.7100
2014		
ديسمبر	5.8566	5.8859
2015		
مارس	5.9573	5.9871
يونيو	5.9573	5.9871
سبتمبر	6.0771	6.1075
ديسمبر	6.0771	6.1075
2016		
يناير	6.0771	6.1075
فبراير	6.0771	6.1075
مارس	6.0771	6.1075
أبريل	6.0771	6.1075
مايو	6.0771	6.1075
يونيو	6.0771	6.1075

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (3)

أسعار صرف الدولار بصرفات البنوك - خلال الفترة (2005 - 2016)

(بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
2005		
ديسمبر	2.2995	2.3180
2006		
ديسمبر	2.0060	2.0250
2007		
ديسمبر	2.0300	2.0600
2008		
ديسمبر	2.1500	2.2450
2009		
ديسمبر	2.1917	2.4500
2010		
ديسمبر	2.5952	2.6056
2011		
ديسمبر	2.7450	2.7559
2012		
ديسمبر	5.9417	5.9712
2013		
ديسمبر	5.9390	5.9687
2014		
ديسمبر*	6.2760	6.3064
2015		
مارس	6.2790	6.3095
يونيو	6.2876	6.3190
سبتمبر	6.4140	6.4461
ديسمبر	6.4140	6.4461
2016		
يناير	6.4140	6.4460
فبراير	6.4140	6.4460
مارس	6.4140	6.4460
أبريل	6.4052	6.4373
مايو	6.4052	6.4373
يونيو	6.4052	6.4373

المصدر: بنك السودان المركزي

* بيانات معدلة

جدول رقم (4)

أسعار صرف الدولار بشركات الصرافة - خلال الفترة (2005 - 2016)

(بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
2005		
ديسمبر	2.3050	2.3140
2006		
ديسمبر	2.0100	2.0200
2007		
ديسمبر	2.0300	2.0400
2008		
ديسمبر	2.1600	2.2200
2009		
ديسمبر	2.2452	2.3726
2010		
ديسمبر	2.5148	2.5249
2011		
ديسمبر	2.7494	2.7604
2012		
ديسمبر	6.1798	6.2111
2013		
ديسمبر	5.9455	5.9752
2014		
ديسمبر*	6.2816	6.3130
2015		
مارس	6.2860	6.3174
يونيو	6.2876	6.3190
سبتمبر	6.4140	6.4461
ديسمبر	6.4140	6.4461
2016		
يناير	6.4140	6.4460
فبراير	6.4140	6.4460
مارس	6.4140	6.4460
أبريل	6.4133	6.4454
مايو	6.4133	6.4454
يونيو	6.4133	6.4454

المصدر: بنك السودان المركزي

* بيانات معدلة

جدول رقم (6)

رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية بالعملة المحلية والأجنبية

مليون جنيه

المجموع	أخرى	التشييد	التعدين	النقل والتخزين	التجارة المحلية	الواردات	الصادرات	الصناعة	الزراعة	القطاع السنة
7,689.1	1,309.6	157.0	46.9	584.6	1,756.1	2,017.8	301.7	839.3	676.0	ديسمبر 2005
11,139.6	2,942.4	413.9	103.3	1,038.6	2,023.3	2,328.3	356.2	938.5	995.0	ديسمبر 2006
12,998.5	3,600.3	534.0	69.8	1,012.2	2,311.8	2,743.7	282.4	1,392.5	1,052.0	ديسمبر 2007
14,961.1	4,363.3	830.5	52.0	1,048.2	2,429.9	2,908.4	278.0	1,683.2	1,367.5	ديسمبر 2008
18,163.5	5,313.6	1,238.3	363.5	1,136.1	2,885.6	3,120.2	438.4	1,710.8	1,956.9	ديسمبر 2009
20,599.4	6,779.6	1,730.9	334.7	965.5	3,024.8	2,407.3	534.8	2,183.6	2,638.2	ديسمبر 2010
22,867.1	7,784.9	2,213.5	158.0	1,208.7	3,286.9	2,374.6	685.6	2,481.0	2,673.9	ديسمبر 2011
30,482.8	10,058.5	3,383.8	89.4	2,226.1	3,894.2	2,261.2	909.5	3,914.6	3,745.4	ديسمبر 2012
37,657.1	11,115.0	4,275.7	188.6	3,640.2	3,488.7	2,374.7	1,197.0	6,074.6	5,302.6	ديسمبر 2013
44,320.7	12,152.2	7,142.9	361.3	4,146.9	3,798.7	1,630.8	1,488.9	6,690.7	6,908.1	ديسمبر 2014
2015										
46,715.7	11,764.9	8,841.2	398.3	3,815.8	4,838.7	1,486.0	1,617.9	7,544.8	6,408.1	مارس
49,738.9	14,185.4	8,990.5	375.5	3,882.4	5,226.4	1,516.2	1,573.5	7,600.3	6,388.7	يونيو
52,642.6	14,008.6	9,572.9	407.8	4,176.3	5,895.4	1,790.6	1,433.2	7,567.2	7,790.6	سبتمبر
53,456.8	14,485.0	9,660.3	311.2	4,015.2	5,930.0	1,442.1	1,383.1	7,656.9	8,572.9	ديسمبر
2016										
50,765.9	12,556.1	9,046.4	357.4	3,572.8	5,816.5	994.6	1,439.40	7,974.81	9,007.92	يناير
51,766.98	12,519.8	9,532.8	332.5	3,475.3	6,190.2	930.2	1,523.0	8,269.5	8,993.8	فبراير
53,323.97	13,070.5	9,668.2	351.9	3,577.4	6,662.7	944.7	1,622.4	8,613.6	8,812.6	مارس
53,657.6	13,051.6	9,711.9	468.3	3,745.4	6,896.0	943.6	1,663.0	8,493.8	8,684.0	أبريل
54,684.7	13,130.2	10,094.1	382.3	3,716.3	7,030.9	1,135.2	1,658.4	8,765.9	8,771.4	مايو
57,250.1	13,501.6	11,023.9	560.2	3,788.5	7,276.2	1,268.7	1,654.0	8,893.3	9,283.7	يونيو

تمويل الحكومة المركزية غير مضمن

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (7)
تدفق التمويل المصري حسب الصيغ التمويلية (بالعملة المحلية)

مليون جنيه

العام	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	العام
المرابحة	7,740.6	26,968.5	20,180.4	18,012.7	2,021.9	14,312.9	11,474.1	8,186.3	6,899.7	7,315.1	5,559.1	3,010.3	المرابحة
%	39.7	49.8	52.2	53.3	49.9	61.4	51.9	52.3	47.0	58.1	53.5	43.3	%
المشاركة	1,440.8	3,822.8	3,625.3	3,740.7	2,636.9	1,548.5	1,981.9	1,641.4	1,769.3	1,631.4	2,116.5	2,143.0	المشاركة
%	7.4	7.1	9.4	11.1	10.9	6.6	9.0	10.5	12.1	13.0	20.4	30.8	%
المضاربة	1,168.1	3,582.1	2,086.5	1,772.9	1,296.3	1,424.7	1,480.0	956.0	876.4	497.6	532.0	292.3	المضاربة
%	6.0	6.6	5.4	5.2	5.4	6.1	6.7	6.1	6.0	4.0	5.1	4.2	%
السلم	346.7	1,622.9	1,464.3	665.3	459.8	174.8	257.6	349.6	290.7	81.7	133.0	145.2	السلم
%	1.8	3.0	3.8	2.0	1.9	0.7	1.2	2.2	2.0	0.6	1.3	2.1	%
المقاوله	3,438.2	8,402.2	5,178.3	3,929.5	2,160.1	1,952.2	2,295.6	1,005.6	0.0	0.0	na	na	المقاوله
%	17.6	15.5	13.4	11.6	9.0	8.4	10.4	6.4	0.0	0.0	na	na	%
الاجارة	29.5	200.2	144.6	331.2	89.6	35.8	52.2	24.8	0.0	0.0	na	na	الاجارة
%	0.2	0.4	0.4	1.0	0.4	0.2	0.2	0.2	0.0	0.0	na	na	%
الاستصناع**	0.3	47.2	43.2	32.4	20.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	na	na	الاستصناع**
%	0.0	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	na	na	%
القرض الحسن**	67.2	120.9	208.7	99.6	125.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	na	na	القرض الحسن**
%	0.3	0.2	0.5	0.3	0.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	na	na	%
أخرى*	5,262.2	9,426.3	5,747.4	5,238.2	5,292.7	3,880.3	4,566.1	3,496.0	4,845.2	3,061.5	2,054.3	1,362.9	أخرى*
%	27.0	17.4	14.9	15.5	22.0	16.6	20.7	22.3	33.0	24.3	19.8	19.6	%
المجموع	19,493.7	54,193.3	38,678.6	33,822.5	24,102.8	23,329.2	22,107.4	15,659.8	14,681.3	12,587.3	10,394.9	6,953.7	المجموع
%	100	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	%

المصدر: بنك السودان المركزي
* لا تتضمن تمويل الحكومة اعتباراً من 2011

** إضافة القرض الحسن والاستصناع كصيغ منفصلة عن قطاع أخرى بدءاً من يناير 2012

جدول رقم (8)
تدفق التمويل المصري حسب القطاعات الاقتصادية (بالعملة المحلية)

العام	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القطاع	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر
الزراعة	571.1	786.1	837.1	1,485.7	1,686.1	1,599.8	1,483.9	2,873.0	6,721.0	6,062.1	11,089.4
%	8.2	7.6	6.7	10.1	10.8	7.2	6.4	11.9	19.9	15.7	20.5
الصناعة	830.5	848.5	1,314.3	1,904.0	1,556.5	3,826.9	5,531.0	4,577.5	5,486.7	5,155.8	7,899.3
%	11.9	8.2	10.4	13.0	9.9	17.3	23.7	19.0	16.2	13.3	14.6
الصادر	339.5	351.3	264.9	481.1	370.0	479.2	865.0	1,065.6	2,259.2	1,771.5	2,230.5
%	4.9	3.4	2.1	3.3	2.4	2.2	3.7	4.4	6.7	4.6	4.1
النقل والتخزين	0.0	0.0	1,119.6	862.2	999.4	1,011.5	1,421.3	1,636.1	3,433.9	2,237.3	2,508.5
%	0.0	0.0	8.9	5.9	6.4	4.6	6.1	6.8	10.2	5.8	4.6
التنمية الاجتماعية**	247.4	334.3	382.0	446.1	469.5	616.2	582.2	0.0	0.0	0.0	0.0
%	3.6	3.2	3.0	3.0	3.0	2.8	2.5	0.0	0.0	0.0	0.0
التجارة المحلية	1,493.6	1,821.1	2,093.4	2,370.6	2,320.9	2,872.8	3,763.2	4,168.4	4,368.8	6,588.3	9,928.5
%	21.5	17.5	16.6	16.1	14.8	13.0	16.1	17.3	12.9	17.0	18.3
الطاقة والتعدين	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	76.7	520.5	129.2	488.5	610.4	401.2
%	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.3	2.2	0.5	1.4	1.6	0.7
التشييد	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	2,052.3	991.3	2,152.9	3,042.3	3,848.1	5,937.0
%	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	9.3	4.2	8.9	9.0	9.9	11.0
الاستيراد	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	2,317.4	2,562.9	1,259.9	1,886.0	2,968.2	1,568.9
%	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	10.5	11.0	5.2	5.6	7.7	2.9
أخرى*	3,471.6	6,253.6	6,576.0	7,131.6	8,257.3	7,254.7	5,607.9	6,240.3	6,136.1	9,436.9	12,630.0
%	49.9	60.2	52.2	48.6	52.7	32.8	24.0	25.9	18.1	24.4	23.3
المجموع	6,953.7	10,394.9	12,587.3	14,681.3	15,659.8	22,107.4	23,329.2	24,102.8	33,822.5	38,678.6	54,193.3
%	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: بنك السودان المركزي
* لا تتضمن تمويل الحكومة اعتباراً من 2011

** قطاع التنمية الاجتماعية مضمن في الأنشطة الاقتصادية الأخرى بدءاً من يناير 2012